

BOBST LIBRARY

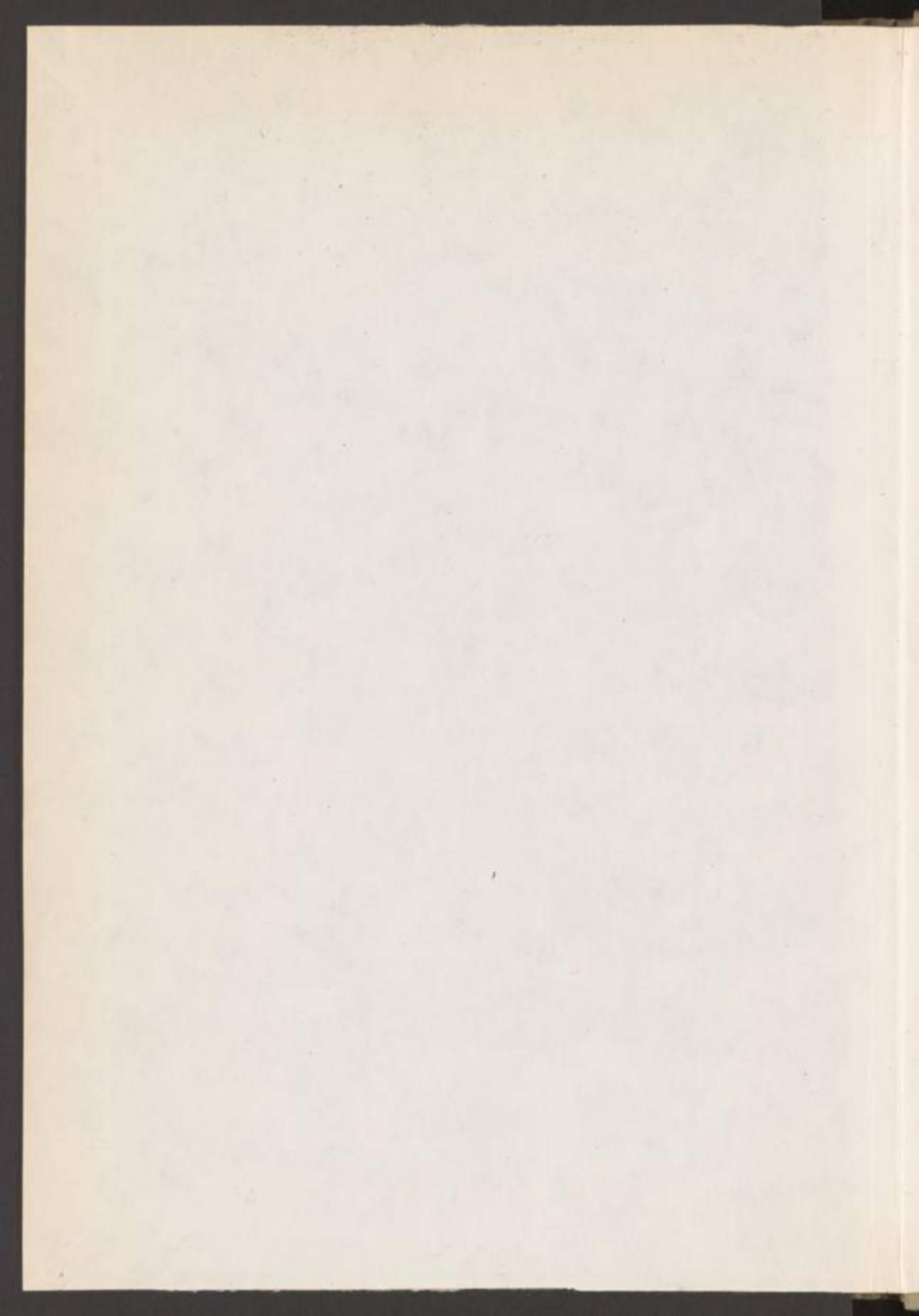


3 1142 02769 9704



NEW YORK
UNIVERSITY
LIBRARIES

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY



-h

T front

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

Nazāriyat Aristū al-manti-
-gīyah

نظريّة ارسطو المنطقية

دراسة تحليلية لنظرية ارسطو في اللغة والربع المنطقي
والقياس العملي وقياس الجهات

Khalil, Yāsīn.

ياسين خليل

مدرس المنطق والفلسفة

بكلية الآداب

جامعة بغداد

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

مطبعة آسعد - بغداد

١٩٦٤

Near East

B

491

.L8

.K45

c.2

Arabic
New York University Library
Near East Library

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARY
NEAR EAST LIBRARY

Arabic Books - Manuscripts

1771

محتويات البحث

القسم الأول : الأسس اللغوية والمنطقية

مقدمة :

الفصل الأول : المنطق : تعريفه ، موضوعه ومنهجه

تمهيد

١ - تعريف المنطق

٢ - موضوع المنطق

٣ - الطريقة البرهانية

الفصل الثاني : نظرية ارسطو في اللغة

تمهيد

١ - نظرية العلامات

٢ - مبحث اللفاظ أو أوليات اللغة

٣ - مبحث القضايا

الفصل الثالث : مبادئ النظرية المنطقية

تمهيد

١ - الافكار الاولية

٢ - القضايا الاولية

٣ - البديهات والقوانين الاستنتاجية

٤ - طبيعة منطق ارسطو

القسم الثاني : منطق القضايا الحتمية

مقدمة

الفصل الرابع : تعریفات افكار المنطق الحتمي

تمهيد

١ - الاساس او القاعدة للنظرية

٢ - القضايا البسيطة وأشكالها

٣ - القياس ومكوناته

٤ - الاشكال والضروب القياسية

٥ - البديهات والاستدلال

شعبة انتقام

الكتاب العزيز : راجع ١٧

كتاب

٦٩٦

كتاب خوبجه - كتاب - كتاب : ماء ماء

كتاب

١ - كتاب

٢ - كتاب في مسجد

٣ - كتاب في مسجد

كتاب في مسجد في مسجد - كتاب

كتاب

٤ - كتاب

٥ - كتاب في مسجد في مسجد

٦ - كتاب في مسجد

كتاب في مسجد في مسجد : كتاب

كتاب

٧ - كتاب

٨ - كتاب

٩ - كتاب في مسجد في مسجد

١٠ - كتاب في مسجد

كتاب في مسجد في مسجد : في مسجد

كتاب

كتاب في مسجد في مسجد : كتاب

كتاب

١ - كتاب في مسجد

٢ - كتاب في مسجد

٣ - كتاب في مسجد

٤ - كتاب في مسجد

٥ - كتاب في مسجد

الفصل الخامس : التقابل والربع المنطقى للقضايا الحملية

تمهيد

١ - تقابل القضايا الحملية

٢ - الاستنتاج المباشر

٣ - المربع المنطقى

الفصل السادس : نظرية القياس

تمهيد

١ - القوانين الاستنتاجية

٢ - اشكال القياس وضرورته

الفصل السابع : نظرية البرهان

تمهيد

١ - أساس البرهان

٢ - شروط الاقيسة الصحيحة

٣ - رد الاقيسة

الفصل الثامن : خصائص القياس الدلالية

١ - الافكار الأساسية في السيمانطique

٣ - التفسير الدلالي للصيغة القياسية

القسم الثالث : منطق الجهات

مقدمة

الفصل التاسع : الافكار الأساسية في قياس الجهات

تمهيد

١ - تعريف الجهات

٢ - الالزام بين قضايا الجهة

٣ - تحديد القضايا الحملية ذات الجهة

الفصل العاشر : التقابل والربع المنطقى للقضايا ذاتات الجهة

تمهيد

١ - الذاتية والتناقض

٢ - المربع المنطقى

الفصل العادى عشر : نظرية قياس الجهات

تمهيد

١ - قوانين العكس

٢ - الضروب القياسية

قیامیت اول استاد ریاضیات دانشگاه راولپنڈی : پرنسپل ریسیٹر

مشینیت

فیضعلیہ لارسون میڈیا - ۷

حکیم احمد ولی خاں - ۷

حکیم ولی خاں - ۷

میڈیا فریڈا : نیو ڈیلٹری لائبریری

مشینیت

فیضعلیہ ریڈیو ایکٹری - ۷

فیضعلیہ ریڈیو ریڈیو - ۷

میڈیا فریڈا : ولے اسٹریٹ

مشینیت

ریڈیو ایکٹری - ۷

فیضعلیہ فریڈا لائبریری - ۷

فیڈیو ۱۰ - ۷

خانہ اسلامیہ ریڈیو : نیو ڈیلٹری لائبریری

حکیم احمد ولی خاں ریڈیو - ۷

حکیم احمد ولی خاں ریڈیو - ۷

فیڈیو ۱۰ - ۷

مشینیت

میڈیا فریڈا ریڈیو فیڈیو

مشینیت

فیڈیو ۱۰ - ۷

فیڈیو لارسون میڈیا - ۷

فیڈیو میڈیا لارسون میڈیا - ۷

فیڈیو تاریخی لارسون میڈیا ویڈیو لارسون میڈیا

مشینیت

ریڈیو ایکٹری لارسون میڈیا - ۷

۷ - ۱۰۰۰ میڈیا

میڈیا فریڈا : ۷ - ۱۰۰۰ میڈیا

مشینیت

ریڈیو ایکٹری - ۷

فیڈیو ۱۰ - ۷

القسم الأول

ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ

١ - اعتادت الجامعات على تدريس مادة منطق ارسطو في قسم الفلسفة ، وجرت هذه العادة كذلك في الجامعات العربية بعد ان اعتمد أساتذتها على ما شرحه المناطقة الغربيون من غير رجوع الى مطالعة ما خلفه ارسطو في الدراسات المنطقية . والجدير بالذكر ان معظم الذين كتبوا في المنطق هم أما فلاسفة لا يعرفون شيئاً من أصول المنطق الرياضي الحديث أو غير متخصصين بالمنطق والفلسفة . والى جانب هؤلاء فريق آخر يفسر المنطق كما عرفه فلاسفة العصر الوسيط من غير ان يذكر الدراسات الحديثة التي عالجت منطق ارسطو من وجهة نظر المنطق الرياضي الحديث .

ومن خلال تدريسي في كلية الآداب (قسم الفلسفة) وجدت صعوبة كبيرة في ايجاد مصادر عربية في منطق ارسطو تحلل هذا المنطق كما عرفه المعلم الاول وتبعاً لما حققه المنطق الحديث من انجازات علمية في مجال اختصاصه . كل ذلك كان دافعاً قوياً لي لوضع كتاب في منطق ارسطو يتبع منهجاً حديثاً حسب مقتضيات مبادئ المنطق الرياضي .

٢ - والبحث الذي أقدمه الآن يتضمن نظريات ارسطو المنطقية
المهمة وهي :

- ١ - نظرية التقابل والربع المنطقي
- ٢ - نظرية القياس الحتمي
- ٣ - نظرية قياس الجهات

وستاتش هذه النظريات على المستوى الصوري أو الشكلي من غير ان تأخذ بنظر الاعتبار المعاني والدلالات التي يمكن ان تقرنها بالمتغيرات المنطقية . وهذا يعني اننا سوف نتبع خطوتين : الاولى تهتم بالاشكال المنطقية فقط والثانية تهتم بمعانٍ التي تشير او تدل اليها العبارات او الاشكال . ولكن تركيز البحث سيكون على الناحية الشكلية بالدرجة الاولى لانها اولى

بالبحث وسابقة على المعنى في الدراسات المنطقية . وستتناول نظرية القياس الحجمي فبحث خصائصها الدلالية ونضع الاصول المنطقية لهذه الناحية التي كثيراً ما خللت بالبحوث الصورية ولم تستقل عنها ، بالرغم من أنها تمثل بمفردها دراسة مختلفة من حيث الاصول والنتائج عن دراسة التراكيب المنطقية من ناحيتها الصورية . ومن المعروف حديثاً ان العلم الذي يركز اهتمامه على تحليل الاشكال وتركيبها هو ما يسمى بالستاكس او علم التراكيب Syntax . أما العلم الذي يبحث معاني العبارات فسمى بالسمانطique أو علم المعاني Semantics^(١) .

٣ - أما المادة الاولى التي ترجع اليها ونعتمد عليها في بحث منطق ارسطو فهي الكتب المنطقية التي خلفها العلم الاول بصورة رئيسة ، وبعض الكتب المنطقية الحديثة التي تعالج هذا الموضوع من وجهة نظر المنطق الرياضي الحديث . كما متتبع التسلسل المنطقي لتفكير ارسطو حيث بدأ بدراسة نظرية المفوية وما لها من صلة بالمنطق ثم تناول مبحث تقابل القضايا والمربع المنطقي ونتقل الى نظرية القياس لوضع مبادئها الرئيسية .

ولكنا سجد انفسنا بنفس الوقت مضطرين الى تحليل الطريقة التي اتبعها ارسطو واستعملها في البحث ، حيث أكد على دور البرهان وأسس المنطق تبعاً لمقتضياته . والجدير بالذكر ان معظم الكتب المنطقية تركت جانب البرهان والبحث في خصائصه ، بالرغم من ان منطق ارسطو ذو طبيعة برهانية ورياضية . بل واعتقد بعض الكتاب ان المنطق تغير عن الفكر الاساسي وانه يتم بقوابين الفكر الاساسية وقواعد التفكير الصحيح ، وهذا خطأ بالطبع لأن المنطق ليس له علاقة بالفكر المهم الا بالقدر الذي يكون للرياضيات به علاقة .

٤ - ولقد اتجه ارسطو بجهوده العلمي والفلسفى الى وضع وصياغة المبادئ المنطقية مقترباً بذلك من روح الرياضيات التي كانت سائدة آنذاك ،

(١) راجع كتاب « منطق اللغة - نظرية عامة في التحليل اللغوي » للملاكتور ياسين خليل

فهي البديهيات والقوانين الاستنتاجية وبرهن على البرهانات ، وذلك
بالاستعانة بالاوليات والقوانين فقط .

ولاجل تحقيق الغرض الذي أراده ارسطو ، فان عليه ان يتبع
الطريقة التي تقوم عليها الرياضيات في البرهان ، وذلك بان يبدأ بابدأ
الخطوات العلمية الآتية :-

- أ - تعين الانكار الاولية التي يعتمد عليها المنطق
- ب - بناء الصيغ او الاشكال المنطقية من الانكار الاولية
- ج - اختيار بعض الصيغ المنطقية لتكون الاوليات أو البديهيات
بالاضافة الى القوانين الاستنتاجية .
- د - البرهان على يقنة الصيغ المنطقية الصحيحة بواسطة البديهيات
وقوانين الاستنتاج .

نلاحظ الان بوضوح مقدار التشابه بين الرياضة والمنطق ، لأن
الخطوات المذكورة هي عين الخطوات المعروفة في الرياضيات عند بناء
الأنظمة الرياضية المختلفة .

٥ - وبالاضافة لما تقدم من تعين أهداف البحث سنجاول كذلك ان تقوم
بتطوير بعض اجزاء منطق ارسطو ونشتق بعض القوانين المنطقية المهمة
التي تفيدنا في الدراسات المنطقية عامة . ومن الامثلة على ذلك : ان ارسطو
حل حل تقابل القضايا من ناحية الضد والتناقض ودرس خصائص العكس
والاشتقاق للقضايا الحتمية ، ولكنه لم يعمل على بناء نظرية منطقية متكاملة
لها بديهيات وقوانين استنتاجية . وغايتها تتجلى في امكانية تطوير هذا البحث
باشتقاق قوانين منطقية بحيث يستوفي هذا البحث شروط كونه نظرية
منطقية . وللجانب ذلك سنجاول تطوير جزء آخر من منطق ارسطو المتعلق
بالمعاني ، ولقد درسه ارسطو وحلله في المقالة الثانية من التحليلات الأولى تحت
اسم خصائص القياس . ومن الاخطاء التي وقعت فيها معظم كتب المنطق هي
الخلط بين الشكل والمعنى من غير تميز واضح بينهما . فالعلم الذي يدرس
الاشكال المنطقية وعلاقاتها دون المعنى هو الستاتكس ، بينما تهتم

السيماتيكية بدراسة المعاني وتفصير الاشكال المنطقية باعطاء أمثلة لغوية لهذه الاشكال ، بحيث تحول الصيغ من اشكال منطقية الى قضايا تحتمل الصدق او الكذب .

٦ - ولكي نؤسس المنطق على أصول رياضية يجب علينا ان نبتعد جهد الامكان عن اللغة المتدالوة ونتجه الى وضع لغة رمزية ، لأن لغة التداول لا تصلح لأن تستخدم في الرياضة والمنطق للمفهوم الذي يكتفى عباراتها واختلاف تراكيبها . لهذا فمن الافضل ان نقوم بتركيب او بناء لغة رمزية محددة ونشتق خصائصها المنطقية . وفي دراستنا لمنطق ارسطو سنحاول ان نستعين بعض الرموز المنطقية الحديثة^(١) ، وعندئذ سنعمل على برهان واستدلال القضايا او البرهانات رياضياً ومنطقياً من غير حاجة الى استعمال لغة التداول . ونحن في عملنا هذا لا نبتعد عن روح عمل ارسطو المنطقي ، لأن ارسطو نفسه استعمل الرموز بدل الكلمات في صياغة الاقيسة والبرهنة عليها ، ولم يذكر الامثلة اللغوية الا نادراً وفي محلات لا يكون لها تأثير يذكر في البرهان .

٧ - ولتكن اذا تبعنا تفكير ارسطو المنطقي نجده يبدأ بتحليل لغة التداول ويدرس خصائصها من ناحية المقولات والقضايا او العبارات التي يوضع يده على المكونات المنطقية والغير منطقية في التراكيب اللغوية المختلفة ، ويعطي لها رموزاً هي متغيرات او ثوابت منطقية . وبواسطة الثوابت والمتغيرات يتم له تعين اشكال القضايا التي سيسخدمها في نظرياته المنطقية . وتبعاً لهذه الطريقة سنعمل على بناء النظام المنطقي فتنتقل من الافكار الاولية وتعريفها الى الصيغ المركبة التي تؤلف النظرية المنطقية . وبذلك تكون قد أخذنا بمجامع فكر ارسطو المنطقي بروح رياضية ومنطقية حديثة . و اذا تحقق هذا الغرض فاننا سوف تكون قد وضعنا كتاباً يصلح

(١) ان الرموز التي تستخدمنا في هذا البحث هي تلك التي تستعملها مدرسة مونستر المنطقية Münster school في بحوثها المنطقية (انظر كذلك كتاب : H. Hermes: Einführung in die mathematische Logik.]

أن يكون مقدمة في المنطق الرياضي الى جانب كونه مؤلفاً في منطق ارسسطو . كما تجدر الاشارة هنا بان منطق ارسسطو مفيد لطلبة العلوم الفلسفية والرياضية على حد سواء ، لانه لم يفقد بعد قيمته العلمية ، كما يصلاح أن يكون مقدمة بسيطة في المنطق الرياضي . والرياضيات مدينة بالشيء الكثير للمنطق الرياضي ، كما ان البحوث الفلسفية الحديثة تستند في بحونها على الدراسات المنطقية .

الفِصْلُ الْأَوَّلُ

المنطق : تعریفه ، موضوعه و منهجه

تَهْمِيد :

٨ - لا شك ان جميع الدراسات الفلسفية والعلمية مدينة بالشيء الكبير للبحوث المنطقية ، سواء كان ذلك في مجال الفلسفة والرياضيات والفيزياء والبيولوجيا وعلم اللغة أم غير ذلك . ولقد ازداد اهتمام الباحثين في الفلسفة والرياضية في وضع انظمة منطقية مختلفة القواعد والاسس والافكار ، اذ لم يعد هناك منطق واحد هو منطق ارسطو مثلاً ، بل يمكننا القول بأن أنواعاً كثيرة من المنطق ظهرت في هذا العصر ، وكل واحد من هذه الانواع قائم على أسس وافكار معينة يتم بموجبها البناء المنطقي العام للنظرية المنطقية . ولقد اتضح من دراسات الباحثين في شتى العلوم بأن المنطق يكون القاعدة الاساسية لجميع العلوم . ولكي يتم توحيد العلوم المختلفة

يُستعمل المانطقة طريقة التحليل المنطقي^(١) Logical method of analysis التي لها فوائد جليلة للمشتغلين بالعلوم الطبيعية والرياضية والانسانية ، اذ انها تساعد على تحليل الافكار وتعریفها وبيان الغموض الذي قد يلازمها ووضع المبادئ الاساسية التي يقوم عليها العلم . وطريقة التحليل المنطقي في الحقيقة منهجم رياضي وفلسفي اولاً وقبل كل شيء ، اذ يعتمد على تحديد معاني الرموز أو اللغة التي يستخدمها العلم . فالتحليل المنطقي على هذا الاساس طريقة لتحليل او توضیح الانظمة المؤلفة من رموز بينها علاقات منطقية معينة^(٢) .

واذا ما استخدمنا هذه الطريقة التحليلية نستطيع ان نتخلص من المعانی الغامضة التي تقرن بالرموز والتي هي بدون شك المصدر الاساسي

1) Joergensen, J., The Development of Logical Empiricism, P. 14.

2) Black, M., The Nature of Mathematics, P. 24.

في ظهور المتناقضات والملابسات في الابحاث العلمية . واستعمال الطريقة التحليلية في المنطق معناه اذن تثبت دعائم العلم لكي يكون بنائه سليماً من الابهام والفالطات التي تحصل نتيجة لعدم تحديد معاني ودور الالفاظ او الرموز في الانظمة المزمرة .

١ - تعريف المنطق

٩ - يقرن هذا المنطق باسم واضعه فنقول « منطق ارسسطو » ونريد به النظريات المنطقية التي استحدثها ارسسطو في هذا الباب من المعرفة الإنسانية . كما يعترف الفلاسفة والمناطق بعصرية المعلم الاول باعتباره أول من أسس المنطق على دعائم قوية ومتينة ، فخلف لنا في هذا الحقل دراساته المنطقية التي يجدر بنا استعراضها وما تنطوي عليه من نظريات منطقية مهمة .

ولد ارسسطو في اسطاغيرا سنة ٣٨٤ق.م وتوفي عام ٣٢٢ق.م .
وكان مدرساً للاسكندر الاكبر . درس عند معلمه افلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ق.م) وتأثر بمنهجه الرياضي الفيتاغوري .

خلف لنا ارسسطو أبحاثاً مختلفة قيمة في الطبيعة والنفس والميتافيزيقاً والسياسة والأخلاق والأدب والمنطق . وسنقتصر بحثنا في هذا الكتاب على دراسة منطقه المتضمن في الاورغانون (١) Organon الذي يحتوى على كتاب المقولات والعبارة والتحليلات الاولى والتحليلات الثانية وأمراض المنطقية أخرى :

(١) ترجم العرب بحوث ارسسطو المنطقية الى اللغة العربية وقاموا بابحاث مختلفة في هذا الفرع من المعرفة . وتم نشر الترجمة العربية بعد تنقيحها في ثلاثة أجزاء ، ولقد قام عبد الرحمن بدوي بهذا العمل مشكوراً . واعتمدت في هذه الدراسة على الترجمة العربية بالإضافة الى الترجمة الانكليزية التي غالباً ما قارنتها مع الترجمة العربية لاقف على الاختلافات بين الترجمتين ان وجدت . كما استعنت بالاصطلاحات العربية في المنطق والتي استحدثتها المترجمون ، والتي تعتبر خير ما عمله العرب في هذا المجال . وعلى هذا الاساس سأشير الى الترجمة الانكليزية والعربية معاً للاستفادة منها .

أ) كتاب المقولات : *Categoriae* ويهتم بدراسة الأقوال المختلفة والحمل ، والمقولات عشر في عددها هي : ١- الجوهر ٢- الكمية ، ٣- الكيفية ، ٤- الاضافة ، ٥- المكان ، ٦- الزمان ، ٧- الوضع ، ٨- الملك ، ٩- الفعل ، ١٠- الانفعال^(١) .

ب) كتاب العبارة : *De Interpretatione* ويهتم بتحليل اللغة والمقاطع والكلمات التي تتألف منها اللغة كالأسم والفعل والأداة ، ويهتم الكتاب ببحث تقابض القضايا الحتمية وذوات الجهة من ناحيتي الصد والتاقض . كما يحدد ارسطو في هذا البحث مفهوم القضية بوضوح باعتبارها قول يحتمل الصدق أو الكذب .

ج) التحليلات الأولى : *Analytica Priora* وتقع في مقالتين : الأولى وتهتم بدراسة نظرية القياس الحتمي ونظرية قياس الجهات ، في حين يبدأ ارسطو بدراسة خصائص القياس من ناحية الصدق والكذب في المقالة الثانية . ومن أهم مميزات البحث المنطقي المتضمنة في التحليلات الأولى ان ارسطو اهتم بالعلاقات بين المقدمات والنتيجة في القياس من ناحيتي صحته وفساده ، صدقه وكذبه . وهنا يبين ارسطو استحالة اشتقاق او استنتاج نتيجة كاذبة من مقدمات قياسية صادقة في قياس صحيح ، ولكنه من الممكن ان تحصل على نتائج صادقة او كاذبة من مقدمات او مقدمة كاذبة على الأقل .

د) التحليلات الثانية *Analytica Posteriora* وتقع في مقالتين : المقالة الأولى وتهتم ببحث نظرية البرهان ، في حين تهم المقالة الثانية بنظرية الحد . تناوش المقالة الأولى والثانية البرهان والتعريف والطريقة الاستدلالية وبعض المسائل المتعلقة بعلم النفس . واذا تفحصنا كتاب التحليلات

١) منطق ارسطو ج ١ ، ص ٦٠

الثانية بصورة عامة لوجданه يهتم بتحليل ماهية العلم وشروطه

وخصائص البرهان ، متأنراً بذلك بالمنهج الرياضي ٠

هـ) كتاب الطوبيقا او الموضع Topica ويقع في نمسانية
مقالات : المقالة الاولى تهتم بدراسة موضوع الجدل ، والمقالة
الثانية تدرس موضوعات العرض المشتركة ٠ اما المقالة الثالثة
والرابعة والخامسة والسادسة فتهتم بالعرض والجنس والخاصة
والحاد ، في حين تدرس المقالة السابعة والثامنة التعريف والجدل ٠

د) كتاب السوفسطيقا De Sophisticis Elenchis
ويبحث في المغالطات وانواع الحجاج ، كما يتضمن هذا البحث
بعض القوانين المنطقية ٠

١٠- يظهر من هذا العرض العام لاعمال ارسطو المنطقية انها غنية بالافكار
العلمية اضافة الى انها مرجع مهم من مراجع المنطق ٠ ولا زالت الدراسات
المنطقية تأخذ من مناهله الى يومنا هذا ٠ وبالرغم من ابداع ارسطو هذا
الفرع من المعرفة الا انه لم يحاول ان يعرفه ويحدد معانيه في مؤلفاته ٠
واذا أردنا ان نعرف ما المقصود بـ المنطق كما فهمه المعلم الاول ، فيجب علينا
أن ندرس الخصائص المنطقية العامة المتضمنة في ابحاثه ٠

ولقد ظهرت للمنطق مفاهيم مختلفة في تطوره ، ولكننا نقصر بحثنا
الآن على المنطق الصوري او الشكلي Formal Logic كما دعا
الفيلسوف المعروف عمانوئيل كانت ، ولكن هذا الفيلسوف اخطأ في اعتقاده
بان منطق ارسطو لم يستطع أن يقدم خطوة واحدة نحو الامام منذ ان
وضعه ارسطو ، كما ان جميع الدلائل تشير بأنه كامل ومغلق^(١) ٠

ولكن دراستنا لتاريخ تطور المنطق تدلنا على أن هناك انواعاً كثيرة من
المنطق ، وما منطق ارسطو الا نوع واحد من هذه الانواع ٠

١١- وبالرغم من عدم اعطاء ارسطو أي تعريف للمنطق الا ان كتاب
المنطق وضعوا تعاريفات مختلفة لا تستند على أساس علمي ٠ ومن التعاريفات

1) Kant, I., Kritik der reinen Vernunft, P. 14

الشائعة : ان المنطق علم او فن يهتم بدراسة قوانين الفكر الاساسية وقواعد التفكير الصحيح . وبهذا المعنى يعرف ابوالعلا عفيفي وغيره المنطق بأنه علم يبحث في صحيح الفكر وفاسده ، ويضع القوانين التي تعصم الذهن عن الوقوع في الخطأ في الاحكام موضوعة الفكر الاساسي ، ولكنه يبحث في الفكر من ناحية خاصة هي ناحية صحته وفساده ٠٠^(١)

ليس لهذا التعريف صحة لانه ليس من اختصاص المنطق ان يبحث في الفكر والتفكير الاساسي ، خاصة وان هذا البحث يهم علم النفس دون المنطق ، لأن المنطق لا يهتم بالتفكير الاقدر اهتمام الرياضيات به^(٢) .

ولو حللت التعريف الآنف الذكر لوجدناه لا يختلف عن التعريف الذي سبقه ، فيه ذكر لعبارات مثل «علم» ، «صحيح الفكر وفاسده» ، و «يضع القوانين التي تعصم الذهن عن الوقوع في الخطأ في الاحكام» ، وهذه العبارات مذكورة في التعريف الأول ، ولكن باسلوب مختلف ، وهناك عبارات «علم او فن» ثم «قوانين الفكر الاساسية» و «قواعد التفكير الصحيح» . ومهما تصل بتحليل هذه العبارات والوقوف على الخطأ في تعريف المنطق باستخدام هذه العبارات .

ان من شروط التعريف الاساسية هو ان تستخدم عبارات مفهومه ومعروفة ، اما اذا استخدمنا عبارات لم يسبق لنا تعريفها فاننا لا نستطيع تحديد مفهوم الشيء الذي يريد تعريفه . وهذا يعني بان على الناطقة الذين استخدمو التعريف الآنف الذكر ان يعرفوا اولاً عبارة «علم» او «فن» وكيف يكون المنطق علمًا او فنًا . أما اذا لم يعرفوا هذا المفهف وهذا شأنهم فاننا نصف عندئذ العبارة بالغموض لأنها تحتاج بدورها الى تعريف يوضح معناها ، تم ان المنطق لا يهتم بالتفكير وان ذلك من اختصاص علم النفس وحده ، ومن الخطأ القول بان المنطق يهتم بالتفكير . تم ان عبارة «قوانين الفكر الاساسية» ليس لها معنى ، اذ ليس للمفكير قوانين ، وإنما هناك قوانين ذات صبغ وطبيعة منطقية يمكننا الاستفادة منها في الحياة

(١) المنطق التوجيهي ص ٤-٥

(٢) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic, P. 12

اليومية والعلوم المختلفة • اما اذا فلنا ان المتعلق بهم بدراسة قواعد التفكير
الصحيح ، فاننا بذلك تكون قد خرجنَا من دائرة اختصاص المنطق ، لأن
المنطق لا يهتم الا بالأشكال دون الاخذ بنظر الاعتبار ما تعنيه العبارات
المنطقية •

١٣ - واذا أردنا أن نبحث في كتب ارسطو عن تعریف للمنطق ، فلنا
سوف لأنجد ذلك سوى استعمال ارسطو عبارتي « تحليلي Analytic
و « تابع من المقدمات ^(١) Following from the premisses
بينما تعني عبارة « منطقي Logical في مؤلفاته وبصورة عامة « جدلي
أو احتمالي probable ويظهر ان ليس للمنطق dialectical
مكاناً في نظام العلوم عند ارسطو ، فهو يعتبر مجرد آلة يجب ان تعرف
او تعلم قبل العلوم ^(٢) •

كما ان ارسطو لم يستعمل عبارة « شكلي » ، ولكن ابحاثه المنطقية
تدل على ان منطقه يهتم بالاشكل دون المعنى • واذا تتبعنا تفكير ارسطو
المنطقي لوجدهناه يبدأ بتحليل العبارات لايجاد العناصر المكونة ثم يتقدّل
إلى القضايا وشكالها ، ويرتب بعض القضايا او الاشكال المنطقية بطريقة
معينة بحيث يستطيع أن يصل إلى نتيجة تلزم عن المقدمات اضطراراً ،
وهذا يفسر لنا بالطبع معنى عبارة « تابع من المقدمات » التي تعني بوضوح
ترتيب مقدمات منطقية بشكل معين واستنتاج ما هو ضروري وملزم من
المقدمات الموضوعة • ونظريّة القياس تقوم على نوع من الاشكال المنطقية
الذى يتّألف من مقدمتين ونتيجة تتبعهما بالضرورة • ولقد حقق ارسطو
لهذه النظريّة طريقة برهانية وذلك بان ارجع أو رد الاقسسة الناقصة الى

1) Bochenski, I.M., Formale Logik, P.53

2) Bochenski, I.M., Ancient Formal Logic, P.25

الاقيسة الكاملة . وبذلك تستطيع القول ان نظرية القياس استدلالية ، كما ان المنطق في الحقيقة ما هو الا علم استدلالي وبرهاني . وهذا هو التعريف السادس حديثاً . وبناء على ذلك تصل الآن الى النتيجة الآتية : ان المنطق يهتم بالقضايا وما يترتب عليها من استدلالات ، كما انه يعني بتحليل العبارات لكشف المكونات وال العلاقات المنطقية وترتيبها بنحو معين بحيث يستطيع المرء أن يصل الى نتائج منطقية مستبطة من قضايا منطقية أخرى ويبرهن عليها .

٢ - موضوع المنطق

١٤ - تختلف العلوم بعضها عن البعض الآخر بالموضوع الذي تبحثه وبالطريقة التي تستخدمها في البحث . والمنطق له موضوعه وطريقته في الدراسة ، وواجبنا هنا يتجلی في تحديد الخطوط الاساسية للموضوع الذي يبحثه المنطق كما حدده المعلم الاول .

يحدد ارسطو موضوع البحث بالعبارات الاولى التي يذكرها في « التحليلات الاولى » حيث يقول : « يجب علينا اول الامر ان نحدد موضوع بحثنا والعلم الذي يخصه : فموضوع البرهان والعلم الذي يهتم به هو العلم البرهاني »^(١) . يظهر لنا من هذا النص عناية ارسطو بالبرهان وغرضه المتمثل في تأسيس العلم البرهاني . فموضوع التحليلات الاولى اذن لا يتعدى ان يكون البرهان كما ان مجال البحث يتحدد بالعلم البرهاني . ويقصد ارسطو بالبرهان القياس وما يترتب عليه من استدلال . وبعبارة أخرى تكون مادة او موضوع بحث المنطق عند ارسطو القياس والاستدلال او البرهان .

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٠٣

والقياس حسب تعريف ارسطو « قول فيه اشياء معينة موضوعة وشيء آخر يلزم عنهما بالضرورة »^(١) . ولكي نعرف أصول هذا التعريف المنطقية يجدر بنا ان نحلله منطقياً ، وبهذه الطريقة تكون قد وضعنا أيدينا على مادة المنطق موضوعه : يحتوي هذا التعريف على الميزات الآتية :-

أ - انه قول فيه اشياء أكثر من واحد .

ب - وهناك شيء آخر يختلف عن هذه الاشياء .

ج - وان هذا الشيء الآخر يلزم عن الاشياء الموضوعة بالضرورة .

فالقياس قول يتالف من مقدمات منطقية ، ومن هذه المقدمات نحصل على نتيجة بالضرورة . وكما يظهر من تحليل ارسطو ان كل قياس يتالف من مقدمتين وهي الاشياء الموضوعة ، ونتيجة نحصل عليها من المقدمات ، وتنمّي بكونها مختلفة عما وضع أولاً . كما توجد علاقة الزامية ضرورية بين المقدمات والنتيجة بحيث يكون الاستدلال ضرورياً وليس اعتباطياً وفي ذلك تحديد صريح لخاصية منطقية لها أهميتها في المنطق الرياضي الحديث . وإذا كان القياس والاستدلال موضوع المنطق ، والعلم البرهاني مجاله ، فلابد ان نعرف بشيء من التفصيل مكونات القياس والاستدلال وخاصية العلم البرهани بصورة عامة .

١٥- يتالف القياس كما أسلفنا من مقدمات ، والمقدمة حسب تعريف

ارسطو هي « قول موجب شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء » . وهي اما كلية ، واما جزئية واما مهملة . وأعني بالكلية ما يقال على كل شيء أو لم يقول على واحد منه . والجزئية ما يقال على بعض الشيء ، أو لم يقول على بعضه ، او لم يقول على كل شيء . والمهمل ما يقال على الشيء او لم يقول

1) An. Pr. A 1, 24b

(١) نفس المصدر السابق ص ١٠٨

عليه بعد ان لا يذكر الكل ولا البعض^(١)

ولتوضيح ما تتضمنه هذه الفقرة من مبادئ منطقية يجدر بنا ان نحللها بالترتيب . فلقد اختار ارسسطو نوعاً من العبارات هي تلك التي تحتمل الصدق او الكذب^(٢) ، تاركاً بذلك جمع أنواع العبارات اللغویة الاخرى من استفهام ودعا وسؤال وتعجب . وبذلك حدد ارسسطو الصفة المنطقية المميزة للعبارات او الاقوال التي يستخدمها المنطق في البحث ، وعین ارسسطو القضايا فقال بانها اما ان تكون كلية او جزئية من ناحية الكل او ان تكون موجبة او سالبة من ناحية الكيف ، وبذلك تكون عندنا أربعة أنواع من القضايا هي :

- | | |
|---------------------------------|---------------------|
| Universal affirmative sentence | أ) قضية كلية موجبة |
| Universal negative sentence | ب) قضية كلية سالبة |
| Particular affirmative sentence | ح) قضية جزئية موجبة |
| Particular negative sentence | د) قضية جزئية سالبة |

هذه هي القضايا التي تؤلف العمود الفقري في نظرية القياس والاستدلال . واذا اعتبرنا المنطق تحليلياً ، فيجب أن نعرف الآن المكونات الأساسية لكل قضية من القضايا الاربعة المذكورة . تتألف جميع القضايا المذكورة من موضوع Subject ومحمّول Predicate ولكنها تختلف عن بعضها من ناحية الكل او الكيف او كليهما ، فالقضية الكلية الموجبة تتألف من ثابت منطقي Logical constant يدل على كلية الكل ، كما ان القضية في حالة الابجاح ، بينما تحتوي

1) An. Pr. A 1, 24a

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١٠٤-١٠٥

2) منطق ارسسطو (العبارة) ص ٦٣ De. Int. Chapter 4, 17a

القضية الكلية السالبة على ثابت منطقي يدل على كلية الـ *كـم* ، ولكن القضية في حالة السلب . أما القضية الجزئية الموجبة فتألف من ثابت منطقي يدل على جزئية الـ *كم* بينما القضية موجبة ، في حين تحتوي القضية الجزئية على جزئية الـ *كم* على ثابت منطقي يدل على جزئية الـ *كم* ولكن القضية سالبة . هذا وسوف نوضح هذه الأفكار المنطقية ونحدد معانٍها فيما بعد .

١٦- وتجدر الاشارة هنا الى اهتمام ارسسطو في دراساته المنطقية بالاشكال دون انعاني . فإذا كانت القضايا او العبارات تتألف من موضوع ومحمول ثابت منطقي ، فتنا من وجهة نظر المنطق الرياضي الحديث نقول ان القضايا او العبارات هذه تتألف من متغيرات Variables وثوابت منطقية تماما كما هو معروف في الرياضيات . وبذلك نميز القضايا بـ *لتراتيكـيـا* الشكلية من غير حاجة الى معرفة معانٍ الالفاظ والاسماء التي يمكن أن تضمنها بدل المتغيرات ، وعلى هذا الاعتبار يصبح المنطق عند ارسسطو شكليا أو صوريًا لا يتم بالمعنى ، وإذا كان المنطق صوري يجب أن يكون الاستدلال بطبيعة الحال عملية استقاف منطقية تعتمد على الاشكال المنطقية وتركيبتها فقط . كما يجب أن يكون البرهان او تعميمـيـاً معتمدـاً على التراكيب المنطقية وعلاقـاتـها فيما بعضـهاـ البعض ، وبذلك يقترب المنطق من الرياضيات ويصبح هو كالرياضيات علمـاً برهـانـاً مجرـداً .

١٧- وبالاضافة الى ما تقدم نجد ارسسطو يتذكر اصولاً منطقية اخرى جديدة غير تلك التي استعملها في القياس الحـلـلي Categorical مؤسـساً بذلك منطقاً جديـداً هو منطق الجهات Syllogism او قـيـاسـ الجـهـات Modal Syllogism او قـيـاسـ الجـهـات Modal Logic ويعتمد منطق الجهات على أفـكارـ اولـيةـ معـينةـ هي :
أـ الـانـفـاقـيـةـ اوـ المـصادـفـةـ (ـ منـ الـانـفـاقـ اوـ الصـادـفـةـ) Contingency

Impossibility	ب - الاستحالة (من المستحيل)
Possibility	ج - الامكانية (من الممكن)
Necessity	د - الضرورية (من الضروري)

وتعتبر هذه الافكار مقولات مهمة في منطق الجهات ، كما اهتم ارسطو بها وحاول أن يضع أصولها المنطقية الصحيحة ، ولكنه وقع في بعض الأخطاء المنطقية ولم يوفق في تصحيحها . وسوف نطرق إلى هذه الأخطاء عند مناقشتنا لاصول قياس الجهات . أما القياس الحتمي فإنه يكاد يخلو من الأخطاء ولقد اسسه ارسسطو على أساس منطقية صحيحة . وهذا هو السبب الذي جعل المناطقة يهتمون به دون غيره .

ولو تصفنا الاورغانون بحثاً عن أصول منطق الجهات لوجدنا الامر لا يختلف اذا ما بحثنا عن أصول المنطق الحتمي ، لأن ارسسطو يبدأ بالافكار الاولية ويستقل منها الى الفضايا وتقابليها ثم يميز بين القياسات المختلفة ، كما نجد بحوث منطق الجهات مرافقة لتلك في القياس الحتمي وتشعها في جميع الحالات .

واستناداً لما تقدم نحاول الآن أن نضع لمنطق ارسسطو مخططًا بسيطًا يشمل القياس الحتمي وقياس الجهات ، وذلك لأن يبدأ الافكار الاولية وينتهي بالبرهان .

منطق ارسسطو

١) الافكار الاولية :

- أ - المتغيرات وتشمل الموضوع والمحمول
- ب - الروابط المنطقية وتشمل العطف والالزام والنفي

ج - التوابت المنطقية وتشمل الكلية (كل) والجزئية (بعض)

والى جانب هذه التوابت يتميز منطق الجهات بكونه يحتوي على
مقولات جهة هي المصادفة والامكانية والضرورية والاستحالة

٢ - القضايا

أ - القضية الحميلية : وتتألف من موضوع ومحمول وثابت منطقي *

ب - قضية الجهة : وتتألف من القضية الحميلية مضافا اليها احدى
مقولات الجهة *

ج - التقابل والاشتقاق وهي علاقات بين القضايا الحميلية او بين
قضايا الجهة *

د - القياس ويتألف من مقدمتين هي قضايا حميلية في القياس
الحملبي ، وقضايا جهة في قياس الجهات ، ونتيجة تتبعهما
بالضرورة *

٣ - الاستدلال والبرهان :

أ - توافين العكس وقوافين القضايا

ب - البداهيات

ج - البرهانات

هذا هو النظام المنطقي الذي اتبعه ارسطو في دراساته المنطقية للقياس
الحملبي وقياس الجهات ، كما انا سنبعد نفس خطوات هذا المخطط في
دراسة المنطق ارسطو *

كما بين هذا المخطط تشابه القياس الحميلي وقياس الجهات في
الطريقة وبعض الافكار . ولكنها يختلفان من ناحية مهمة هي اضافة
مقولات منطقية الى قياس الجهات . ولكن الاختلاف سيظهر اوضح عندما

نقوم بثبتت القوانين الاستنتاجية لكل من القياسين . كما سوف نجد اهتمام ارسطو الكبير ينصب في البرهنة على جميع الاقيسة الخاصة بالقياس الحلمي .

٣ - الطريقة البرهانية

١٩ - اذا درسا المنطق كما فهمه ارسطو وبروح المنطق الرياضي الحديث ، فانا سرعان ما انكشف حقيقة هامة هي ان غاية ارسطو من البحث تلخص في محاولته لتقرير المنطق من الرياضيات ، بحيث يصبح هذا الفرع من المعرفة علماً برهانياً^(١) .

ولقد خص ارسطو كتابه « التحليلات الثانية » لتحليل المعرفة العلمية القائمة على البرهان واليقين ، مستعيناً في كثير من الاحيان بالمعرفة الرياضية في الهندسة لتأكيد الاصول المنطقية وصياغتها تبعاً لمتطلبات نظرية القياس . ولقد استخدم ارسطو في تحليله ودراسته الطريقة الرياضية في البرهان ، وفي اعتقاده ان العلم والمعرفة العلمية ما هي الا تلك التي تبدأ بأوليات غير مبرهنة نبرهن بواسطتها على حقائق اخرى^(٢) . ولقد أصاب بروفسور هاينز شولتز في تعريفه للعلم كما فهمه ارسطو بقوله « ان العلم ما هو الا تتابع قضايا صادقة بالضرورة بحيث يمكن ان نقسمها الى مجموعتين : المجموعة الاولى وتسمى اليها الاوليات او البدويات ، أي القضايا المتميزة التي يكون صدقها واضح ، بحيث لا تحتاج الى برهان ولا يمكن البرهنة عليها ، بينما تسمى الى المجموعة الثانية البرهانات أي القضايا التي يبرهن على صدقها على أساس صدق البدويات Axioms Theorems والمنطق عند ارسطو على هذا الأساس

1) Scholz, H., Abriss der Geschichte der Logik P.6

2) An. Post. A 3, 72b

(٢) منطق ارسطو (التحليلات الثانية) ص ٣١٧-٣٢١

3) Scholz, H., Abriss der Geschichte der Logik P.2

علم برهانى لانه يضع البديهيات وبرهن على البرهانات بالاستعانة بقوانين الاستدلال . ولما كانت الطريقة البرهانية مرتبطة بالعلم البرهانى ، فمن الضروري اذن أن ندرس خصائص العلم البرهانى وطريقة ارسطو البرهانية في رد الاقية .

٢٠ - تعتبر الرياضيات علمًا برهانياً بمعنى الكلمة ، وهي كذلك منذ ان وضع اليونان مبادئه الرياضة عامة والهندسة خاصة . ولا يخفى على كثير من الباحثين ان هندسة أقليدس تتألف من أفكار اولية كالنقطة والخط والسطح ومن بديهيات معينة وقضايا برهن عليها بواسطة البديهيات بطريقة استدلالية منطقية . فاذا كانت البديهيات صادقة بالضرورة ، فإن جميع القضايا التي برهن عليها بواسطة البديهيات والتي تتبع البديهيات منطقياً يجب أن تكون صادقة كذلك ، وبعبارة أخرى وبلغة المنطق نقول : لا يمكن أن تشتق قضايا كاذبة من مقدمات صادقة اذا كانت هناك علاقة الزام Implication تربط المقدمات بالتالي . واذا كان المنطق علمًا برهانياً ، فيجب أن يستوفي الشروط التي يجب أن توفر في كل نظام منطقي او رياضي وهي :

- ١ - يجب تعين الأفكار الاولية .
- ٢ - ان توضع البديهيات او الاوليات كقضايا لا يمكن البرهنة عليها ولا تحتاج الى برهان .
- ٣ - ان تصاغ القوانين الاستنتاجية التي بموجبها تم عملية الاستدلال .
- ٤ - ان يبرهن على البرهانات باعتبارها قضايا تحتاج الى برهان ، وذلك بواسطة البديهيات والقوانين الاستنتاجية .

ولتحقيق هذه الشروط يسعى ارسطو في كتابه التحليلات الاولى والتحليلات الثانية لبناء نظريته المنطقية مستعيناً بالطريقة البرهانية ، فيحدد معانى الأفكار ويعين الاوليات والقوانين الاستنتاجية وبرهن على الاقية

يطریقته المعروفة بالرد Reduction ، وبذلك يكون ارسسطو قد حقق
للمنطق طبيعة برهانية كتلك التي في الرياضيات ٠

٢١ - ويختص ارسسطو بحثه في التحليلات الثانية على دراسة العلوم
البرهانية كالهندسة والحساب لعرفة أصولها العامة ٠ فالمعرفة البرهانية متلاً
تعتمد على حقائق أو مبادئ ضرورية هي البديهيات ، ولا يمكن للمعرفة
العلمية ان تستقيم بدونها ، واذا بدأ العلم من مبادئ ضرورية فان النتائج
ستكون ضرورية كذلك ٠ وعلى هذا الاساس يكون البرهان عملية منطقية
ضرورية تبدأ من مقدمات وتنتج نتائج تلزم عنها بالضرورة ٠

ويقول ارسسطو رأيه صريحا في هذا الصدد : « ولما كان الامر الذى
العلم به على الاطلاق غير ممكن على خلاف ما هو عليه ، فمن الاضطرار ان
يكون المعلوم هو الامر الذي يكون بالعلم البرهانى ٠ والعلم البرهانى هو
الحاصل لنا من طريق انه يحصل لنا برهانه : فالبرهان اذا هو قياس يكون
عن مقدمات ضرورية ٠ فقد ينبغي اذن ان يؤخذ من ماذوا ومن أي الاشياء
يكون البرهان »^(١) ٠ نستنتج من هذا المعرفة العلمية البحثة تعتمد على
البرهان ، وان البرهان هو في الحقيقة استنتاج من مقدمات ضرورية ٠

٢٢ - وتحتفل العلوم البرهانية بعضها عن البعض الآخر من حيث الاوليات ،
فالافكار الاولية للهندسة هي النقطة والخط والسطح . . . الخ ، بينما
تحتفل الافكار الاولية لعلم الحساب ، لانه يهتم بالعدد والوحدة والزوج
وما الى ذلك ٠ ولكن يكون الفرد على بيته من معاني الافكار قبل البدء
بوضع او بصياغة المبادئ الاساسية ، فمن الضروري ان نعرف الافكار
ونحدد معاناتها ٠ واذا قينا نظرة عابرة على كتاب « المبادى » لاقليدس

1) An. Post. A 4, 73a

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الثانية) ص ٣٢١

لوجودنا يبدأ بتعريف النقطة والخط المستقيم والسطح ٠ نم
 ينتقل بعد ذلك إلى وضع المصادرات Postulates مثل ذلك - من
 الممكن رسم خط مستقيم من أية نقطة إلى أخرى ^(١) ، وإلى جانب التعريفات
 والمصادرات بعض公理s بدبيهات الهندسة ، ومن الأمثلة على هذه
 البديهيات « الأشياء التي تساوي نفس الشيء تكون متساوية فيما بينها » ^(٢)
 ويتبع ارسطو المنهج نفسه كما يتضح لنا من دراساتنا لنظرياته المنطقية ،
 فيبدأ بتعريف الأفكار المنطقية الأساسية ثم ينتقل بعد ذلك لمناقشة المبادئ ،
 لكي يضع الأصول في موضعها . وتميز هذه التعريفات بأنها توضيحية
 لا تدخل في صميم النظرية المنطقية باعتبارها عناصرأ للنظرية الاستدلالية
 العامة ، بل ان مهمتها شبيهة بتلك التي في الهندسة ، أنها تعطي مجرد
 تحديد للفكرة او للأفكار التي يبدأ منها البناء المنطقي . واذا عملنا على
 تعريف الأفكار الرئيسية في النظرية المنطقية من دون ان تدخل هذه
 التعريفات في صلب النظرية الاستدلالية ، فانا نقوم بذلك بناء نظرية تتكلم
 عن النظرية الاستدلالية في القياس ، وجرت العادة على تسمية هذه النظرية
 بالنظرية الفوقية Meta - theory .

ثم ينتقل ارسطو إلى اختبار البديهيات التي تميز بكونها واضحة
 لاحتاج إلى برهان ، لأن البرهان كعملية استدلالية لا بد أن يستند على
 مقدمات أولية معروفة أكثر من التبيّن ^(٣) ، وبعبارة أخرى : يعتمد اختبار
 البديهيات على شروط معينة هي :

-
- 1) Euclid's Elements P.5
 - 2) Ibid., P. 6
 - 3) An. Post. A 3, 72b

(٣) منطق ارسطو (التحليلات الأولى) ص ٣١٩

١) ان تكون البرهنة واضحة ومعروفة اكثر من النتيجة وصادقة
بالضرورة .

٢) لا يمكن البرهنة عليها ضمن النظم المطعنى الذي اختبرت منه .

٣) ان لا تكون مقتصرة الى برهان .

وعلى هذا الاساس يجب أن يكون البرهان كعملية استدلالية مستوفياً
شروطًا معينة يمكننا تلخيصها بالنقاط الآتية :-

١ - يجب أن يكون البرهان من مبادىء معروفة ضرورية متقدمة
من حيث أنها اسبق في الوجود من غيرها من المبادىء وعبارة
أخرى : يجب أن يكون العلم البرهانى من قضايا صادقة
بالضرورة .

٢ - يجب أن يكون البرهان من أوائل لا يمكن البرهنة عليها .

٣ - يجب أن تنتهي العملية الاستدلالية البرهانية الى نتائج .

٢٣ - واذا كان البرهان من مقدمات أولية ونتائج تلزم عنها ضرورة ،
فانا ستوافق من ارسطو ان يجعل البرهان نوعاً من القياس ، لأن القياس
في الحقيقة استدلال يبدأ من مقدمتين وينتهي بنتيجة تلزم عنهما بالضرورة .
وهذا نقف على معنى قول ارسسطو « وبعد ذلك ينبغي ان تتكلم في
البرهان ، لأن الكلام في القياس أولى لأن يقدم من أجل ان القياس
أعم من البرهان ، لأن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً »^(١) .
واذا كان الامر كذلك فيجب أن تناوش القياس اولاً والبرهان على الأقىسة
ثانياً . والقياس كنظرية منطقية يعتمد على بدويهيات معينة وقوانين استنتاجية
خاصة . فاختار ارسسطو لنظرية القياس الحتمي بدويهيتين هما Barbara
و Celarent ويرهن على ما تبقى من الأقىسة بطريقة الرد ، وهي

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الاول) ص ٤,٢٥ب ١١٣

على نوعين^(١) :-

Ostensive demonstration

أ - البرهان بالجزم

Reductio ad impossible

ب - الرد بطريقة الخلف

أما في قياس الجهات ، فإن ارسطو يستخدم البرهان بالجزم وبرهاناً آخر يستعمله ارسطو عند برهنة كل من الأقىسة Baroco و Bocardo ^(٢) ، لاستحالة استخدام برهان الخلف في هذا الصدد . ويختار ارسطو بديهيات لكل مجموعة من مجموعات قياس الجهات ، ويعتبر أقىسة الشكل الأول Darii و Celarent و Ferio هي الأقىسة التامة أو البدائيات .

٢٤ - أما القوانين الاستنتاجية التي يستعين بها منطق ارسطو في البرهنة

فهي على نوعين :

أ - قوانين العكس Laws of conversion التي تهم

بالحدود المنطقية

ب - قوانين القضايا وهي من صلب منطق القضايا Logic of Propositions وتهتم بتغيير وضع القضايا باستعمال تقىض التبىجىه ونقض احدى المقدمتين ليتسنى لها بعد ذلك ارجاع بعض الأقىسة الى البدائيات . هذا وسوف نضع هذه القوانين بصيغتها الرمزية عند بحثنا لنظرية القياس .

1) An. Pr. A 7,29a

(١) نفس المصدر السابق ص ١٣٠

2) An. Pr. A 8,30a

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٣٣

الفصل الثاني

نظريّة ارسطو في اللغة

تمهيد

٢٥ - نقصد بنظرية ارسطو في اللغة التحليل المنطقي للغة التداول وللعوامل البنائية والمكونات الأساسية للغة بحيث تكون عندنا في الأخير العناصر الأولية والمبادئ الرئيسية التي يتم بموجها البناء المنطقي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد ارسطو يبدأ من اللغة العامة ليصل بعد التحليل والتعریف إلى اللغة المنطقية ، ونظرية اللغة في الحقيقة تشمل المبادىء التركية والدلالية للغة التي درسها وحلل مكوناتها ارسطو . وقد خصص ارسطو كتابه في المقولات *Categoriae* وكتابه الآخر في العبارة *De Interpretatione* حيث ناقش في الكتاب الأول المقولات وعلاقتها بالجوهر كمقدولة تحمل عليها جميع المقولات الأخرى . أما كتاب العبارة فإنه يمثل في الحقيقة نظرية ارسطو في اللغة، وقد ناقش فيه أوليات اللغة وتقابليها والقضايا وتقابليها . وظهر المربع المنطقي *Logical Sequare* بشكل واضح عندما ناقش ارسطو تقابل القضايا من حيث التناقض *Contradiction* والتضاد *Contrary* ويختلف التقابل بالنسبة للقضايا ، فهناك القضايا التي تؤلف نظرية القياس الحجمي ، وهناك القضايا التي تؤلف نظرية قياس الجهات . كما يظهر لنا الأمر واضحًا عندما يميز ارسطو بين العبارات اللغوية المختلفة ويهتم بالقضايا التي تحتمل الصدق أو الكذب باعتبارها المواد الأساسية في المنطق . وهذا يعني أن المنطق الارسطو طالبي لايهم الا بجزء واحد من العبارات

التي تؤلف اللغة وهو الذي يحتوي على القضايا التي تحتمل الصدق أو الكذب .

١ - نظرية العلامات (١) :

٢٦ - قلنا فيما سبق ان مادة المنطق عند ارسسطو القضايا والقياس والاستدلال والبرهان . و اذا ما اردنا ان نحلل القياس الى مكوناته ، فانا سنجعل على قضايا تألف بدورها من حدود Terms معينة . وهذا يعني ان دراسة منطق ارسسطو تبدأ من تلك الحدود وترتقي الى القياس والاستدلال . كما نجد في بحوث ارسسطو المنطقية علاقة وثيقة بين اللغة والمنطق ، اذ تبدأ اوليات المنطق بعد ان يتم التحليل المنطقي للغة ، لأن التحليل المنطقي يوصلنا الى معرفة المكونات المنطقية وغير المنطقية ، وهذا التمييز ضروري في الدراسات المنطقية .

وفي الحقيقة تبدأ الدراسات اللغوية والمنطقية من لغة التداول نس ترقى او تخطي خطوة أخرى نحو بناء لغة فنية او رمزية Symbolic Language هي لغة المنطق . ولقد أدرك واوضح المنطق هذه الحقيقة فتجده يبحث في القضايا وتحليلها لوضع النظام المنطقي في القياس أخيرا . كما ان تعريف القضية باعتبارها قول مفيد يتحمل الصدق أو الكذب يستند على أساس لغوي ، والقضية في رأي ارسسطو تتألف من موضوع محمول . ونستطيع تعریف الموضوع بأنه شيء او لفظ تتكلم او تخبر عنه ، أي انه موضوع الكلام ، في حين ان المحمول شيء او لفظ تتكلم بواسطته عن الموضوع . كما ان تقسيم القضايا المستخدمة في القياس الى الموضوع والمحمول هو في الحقيقة تقسيم ذو طبيعة منطقية ، ويختلف عن تقسيم العبارات من الناحية التحوية . ومن هنا تجد البادرة الاولى لبناء لغة منطقية معينة تختلف في طبيعتها ووظيفتها عن

(١) انظر « منطق اللغة » تاليف ياسين خليل

٢٧ - وتبعداً لهذا التحليل الذي يبدأ بلغة التداول، وبين تقيي لبناء لغة المنطق، يجدر بنا أن نبين العلاقة بين هاتين المفهومين وكيف يستفيد المنطق من تحليله لتركيب لغة التداول.

يمكن تعريف اللغة باعتبارها وسيلة للتبدل الفكري والعاطفي بأنها نظام متداولاً يتالف من مقاطع وكلمات وعبارات مختلفة لها وظيفة اجتماعية هي التبدل الفكري والعاطفي بين الأفراد المشتركين في استعمال هذه اللغة^(١). وإذا أردنا الآن أن نحدد معنى عبارة «نظام متماسك» يجب علينا أن نعرف أولاً قواعد هذه اللغة وتركيب مقاطعها وكلماتها وعباراتها ثم صلة هذه التركيب الواحدة بالآخرى تبعاً لقوانين وقواعد لغوية معينة تخص تلك اللغة المدروسة.

أن التعريف الآن الذي يأخذ بنظر الاعتبار ثلاثة نواحٍ لغوية مهمة هي :-

(١) اعتبار اللغة نظاماً متماسكاً، أي أن لغة قوانين وقواعد تركيبة خاصة تحدد التركيب العام للغة. وتؤلف هذه القوانين التركيبة موضوع علم التركيب أو السينتاكس Syntax، وبعبارة أخرى: أن هذا العلم يدرس التركيب اللغوي وعلاقتها مع بعضها البعض دون أن يأخذ بنظر الاعتبار دلالة هذه التركيب وما تنتهي عليه من معانٍ^(٢).

(٢) باعتبار اللغة وسيلة للتبدل الفكري والعاطفي، أي أن لها وظيفة اجتماعية مهمة هي التعبير عن الأفكار والأشياء التي نريد أن ننقل معانيها إلى الأفراد الآخرين. وتؤلف هذه الدراسة جوهر علم

1) Khalil, Y., Prinzipien zur strukturellen Sprachanalyse P.99

2) ياسين خليل - منطق اللغة ص ٤

الدلالة أو السيمانتيقية Semantics أو بعبارة أخرى : يدرس هذا العلم علاقة العبارات اللغوية بالمعنى دون الاخذ بنظر الاعتبار الافراد الذين يتكلمون هذه اللغة^(١) .

(٣) باعتبار اللغة مجموعة عبارات منطقية يستخدمها الافراد عند الكلام معتبرين بذلك عن انفكارهم في زمان ومكان معينين وفي وضعية اجتماعية معينة . وتؤلف دراسة علاقة الفرد أو الافراد باللغة موضوع علم البراجماتيقية^(٢) Pragmatics .

٢٨ - ولكن ارسسطو عند تحليله للغة لم يدرس الا التركيب اللغوي والمعنى من غير ان يهتم بعلاقة اللغة بالافراد ، وفي هذا العمل يكون قد حدد علم الستاكس الذي يهتم بالتركيب والاشكال اللغوية ، وعلم السيمانتيقي الذي يهتم بعلاقة هذه الاشكال بالدلالة والمعنى . وعلى هذا الاساس ستنافس هذه الغواهر اللغوية للتعرف على اصولها ومكوناتها .

تألف اللغة من عبارات مختلفة التركيب ، منها عبارات بسيطة ، ومنها عبارات مركبة ، بل عبارات تتألف من جمل مختلفة ومتعددة . وهذا يعني بطبيعة الحال ان اشكال الكلام تكون اما بسيطة او مؤلفة (مركبة)^(٣) . ويمكن القول بأن في اللغة اقوالاً تقال بغیر تأليف مثال ذلك : الاسماء التي تقال لوحدها من غير ان تزيد عليها كلمة او صفة مثل ذلك « انسان » ، « سocrates » ، وتقال الاعمال بغیر تأليف أيضاً مثال ذلك « يشرب » ، « يأكل » ، وهكذا . ومن الاقوال ما يقال بتأليف مثال ذلك « سocrates انسان » ، « الولد يركض » .

والمقولات عند ارسسطو اقوال غير مرکبة تقال بغیر تأليف ، وهي :

الجوهر	Quality	، الكيف	Quantity	Substance
العلاقة	Time	، الزمان	Place	، المكان
Relation				

1) المصدر السابق .

2) المصدر السابق .

3) منطق ارسسطو (المقولات) ص ٤

الوضع Position ، الحال Action ، الفعل State ، والانفعال^(١) Affection .

كما يجب أن تشير هنا إلى أن ارسسطو يستخدم لفظة « مقوله »
يعنى أنها معنى كلى يمكن ان يدخل محمولاً في قضية • والجوهر
كمقوله تحمل عليه المقولات التسع الباقية ، وهو اما جزئي واعنى مثال
ذلك « افلاطون » ، « سقراط » ، « كارناب » او معنى كلى يدل على
الماهية كقولنا « انسان » ، « حيوان » وغير ذلك من الاجناس والانواع •
وتتميز الجواهر الفردية بانها لا تحمل على موضوع ، فلا يحمل الاسم
« سقراط » مثلاً على موضوع ، ولكن اذا كانت الجواهر معانى كليلة تدخل
تحتها الافراد فامكاننا ان نجعل من الجوهر كمحمول في قضية كقولنا
« سقراط انسان » والغاية من تحليل ارسسطو اللغة الى مقولات هي ان يعين
العبارات الي تظهر كموضوع او كمحول في القضية المنطقية • وعلى هذا
الاساس تمثل المقولات نظرية فئات الاشياء Classes التي تظهر في
القضية الحميلة اما في محل الموضوع او المحمول^(٢) .

ويناقش ارسسطو في كتاب المقولات تقابل الالفاظ فيهم باربعة أنواع
هي التقابل بالتضاد Contrary و التضاد Correlative
وبالعدم والملك Privative - Positive وبالسلب والإيجاب^(٣)
وسوف نبحث هذه الموضوعات عند Affirmative - Negative
بحث الالفاظ واوليات اللغة .

٢٩ - أما الآن فيجدر بنا ان نبحث كتاب العبارة بالتفصيل لكي نضع
مخيطاً عاماً لنظرية ارسسطو في اللغة ونناقش جوانبها الرئيسية بناء على
ما يوضحه المخطط من علاقات بين العبارات .

يبدأ ارسسطو في كتاب العبارة بالسؤال عن الكلمة والاسم لتعريف
كل واحد من هذه المكونات اللغوية على حدة • ويعرف الاسم بأنه « لفظة

1) Ibid., Chapter 4, 1b (١) المصدر السابق ص ٦

2) Scholz, H., Abriss der Geschichte der Logik P.22

3) Cat. Chapter 10, 11b (٣) منطق ارسسطو (المقولات) ص ٣٩

دالة بتواءٍ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده^(١) .

ولكن من الاسماء ما هو مركب بحيث يمكن تجزئته الى اجزاء تدل على معنى ضمن الاسم المركب . فالاسماء مثل « زيد » ، « عمر » ، « علي » ... الخ لا تدل على زمان أي انها مجردة منه ، وهي بنفس الوقت بسيطة التركيب ، لأن تجزئتها غير ممكنة الى عبارات اصغر منها تدل على معنى . ولكن اللغة لا تتألف من اسماء فقط ، بل هناك عبارات تختلف من ناحية الوظيفة المفوية والتركيب والمعنى ، بحيث تتمكن الآن بناء على اختلاف الوظيفة المفوية والتركيب والمعنى ان نضع مخططاً عاماً لنظرية ارسطو في اللغة مبتدئين بالعبارات الاولية كالاسم والفعل والرابطة ومتىحين بالقضايا من ناحية التركيب والدلالة . وهذا العمل يمثل في حقيقة الامر المنهج الذي اتباه ارسطو في كتاب العبارات والذي خدد فيه موقفه بقوله « ينبغي أن نضع أولاً ما الاسم وما الكلمة ، ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول »^(٢) . ونجد في هذا الباب نقطه بهذه في البحث المنطقي ، فبعد تحليل القضية الى موضوع ومحمول وعلاقة كل منهما بالمقولات ، يتنقل ارسطو لبحث الالفاظ المنطقية المهمة التي يستعين بها في وضع نظريته في القياس في كتابه « التحليلات الاولى » .

1) De Int. Chapter 2, 16b . ٦٠ منطق ارسطو (العبارة) ص

2) Ibid., Chapter 1., 16a . ٥٩ المصدر السابق ص

العارات

مركبة (الأولية)	
الصلة	القضايا
الروابط	١ - تقسيم القضايا تقسيم الأفعال إلى مثبت ومبيني
بسيلطة (الأولية)	٢ - تقسيم التراكيب إلى لغوية ومنطقية
الأسدة	١ - تقسيم الأسماء من حيث التركيب حيث الدالة حيث الحالات
الأفعال	٢ - تقسيم الأسماء من حيث التراكيب حيث الحالات
الصلة	٣ - تقسيم القضايا من ناحية الكم حالات القضايا في حالات السلب والإيجاب والكلية والجزئية ٤ - الحالات ذات الموضع المشخص
الصلة	٥ - الحالات ذات الموضع القابل القضايا
الصلة	٦ - الحالات ذات الموضع القابل القضايا

٣٠ - يرينا هذا المخطط بوضوح كيف عالج ارسطو موضوعات المنطق البسيطة بالاستاد الى تحليله اللغوي . كما بين المخطط نظرية ارسطو اللغوية من ناحيتها التركيبة والمدلالية معاً . وفي معالجتنا النظرية ينبغي أن تتبع الخطوات الآتية :-

أ - ان ندرس العبارات البسيطة والتي تشمل الاسماء والافعال والروابط .

ب - ان ندرس موضوع القضايا ، لأن القضية تركيب لغوي أعتقد من الالفاظ ، بل وان القضية تتألف منها ، خاصة وان أبسط القضايا تتألف من الالفاظ التي هي المكونات الاساسية لكل قضية بسيطة او مرکبة .

ح - ان ندرس الالفاظ والقضايا من ناحيتي الستاكس والسيماتطيقة . وعندئذ تكون قد أخذنا باطراف الموضوع المتصل بعلم الملامات وما له اهمية في الدراسات المنطقية باعتباره يمثل حلقة وصل بين اللغة الكلامية والمنطق كلغة فنية .

٢ - بحث الالفاظ او اوليات اللغة

٣١ - يهتم ارسطو في بحثه للغة بالقول والفكر والشيء ، فان كانت اللغة تتألف من عبارات ، فان لهذه العبارات دلالات ومعنى ، وقد تكون الدلالات أفكاراً تقرن بالقول وتعتمد على فكر الفرد وفهمه ، كما قد تكون اشياء تشير اليها العبارة . فدراسة اللغة تعتمد اذن بصورة عامة على هذا التصنيف . فالعبارة « انسان » مثلاً لها دلالة فكرية ، أي اتنا نحمل عليها الصفات الانسانية ، وتدل أيضاً على الافراد الذين يتضمنون بالصفات الانسانية . وبناء على ذلك نستطيع أن ننظر إلى العبارة المذكورة من ناحيتين : من ناحية المفهوم Connotatation ومن ناحية المصدق Denotation ونقصد بالمفهوم الصفات الاساسية التي تحمل على الموضوع والتي تتصف بها فئة معينة من الافراد أو الأشياء . ونقصد بالمصدق الفئة التي يشير اليها النطق والتي يحمل عليها المفهوم . والكلمات التي مستعملها في المخاطبة

والكلام تقترب بمعانٍ فكرية تكون متساوية عند الجميع ٠ وابسط الاشياء اللغوية التي تقترب بمثل هذه المعاني هي الاسماء والافعال ، والاسم كما عرفه اристطيو (فقرة ٢٩) لفظ يدل على معنى ، كما ان هيته لا تدل على زمان ، وان تجزئه الى بسيطة او اوليات تدل على معنى منفرد غير ممكناً ٠ أما الفعل فهو في اристطيو قوله : « هو ما يدل - مع ما يدل عليه - على زمان » ، وليس واحد من اجزاءه يدل على افراده ، وهو دائماً دليلاً ما يقال على شيء آخر ^(١) .

أما الروابط المنطقية واللغوية فهي الفاظ تقوم بربط الاوليات اللغوية في المنطقية لثناء الاقوال والقضايا ٠ وتخدمنا كذلك في ربط القضايا البسيطة والاقوال بعضها بعض ٠ أما دلالاتها فمرتبطة بوجودها مع المكونات الأخرى ٠

٣٢ - وتصنف الاسماء كذلك من حيث الدلالة ، فمنها ما يدل على شيء واحد معنده ، ومنها ما يدل على أشياء كثيرة ويستعمل معانٍ مختلفة ، وعلى هذا الاساس يكون عنواناً صنفان :-

١ - اسماء تدل على معنى واحد

٢ - اسماء تدل على معانٍ مختلفة

ويفكرتنا ان ننظر الى الاسماء التي تدل على معنى واحد من ناحية اشتراك فرد واحد بالمعنى او اشتراك افراد كثرين ، أي اننا سوف ننظر الى الاسماء التي تدل على معنى واحد من ناحية الكلم فنقسمها الى :-

اسماء متحضرة
Particulars

اسماء كلية
Universals

فإذا قلنا « سocrates » فاتنا نشير بذلك الى شخص واحد معين دون غيره ، وكذلك لو قلنا « طه حسين » . فاتنا يعني شخصاً أو أدبياً عربياً معروفاً . وهذا النوع من الاسماء هو ما يدعى عادة باسماء الاعلام . ولكننا نرحم في اللغة أسماء لها معنى واحد تشارك فيه افراد كثيرة مثل ذلك « انسان »

(١) بالطبع المتصدر المتباقق ص ٦٧

الذى يصدق على جميع الافراد الذين يشترون بصفات الانسانية .
اما الصفة الثانية من الاسماء التي تدل على معانى كثيرة فيمكن تقسيمها ،
اما حسب الاستعمال ، او الاحوال او حسب ما يتعارف عليه ، كما هو
الحال عند نقل معانى الاسماء من موضوع الى آخر . وبناء على ذلك يمكن
تقسيم الاسماء التي تدل على معانى كثيرة الى :-

أ - اسماء تدل على معانى كثيرة ، بحيث يمكن ان تطلق هذه الاسماء
على اشياء مختلفة . مثال ذلك الاسم « قلب » الذي يستعمل
بمعنى قلب الانسان ، وبدل كذلك على مرکز الاشياء كقولنا
« قلب المدينة » مثلاً .

ب - ومن الاسماء ما يستعمله مجازاً كقولنا « اسد » ، فانه يدل على
الاسد كحيوان وعلى الشخص الذي يتصرف بالشجاعة والاقدام .

ج - ومن الاسماء ما وضع لمعنى شيئاً معيناً ، واستخدمها الناس في
حياتهم الاعتيادية ، ولكنها نقلت الى العلوم واصبح لها معنى
جديد مثال ذلك ما حصل في الفيزياء في نقل معنى « قوة »
و « كتلة » من معناها الذي وضعت له الى معنى علمي جديد .
ويمكنا اخيراً ان نضيف نوعاً آخر من الاسماء تختلف عن سابقتها
من حيث أنها مجتمعة تدل على فرد أو شيء واحد معين مثال
ذلك قوله « اسد » ، « هزبر » و « ليث » . الخ التي تدل
على حيوان واحد هو الاسد .

٣٣ - ويمكنا من جهة أخرى تقسيم الاسماء من حيث ايجاب الصفة
او سلبها عن القول . وهذا يعني ان الاسماء تقسم الى مثبتة والى منفيه
والاسم المثبت لفظ يدل على وجود صفة وايجابها في شيء مثل « عامل »
و « كاتب » . أما الاسم المنفي فهو لفظ يدل على سلب الصفة في الشيء
مثل « غير عامل » و « ليس بكاتب » .

والاعمال من هذه الناحية كالاسماء ، فقد تكون مثبتة أو منفيه . فإذا
قلنا « يضرب » فانا ثبت صفة الضرب في الفعل ، ويمكنا نفي هذه الصفة

بإضافة ادلة نفي مثال ذلك « لم يضرب » أو « لا يضرب » . وفي الحقيقة ان يبحث الاسماء المتبعة او المنفية يمكن أن ينافش في تقابل الالفاظ ، خاصة وان هذه الصفة تشتراك في تقابل الاسماء .

٣٤ - يبحث ارسسطو موضوع تقابل الالفاظ في كتاب « المقولات » ويحدد أوجهها بأربعة كما ذكرنا (١) على طريق التضاد (٢) على طريق التضاد ، (٣) على طريق العدم والملكة ، (٤) وعلى طريق السلب والإيجاب .

فما يقابل عن طريق المضاد أو التضاد فإنه يقاس بالنسبة لشيء آخر ، فإذا أردنا أن نعرف أو نتعقل أحد الأشياء ، فإننا نبين معناه بالنسبة للشيء المقابل له (١) . وإذا كانت الأشياء لا تفهم إلا بالقياس لم مقابلاتها ، فإننا ندعوا مثل هذه الالفاظ متقابلة عن طريق التضاد ؟ ومن الأمثلة على ذلك قولنا « ضعف بالنسبة إلى نصف » .

أما التقابل بالضد أو بالتضاد فيكون بين لفظين مختلفين بحيث لا يمكن أن يصدق أو يجتمعما معاً في شيء واحد . فإذا قلنا « أسود » لشيء ما ، فإننا بذلك تنفي عنه صفة البياض وكذلك العكس . فاللفظ « أسود » يقابل « أبيض » عن طريق التضاد . ولكن الشيء قد لا يكون أبيض أو أسود ، بل شيئاً آخر أو وسط بين هاتين الصفتين . وبعبارة أخرى : أن تقابل الالفاظ بالتضاد يتعدد بعدم اجتماع هذا التقابل في شيء واحد . ومن الالفاظ المقابلة عن طريق التضاد التي تميز بعدم وجود وسط بينهما مثال ذلك الصحة والمرض . وهذا يعني « أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنتع بها يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما متوسط أصلاً » (٢) .

أما التقابل بالعدم والملكة فأنهما يقالان بالنسبة لشيء واحد (٣) . ومن الأمثلة على ذلك البصر والمعى بالنسبة للعين . فإذا كانت العين سوية ، فإننا نقول أنها بصرة أو لها ملكة الأ بصار ؟ وعلى العكس أن أصاب العين عط

(١) منطق ارسسطو (المقولات) ص ٣٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٤١ .

وأدى ذلك الى العمى ، فانتا نقول ان البصر انعدم عن العين أو انعدمت ملحة الابصار عن العين .

اما التقابل عن طريق السلب والايجاب ، فإنه يتميز بأن يكون بين لفظين ليس بينهما وسط ، فإذا كان أحدهما مثباً فإن الثاني سيكون منفياً مثال ذلك « انسان ولا انسان » . والانفاظ المقابلة عن طريق السلب والايجاب لا يمكن أن تجتمع معاً في شيء واحد ولا وسط بينها . ويناقش ارسطو هذا التقابل بالنسبة للقضايا ؟ فإذا كانت أحدى القضايا المقابلة صادقة فلا بد أن تكون الأخرى كاذبة ، وإذا كانت كاذبة فلا بد أن تكون القضية المقابلة لها صادقة^(١) .

٣ - مبحث القضايا

٣٥ - تم لنا لحد الآن مناقشة الجزء الاول من نظرية ارسطو اللغوية، فبحتنا الاسماء من حيث التركيب والدلالة والتقابل . أما الان فنهدف ببحث الجزء الثاني المتعلق بالعبارات اللغوية والذي يضم العبارات المركبة بما فيها القضايا والاقوال والجمل . ولكن ارسطو يضع الجمل جانباً ويهم بدراسة تلك الاقوال التي تحتمل الصدق أو الكذب^(٢) . وبذلك يحدد ارسطو موقفه وقصده من بحثه في القضايا المنطقية : والقضايا ما هي الا اقوال مفيدة تحتمل الصدق أو الكذب . والقضية اما بسيطة او مركبة ، وإذا كانت بسيطة فانها غير قابلة للتجزئة الى قضايا أبسط منها ؟ أما اذا كانت مركبة ، فان تجزئتها ممكنة الى قضايا بسيطة . فالقضية « سقراط انسان » تتألف من حدين لا يدل كل منهما لوحده بما تدل عليه القضية من صدق أو كذب . ويترك ارسطو العبارات التي ليست بمثابة قضيّا ، كذلك التي تظهر في التعجب والامر والاستفهام . فالقضايا تختلف عن الاقوال الأخرى من حيث كونها تعبّر عن خبر يتحتمل الصدق أو الكذب ، في حين تتفق هذه الميزة في عبارات الاستفهام والامر والتعجب .

ولابد أن نميز هنا بين القضية كتركيب لغوي ذي صورة منطقية

(١) Ibid., 13b

(٢) المصدر السابق ص ٤٦

2) De Int. Chapter 4,17a

(٢) منطق ارسطو (العبارة) ص ٦٣

معينة ، وبين « الحكم » الذي يرتبط بالقضية ، فإذا نظرنا إلى القضية دون الحكم ، فاتنا سوف لا نجد غير شكل أو صورة منطقية مركبة على هيئة معينة . وعلى أساس هذا التحليل نكون قد جردننا القضية عن معناها واقتصرنا على بحثها من ناحية الشكل وال العلاقات أو الروابط التي تقوم بربط حدودها . أما إذا نظرنا إلى القضية من ناحيتي الشكل والحكم معاً ، فاتنا في هذه الحالة نصف إلى التركيب اللغطي معنى ، وهذا المعنى هو الذي يقرر الصدق أو الكذب بمقدار مطابقة القضية للواقع أو عدمه .

٣٦ - والقضايا على صفين : منها البسيطة ومنها المركبة . والقضية البسيطة تميز بأنها مولفة من حدود ولا يمكن تجزئتها إلى أقسام تحتمل الصدق أو الكذب ، في حين يمكن تقسيم القضية المركبة إلى قضايا بسيطة ترتبط بعلاقات .

وتتجزء القضية البسيطة من ناحية التركيب إلى المكونات الآتية :-

أ - أوليات تكون إما أسماء أو أفعالاً

ب - روابط لغوية تقوم بربط الأوليات

فإذا أخذنا القضايا الآتية كامثلة :

١- الولد يركض

٢- سقراط إنسان

فإننا نجد القضية الأولى مولفة من اسم هو « الولد » ، يخبر عنه ب فعل هو « يركض » . فالقضية تتألف في هذه الحالة من اسم و فعل . أما القضية الثانية فتألف من اسمين ، أحدهما وهو « سقراط » ، الشيء الذي نريد أن نتكلم عنه بصفة ، أما « إنسان » فهو في وضع من يخبر عن سقراط ، فهو اسم دال على صفة يتصرف بها سقراط . وبالإضافة إلى ذلك توجد علاقة أو رابطة تربط بين الحدين ، ولكنها لا تظهر في اللغة العربية وتظهر في اللغات الأوروبية كالإنكليزية والالمانية مثلاً ، فنقول

"Socrates ist ein Mann" "Socrates is a man"

وهذه العلاقة هي "ist" أو "is" وتدعى عادة بالرابطة "Copula" فالقضايا البسيطة تتألف إذن من أسماء أو أفعال وروابط .

٣٧ - ويمكن تقسيم القضايا من ناحية السلب والإيجاب •
و « الإيجاب هو الحكم بشيء على شيء »؛ والسلب هو الحكم بـنفي شيء عن شيء ^(١) • ويسعى هذا الاختلاف اختلافاً في الكيف • وإذا ناقشت القضية من ناحية الكيف فينبغي تمييز الحكم فيما إذا كان سالباً أو موجباً ، ومن الأمثلة على ذلك قولنا « الورد طيب الرائحة » و « الورد ليس طيب الرائحة » ؛ ففي القضية الأولى ثبت طيبة رائحة الورد ولكننا ننفيها عنه في القضية الثانية •

٣٨ - وتقسم القضايا من ناحية الكم ، وبذلك يكون التصنيف إلى أربعة أنواع هي :-

أ - في حالة كون القضية كلية ، بحيث يكون الحكم واقعاً على جميع أفراد الموضوع مثل ذلك « كل عراقي اسيوي » و « كل حيوان متحرك » ، وبناءً على ذلك يكون هذا الصنف حاوياً لجميع القضايا الكلية •

ب - في حالة كون القضية جزئية ، بحيث يكون الحكم واقعاً على بعض أفراد الموضوع مثل ذلك « بعض الناس أشرار » و « بعض الأفريقيين عرب » •

ج - في حالة كون الموضوع جزئياً مشخصاً بحيث يكون الحكم واقعاً على فرد واحد فقط مثل ذلك « محمد رسول الله » و « أفلاطون فيلسوف » •

د - في حالة انعدام كلية الكم أو جزئيته عن القضية ، فعندئذ نسمي هذا النوع من القضايا بالمهملة أو اللامحدودة •
ومن الأمثلة على ذلك قولنا « الانسان نبيل » و « الازهار طيبة الرائحة » ونقول إن هذه القضايا مهملة أو لا محدودة لأننا لم نحدد فيها كم الموضوع •

٣٩ - وإذا بحثنا القضايا من ناحية الكم والكيف معاً ، فإننا سنحصل على تقسيم آخر للقضايا له قيمته في الابحاث المنطقية بالنسبة لنظرية ارسطو

(١) المصدر السابق ص ٦٥

والمنطق عامة ، وهذه القضايا هي :

- ١- قضايا كليلة موجبة مثل ذلك « كل انسان فان »
- ٢- قضايا كليلة سالبة مثل ذلك « لا واحد من العراقيين افريقي »
- ٣- قضايا جزئية موجبة مثل ذلك « بعض الرجال حكماء »
- ٤- قضايا جزئية سالبة مثل ذلك « بعض الرجال ليسوا حكماء »
- ٥- قضايا مشخصة موجبة مثل ذلك « افلاطون فيلسوف »
- ٦- قضايا مشخصة سالبة مثل ذلك « افلاطون ليس جاهلا »
- ٧- قضايا مجملة موجبة مثل ذلك « الورد جميل »
- ٨- قضايا مجملة سالبة مثل ذلك « الورد ليس جميل » .

ولقد اهتمت نظرية القياس الحتمي بالقضايا الاولى ، بحيث لا نجد مكاناً للقضايا أو المقدمات الامحدودة أو المشخصة في نظام ارسطو المنطقي ، فلا وجود لحقيقة منطقية سواء كانت قانوناً من قوانين العكس أم قياساً قد صيغت عند ارسطو بهذا النوع من القضايا الامحدودة والمشخصة^(١) . فالقضايا أو المقدمات التي تؤلف نظرية القياس والاقية هي القضايا الكلية السالبة والموجبة والقضايا الجزئية السالبة والموجبة . أما القضايا المشخصة فلقد أعملها ارسطو في البحث القياسي كما أهمل القضايا الامحدودة .

٤٠ - وتختلف قضايا القياس الحتمي عن قضايا قياس الجهات في كون الثانية حاوية على حدود جديدة هي : المصادفة والامكانية والاستحالة والضرورية ، فنقول مثلاً :

أ - من الصدفة أن يكون « ——— »

ب - من الممكن أن يكون « ——— »

ج - من المستحيل أن يكون « ——— »

د - من الضروري أن يكون « ——— »

حيث يرمز الفراغ الى قضية حملية .

1) Lukasiewics, J., Aristotle's Syllogistic P.5

وستعمل ارسطو في قياس الجهات قضايا كذلك التي في القياس الحتمي ، فنميز بين القضايا الكلية الموجبة والبسالة والقضايا الجزئية الموجبة والبسالة مع اختلاف مهم هو ان حدود منطق الجهات المذكورة تقرن بهذه القضايا فنقول مثلاً :

- أ - من الصدقة أن يكون « كل الناس توابع »
- ب - من الممكن أن تكون « كل الزواحف سامة »
- ج - من المستحيل أن يكون « كل الناس أشرازاً »
- د - من الضروري أن تكون « كل المخترعات نافعة » .

وبالإمكان تطبيق هذه الحدود واقرانها بالقضايا الجزئية أيضاً ، هذا وسوف ندرس جميع هذه الاحتمالات عند دراستنا لمنطق الجهات . أما موضوع التقابل لقضايا المنطق الحتمي ومنطق الجهات فسوف ندرس خصائصه على انفراد نظراً لأهمية المنطقية .

الفصل الثالث

مبادئ النظرية المنطقية

تهيء

٤١ - اذا تبعنا تطور المنطق منذ أيام الاولى نجد ان ارسطو قد صاغ نظريته في القياس مستعيناً باللغة اليونانية ، هذا وكان اهتمامه منصبًا على تحليل قضايا تلك اللغة لكشف العلاقات والمكونات المنطقية ليكون بمقدوره بعدها أن يربّ هذه القضايا بشكل معين ويستطيع منها قضايا أخرى تخالف القضايا الموضوعة من ناحية الشكل . ولقد استعرض ارسطو عن الكلمات والعبارات برموز معبراً بذلك عن التركيب اللغوي بأنـكلـ منطقية . ويعتبر ادخال الرموز في المنطق من أهم ما حققه ارسطو^(١) ، لأن

1) Ibid., P. 7

في ذلك دلالة واضحة على عدم اهتمام ارسطو بمعانٍ العبارات ، واهتمامه بالشكل المنطقي فقط .

وظهر لنا من مناقشتنا لطريقة ارسطو البرهانية انه عالج المنطق على أساس الاستدلال والبرهان ، فحقق بذلك بناء نظام شكلي منطقي متكامل يتألف من المقومات الأساسية الآتية :-

١- الافكار الاولية

Elementary notions

٢- القضايا الاولية

Elementary propositions

٣- البديهيات والقوانين الاستدلالية

Axioms and rules of inference

٤- البرهانات

Theorems

وغايتها في هذا الفصل أن ندرس هذه المقومات بالتفصيل لنعرف مقدار ما حققه ارسطو للمنطق وللرياضيات معاً .

١ - الافكار الاولية

٤٢ - نقصد بالافكار الاولية المكونات الاساسية التي يبدأ بها كل نظام منطقي أو رياضي ، فهي تؤلف بذلك أبجدية أو ألفباء ذلك النظام المنطقي أو الرياضي ، والافكار الاولية تمثل أو تؤلف القاعدة التي يستقيم أو يرتكز عليها النظام المنطقي بأجمعه .

واختار هذه القاعدة يعتمد على واضع النظام وطبيعة النظرية . والمهم في هذا المجال هو أن تميز بين الافكار أو الحدود غير المعرفة Undefined Terms والحدود المعرفة ^(١) Defined Terms . تمثل الحدود غير المعرفة بداية تركيب القاعدة المنطقية ، كما تميز بكونها مفهومة وواضحة ، لأننا سنعرف بواسطتها حدوداً أخرى . ويمكننا الآن تصنيف الافكار الاولية في منطق ارسطو الى ثلاثة مجموعات هي :-

١ - الحدود أو المتغيرات

Terms or Variables

1) Tarski, A., Introduction to Logic P. 118

Logical Constants

ب - الثوابت المنطقية

Logical Connections

ج - الروابط المنطقية •

(١) العدود أو المتغيرات

٤٣ - من المعروف في الابحاث الرياضية انها تستعمل الرموز بدل الكلمات لتفادي الفوضى الذي قد يصعب استعمال اللغة الكلامية ، ولتحديد معانى الرموز بحيث تنقل منطقياً من خطوة الى اخرى بلا حاجة الى شرح لغوى كما هو الحال في العلوم الانسانية . ولا يختلف المنطق عن الرياضيات في هذه الناحية ، ولقد فطن ارسطو الى هذه الحقيقة المهمة ، فنجد له يصوغ جميع الاقسسة الصحيحة مستعملاً الرموز ، ولا يأتي بأمثلة لغوية الا في حالات نادرة وخاصة عندما يريد أن يبين ان بعض الاقسسة فاسدة .

وأصغر الوحدات التي تتألف منها نظرية ارسطو هي العدود ويرمز لها ارسطو بأحرف معينة . والعد يمكن أن يكون موضوعاً أو محمولاً في قضية أو مقدمة قياس . ويعرفه ارسطو بأنه « ما تتحل اليه المقدمة^(١) »، ويتميز العد المنطقي انه لفظ لا يصلح أن يكون وحدة صدق أو كاذب ، فهو جزء من أجزاء القضية القياسية . وقد يكون العد المنطقي اسمًا أو فعلًا ، كما يمكن تقسيم العدود المنطقية من ناحية الكل الى حدود كلية وجزئية وفردية مشخصة ، بالإضافة الى تقسيمها من ناحية السلب والايجاب أو النفي والابيات .

٤٤ - وبدل أن يستعمل ارسطو الالفاظ حدوداً منطقية نجده يتخلى عن هذا العمل ويستعمل الرموز ، وتميز هذه الرموز بأنها تشير فقط الى موضع العد ويمكننا أن نضع محل هذه الرموز الالفاظاً لغوية معينة لتحصل أخيراً على عبارات لغوية ؟ وأهم ما تتميز به هذه الرموز انها لا تدل على معنى ثابت ، بل انها مجردة من كل معنى ، وإذا كانت هي كذلك ، فانا ندعوها بالمتغيرات Variables التي هي رموز لا تدل على معنى محدود .

(١) منطق ارسطو (التخليلات الاولى) ص ١٠٧ An. Pr. 24b

وهذه المتغيرات على نوعين :

A - متغيرات تشير الى الموضوع في القضية Subjektsvariable

B - متغيرات تشير الى المحمول في القضية Prädikatenvariable

هذا وسوف نختار بعض الحروف الابجدية كمتغيرات مثل «A، B،

C، D، E» .

٤٥ - وتحتفل الحدود بعضها عن البعض الآخر تبعاً لوجودها ووضعيتها في القياس ، خاصة وإن كل قياس وكل برهان يكون ثلاثة حدود لأنـ^(١) ، فترتيب الحدود كالتالي :- الحد الأكبر ، الحد الأصغر والحد الأوسط .

ولما كان كل قياس يتكون من ثلاث قضايا من مقدمتين ونتيجة تتبعهما بالضرورة ، فإن هذه الحدود توزع حسب قاعدة عامة ، حيث يكون الحد الأوسط مشتركاً في المقدمتين ، بينما يظهر الحد الأكبر والأصغر في النتيجة وفي أحدي المقدمتين مثل ذلك قوله :

إذا كل انسان فان أو اذا كل ب هي A

وكل عراقي انسان وكل ج هي B

فإن كل عراقي فان فإن كل ج هي A

نجد في هذا الشكل القياسي أن الحد الأوسط في المقدمتين هو «انسان» الذي يظهر موضوعاً في المقدمة الكبرى ومحمولاً في المقدمة الصغرى . أما في الشكل المنطقي لهذا القياس فلا نجد غير متغيرات وعبارات منطقية ، فإن المتغير «B» يمثل الحد الأوسط لاشراكه في المقدمتين ، وهو موضوع في المقدمة الأولى ومحمول في المقدمة الثانية . أما الحد الأكبر فهو «فإن» الذي يظهر محمولاً في المقدمة الكبرى والنتيجة . أما الحد الآخر وهو «عرافي» فإنه يمثل الحد الأصغر . ونفس التحليل ينطبق على المتغيرات . فالمتغير «A» يمثل الحد الأكبر ، بينما يظهر المتغير «ج» حداً أصغرأً لظهوره موضوعاً في المقدمة الصغرى والنتيجة .

1) Ibid., 41b

(١) المصدر السابق ص ١٨٢

٤٦ - وقد تكون المتغيرات قضائياً كما هو الحال في منطق القضايا ، فرمز لها عندئذ بالحرف الآية « ق ، ل ، م ، ن ، الخ » . وترتبط هذه المتغيرات بثوابت أو روابط منطقية تحدد قيمتها المنطقية . ولقد استعان اسطو بمتغيرات القضايا « فعل » ، وذلك عند بحثه في القياس « اعتباره مؤلغاً من ثلاثة قضائياً »^(١) ، كما استعمل بعض القوانين المتعلقة المهمة من منطق القضايا وذلك في البرهنة على بعض الاقيسة بطريقة الخلف . هذا وسوف نتطرق إلى مثل هذه القوانين في محل آخر . والذي يهمنا هنا هو أن اسطو بحث منطق الحدود ممثلاً بنظرية القياس واستعان ببعض القوانين الخاصة بمنطق القضايا ، كما بحث منطق القضايا في مواضع مختلفة من كتبه المنطقية .

(ب) التوابت المنطقية

٤٧ - نميز في الرياضيات والمنطق ضرباً آخر من المكونات الأساسية زيادة على المتغيرات ، فالقضايا الآتية مثلاً متمثلة باشكالها المنطقية .

أ أكبر من ب

أ مقوله على كل ب

تألف من عصرين :

١- من متغيرات هي أ ، ب

٢- ومن ثوابت منطقية هي « أكبر من » في الشكل الأول و « مقوله على كل » في الشكل الثاني .

ولا يوجد بين القضيتين اختلاف اللهم الا اذا نظرنا الى الثابت « أكبر من » على أساس انه يمثل علاقة رياضية ، بينما يكون الثابت المنطقي « مقوله على كل » من الافكار المتعلقة المعروفة .

ونقصد بالثوابت على العموم تلك الرموز أو العبارات التي لها معانٍ ثابتة ضمن الاشكال المنطقية أو الرياضية .

1) Ibid., 42a

(١) المصدر السابق ص ١٨٣

٤٨ - والثواب المنطقية في منطق ارسطو الرياضي على نوعين :-

- ١- تلك التي تظهر في القضايا الح�مية
- ٢- تلك التي تظهر في قضايا الجهات .
ويضم النوع الاول الثواب الآتية :-

- أ - مقوله على كل ونرمز لهذا الثابت بـ "A"
- ب - غير مقوله على بعض ونرمز لهذا الثابت بـ "E"
- ج - مقوله على بعض ونرمز لهذا الثابت بـ "I"
- د - غير مقوله على بعض ونرمز لهذا الثابت بـ "O"

وبناء على ذلك يكون الثابت المنطقي "A" دالاً على كلية الکم في حالة الايجاب ، والثابت المنطقي "E" يدل على كلية الکم في حالة السلب .
اما الثابت "I" فإنه يدل على جزئية الکم في حالة الايجاب ، بينما يدل الثابت "O" على جزئية الکم في حالة السلب . وما نظرية ارسطو في القياس الحتمي الا ذلك النظام المنطقي القائم على هذه الثواب المنطقية ، فلابد لكل مقدمة قياسية او نتيجة أن تكون بوحدة من هذه الثواب .

٤٩ - أما النوع الآخر من الثواب المنطقية والذى يخص منطق الجهات فإنه يضم هذه الثواب .

- أ - من الصدقة أن يكون ونرمز لهذا الثابت «مص» (من مصادفة)
- ب - من الممكن أن يكون ونرمز لهذا الثابت «مم» (من ممكناً)
- ج - من المستحيل أن يكون ونرمز لهذا الثابت «من» (من مستحيل)
- د - من الضروري أن يكون ونرمز لهذا الثابت «ضر» (من ضروري)

ولقد ذكرنا هذه الثواب عند بحثنا للقضايا في الفصل الثاني ؟ هذا وسوف نأخذ بالحرفين الاولين من الثواب دلالة عليها واضعين بذلك رموزاً منطقية اسوة بالرموز المنطقية الأخرى . وتنظر هذه الثواب في مقدمة القضايا الاربع التي تؤلف نظرية القياس ، فتحصل بذلك على ستة عشر نوعاً من القضايا التي تعتبر من مقومات منطق الجهات القياسية .

٥٠ - وليست كل التوابت في المنطق الحجمي ومنطق الجهات غير معرفة ، بل يمكننا أن نعرف بعضها بالبعض الآخر ، فنكتفي متلاًً بثابتين منطقين هما "A" و "I" لتعريف كل من "E" و "O"^(١) وذلك بنفي الأول ونفي الثاني فتتج :

$$A E \vdash = - (A I \vdash)^{(2)} \text{ حيث يرمز } - \text{ الى النفي .}$$

$$A O \vdash = - (A A \vdash)$$

وسوف نجد فيما بعد أن ارسطو يستعمل النفي وبعض التوابت للحصول على توابت منطقية أخرى ، خاصة وإن نقيض الجزئية الموجبة يؤدي إلى كلية سالبة ، وإن نقيض الجزئية السالبة يؤدي إلى الكلية الموجبة . وهذا الإجراء المنطقي هو ما استعمله ارسطو بالفعل في برهان الخلق .

أما فيما يخص الجهات فالأمر لا يختلف عما هو عليه في المنطق الحجمي ، فنستطيع أن نكتفي بمقولة « الفسقورية » لتعريف التوابت الأخرى ، وسوف نشرح ذلك عند بحثنا لمنطق الجهات . ومن الجدير بالذكر أن الثابت « من الصدفة » و « من الممكن » يتشابهان لحد كبير ، ولكنهما مع ذلك يختلفان منطقياً ، خاصة وإن تعريف الأول يختلف تماماً عن تعريف الثاني . ونجد هنا أحدى الصعوبات المتعلقة التي تعرضا في بحث منطق الجهات لارسطو ، لأن ارسطو يستعمل « من الممكن » بمعانٍ مختلفة^(٣) .

وعلى كل حال ، فإن المنطق الرياضي يسعى إلى التقليل من الأفكار الأولية غير المعرفة وذلك بارجاع ما يمكن ارجاعه وتعريفه بواسطة أصغر عدد من هذه الأفكار ؟ وارسطو وان لم يفطن إلى هذه الحقيقة المهمة في هذا المجال ، الا اننا نجده يأخذ بها عند بحثه القياس الحجمي اذ يرجع بعض الأقساط التي اعتبرها في بادئ الأمر بديهيات إلى بديهيات أخرى ، فيكون بذلك قد حقق أيضاً أحد الشروط المهمة في المنطق الرياضي .

1) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic, P. 46

2) Ibid., P.88

3) Bochenski, I.M., Ancient formal logic, P. 56

وبناء على ما تقدم في بحث المتغيرات والثوابت تستخلص الحقيقة المنطقية الآتية : وهي ان جميع قضايا القياس البسيطة تنحل الى هذه المتغيرات والثوابت المنطقية .

(ج) الروابط المنطقية

٥١ - نجد في منطق ارسطو بعض الروابط المنطقية المهمة التي تقوم بربط القضايا البسيطة لتكون قضايا أكثر تعقيدا . وانه من المعروف في المنطق الرياضي انه بمساعدة هذه الروابط المنطقية نستطيع أن نحصل على قضايا مرتبة جديدة^(١) . وإذا كانت نظرية القياس تعتمد على القضايا الأربع البسيطة وهي الكلية الموجبة والكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة ، فإن عملية الاستدلال لا يمكن أن تم الا بوجوب ترتيب خاص للقضايا وربطها بروابط منطقية معينة ، ويصدق الشيء نفسه في منطق القضايا ؟ هذا بالإضافة الى أن قيمة القضايا تعتمد على هذه الروابط . والروابط المنطقية التي ستناقشها الآن هي :-

- ١- النفي Negation ونرمز له بالرمز « — »
- ٢- العطف Conjunction ونرمز له بالرمز « ∧ »
- ٣- البدل Disjunction ونرمز له بالرمز « ∨ »
- ٤- الآرزم Implication ونرمز له بالرمز « ← → »
- ٥- المساواة Equivalence ونرمز له بالرمز « ↔ ↔ »^(٢)

٥٢ - يمكن تحديد النفي بالقول « اذا دخلت أداة النفي على قضية فانها تغير قيمتها المنطقية ، فإذا كانت القضية صادقة فانها تصبح بفضل النفي كاذبة ، وإذا كانت كاذبة تصبح صادقة بفعل النفي » فإذا رمزنا للصدق بالحرف (ص) وللکاذب بالحرف (ك) ، فسوف يكون لدينا الجدول الآتي المعروف بجدول الصدق Truth-table والذي يحدد قيمة الرابطة المنطقية:

ق		-ق
ص		ك
ك		ص

(١) Hermes, H., Einführung in die mathematische Logik, P.15

(٢) أنا مدین بهذه الرموز الى مدرسة مونستر في المنطق اثرياسي بالمانيا الغربية ، وهي موجودة في بحوث هذه المدرسة وخاصة المصدر السابق .

وتكون قراءة هذا الجدول كالتالي :

اذا كانت القضية «ق» صادقة فان نفيها يؤدي الى الكذب ، واذا كانت «ق» كاذبة فان نفيها يؤدي الى الصدق . ومن الامثلة على ذلك قولنا «سقراط فيلسوف» وهي قضية صادقة ، فاذا قلنا «ليس سقراط فيلسوف» فاننا سنحصل بذلك على قضية كاذبة . ولقد استعمل اسطو النفي بالفعل عند بحثه في الایجاب والنفي للقضايا^(١) وكذلك في برهان الخلف .

٥٣ - أما رابطة العطف فيمكن تحديدها بالقول : تكون القضية المؤلفة من قضيتين بينهما رابطة العطف صادقة في حالة واحدة وذلك عند صدق القضية المكونة ، وكاذبة في جميع الحالات الأخرى . ويكون جدول الصدق لرابطة العطف كما يأتي :

ق		ل		ق ل
ص		ص		ص
ك		ك		ص
ك		ص		ك
ك		ك		ك

وبعبارة أخرى : تكون القضية «ق ل» صادقة اذا صدقت ق و ل معاً ، ولكنها تكون كاذبة اذا كذبت احدى القضيتين أو الاثنين معاً . ولقد استعمل اسطو هذه الرابطة في صياغة جميع الاقيسة سواء كانت هذه الاقيسة صحيحة أم فاسدة . ومن الامثلة البسيطة على هذه الرابطة : اذا «كل انسان فان» و «كل عراقي انسان» فان «كل عراقي فان» ؟ بهذه القضية المؤلفة من المقدمتين صادقة لأن كل من المقدمة الاولى والثانية صادقة .

ولكننا لو قلنا اذا «كل انسان خالد» و «كل عراقي انسان» فان «كل عراقي خالد» ، فان القضية المؤلفة عن المقدمتين تكون كاذبة لکذب المقدمة الاولى وصدق الثانية .

٥٤ - ولكن اسطو لم يستعمل رابطة البدل في منطقه ، كما لم

(١) منطق اسطو (العبارة) ص ٧٧ De Int., Chapter 10, 19b.

يحاول أن يحدد قيمتها المنطقية . أما السبب الذي يدعونا إلى ادخال هذه الرابطة فالأهميتها في الدراسات المنطقية عامة ، واستفادتنا منها في تطوير منطق ارسطو خاصة . وهذه الرابطة شبيهة برابطة العطف من حيث أنها تقوم بربط قضيتي مكونة بذلك قضية مركبة واحدة تحديد قيمتها بالنسبة لقيمة قضيابها .

تكون قضية البدل « ق ٧٦ » كاذبة في حالة واحدة ، وهي عندما تكون كل من ق ، ل كاذبة ، ولكنها تكون صادقة في الحالات الثلاث الباقية . وبناء على ذلك يكون جدول الصدق للبدل كما يأتي :-

ق	ص	ق ٧٦
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ص	ص	ك
ك	ك	ك

ومن الأمثلة على هذه الرابطة قولنا « ارسطو فيلسوف أو ارسطو معلم » هذه القضية صادقة لأن كل من القضياب المكونة صادقة أيضاً . وتكون القضية صادقة في حالة كذب أحدي القضياب المكونة كما في المثال الآتي :

« سocrates فيلسوف أو سocrates طيب » .

٥٥ - وعلاقة الازام من الروابط المهمة في منطق ارسطو ، خاصة اذا علمنا ان كل قياس ائما هو في الحقيقة مقدمتين تتبعهما نتيجة بالضرورة . وهذه التبيعة او الازام تحدد منطقية القياس ، فترتبط المقدمتان برابطة العطف ، وترتبط القضية المركبة الناتجة بالتبيعة بعلاقة الازام ، ولما ان نعرف على طبيعة هذه العلاقة يجدر بنا أن نحدد معناتها أولاً ، ثم نبين جدول صدقها ثانياً .

الازام علاقة ضرورية تربط قضيتي « ل ← م » ، فتكون القضية الناتجة كاذبة في حالة واحدة هي اذا صدقت القضية « ل » وکذبت القضية « م » ، ولكنها تكون صادقة في جميع الحالات الأخرى . ونتيجة لهذا التحديد يكون بالامكان الآن وضع جدول الصدق لهذه الرابطة :-

ل	م	ل
ص	ص	ص
ك	ك	ص
ص	ص	ك
ص	ك	ك

و سنكتفي الآن باعطاء مثالين لهذه الرابطة ، لأننا سنبحث خصائصها بالتفصيل وذلك في الفصل الثمن . أما المثال فهو اذا « سقراط يوناني » ، فان « سقراط اوروبي » . هذه القضية صادقة لصدق القضيتين معاً ، ولكنها تكون كاذبة اذا كانت المقدمة صادقة والتالية كاذبة مثال ذلك اذا « سقراط يوناني » فإن « سقراط اسيوي » .

٥٦ - أما علاقة المساواة فنها مهمة كذلك في الدراسات المنطقية ، وهي وان لم يستعملها ارسطو ، الا اننا منجد أنفسنا بحاجة اليها لصياغة بعض القوانين المنطقية . ويمكن تحديد هذه العلاقة بالقول الآتي : تكون القضية $ل \rightarrow m$ صادقة اذا صدقت القضيتان أو كذبت معاً وتكون كاذبة في الحالات الأخرى . أما جدول الصدق لهذه الرابطة فهو :

ل	م	ل
ص	ص	ص
ك	ك	ص
ك	ص	ك
ص	ك	ك

وتتجدر الاشارة هنا الى انه ليست كل هذه الروابط التي ذكرناها أولية غير معرفة ، بل انه بالامكان أن نعرف بعض هذه الروابط بالبعض الآخر . ولكننا لانقوم بمثل هذا العمل لانه خارج عن نطاق منطق ارسطو .

٣ - القضايا الأولية

٥٧ - تتألف كل قضية بسيطة في منطق ارسطو من متغيرات وثابت منطقي ، وكما قلنا كذلك ان ارسطو لم يهتم بالمعنى ، وان نظرته في المنطق لا تعتمد على غير الاشكال المنطقية ، والشكل المنطقي بين البسيط والمعقد . فاما البسيط فتتألف من متغيرين وثابت منطقي كما هو الحال في القضايا

البساطة من نظرية القياس ، في حين يتألف هذا الشكل البسيط في نظرية
قياس الجهات من ثابتين متطابقين ومتغيرين ، لذا فمن الأفضل أن نقسم
موضوع القضايا الأولية تبعاً لأشكالها وتقيدها .

أ - القضايا الحملية والقضايا ذات الجهة . والشكل العام للقضايا
الحملية هو (A م ب) حيث يشير الرمز « م » إلى الثابت
المطلق الذي يمكن أن يحل في الشكل ، فهو بذلك رمز غير
محدود ، ولكنه يشير إلى امكانية حلول أحدي الثوابت المطلقة فيه .
أما شكل القضية ذات الجهة فهو (A م ب) ، حيث يشير
الرمز « م » إلى أحدي ثوابت منطق الجهات المعروفة .

ب - قضايا الاشتراق أو الاستدلال ويكون لها الشكل الآتي :

ـ م ← م ـ في القياس الحتمي

ـ م ← م ـ في قياس الجهات .

ج - قضايا القياس الحتمي ويكون شكلها العام « قـ م ← م » ،
أما قضايا قياس الجهات فتميز نفسها بثوابتها الخاصة بها . أما
شكلها العام فهو (قـ م ← م) .

٥٤ - والقضايا الحملية التي تؤلف نظرية القياس الحتمي أربع هي :

- ١- ب مقوله على كل أ أو ب تنتهي إلى كل أ
- ٢- ب غير مقوله على شيء من أ أو ب لا تنتهي إلى شيء من أ
- ٣- ب مقوله على بعض أ أو ب تنتهي إلى بعض أ
- ٤- ب غير مقوله على بعض أ أو ب لا تنتهي إلى بعض أ^(١)

وباستعمال المتغيرات والثوابت المطلقة تحصل على الاشكال الآتية :-

ـ A ب

(١) يستخدم ارسسطو عبارتين مختلفتين لفظاً متساوietين منطبقاً هما « مقوله على » و « ينتهي إلى » كما هو واضح في كتابه « التحليلات الأولى » ، فنجد أنه يستعمل عبارة « مقوله على » كما هو الامر في قياس

An. Pr. A4,25b. "Barbara"

ولكنه يستعمل عبارة « ينتهي إلى » كما في قياس Ibid., A5,27a "Baroco" . راجع :

٢- أ E ب

٣- أ I ب

٤- أ O ب

٥٩ - أما أشكال القضايا ذات الجهة فهي ستة عشر شكلًا؛ كل أربعة منها تثبت جهة •

القضية الكلية الموجبة

- ١- من الصدقة أن تكون «ب مقوله على كل أ» : مص (أ A ب)
- ٢- من الممكن أن تكون «ب مقوله على كل أ» : مم (أ A ب)
- ٣- من المستحبيل أن تكون «ب مقوله على كل أ» : مس (أ A ب)
- ٤- من الضروري أن تكون «ب مقوله على كل أ» : ضر (أ A ب)

القضية الكلية السالبة

- ٥- من الصدقة أن تكون «ب غير مقوله على شيء من أ» : مص (أ E ب)
- ٦- من الممكن أن تكون «ب غير مقوله على شيء من أ» : مم (أ E ب)
- ٧- من المستحبيل أن تكون «ب غير مقوله على شيء من أ» : مس (أ E ب)
- ٨- من الضروري أن تكون «ب غير مقوله على شيء من أ» : ضر (أ E ب)

القضية الجزئية الموجبة

- ٩- من الصدقة أن تكون «ب مقوله على بعض أ» : مص (أ I ب)
- ١٠- من الممكن أن تكون «ب مقوله على بعض أ» : مم (أ I ب)
- ١١- من المستحبيل أن تكون «ب مقوله على بعض أ» : مس (أ I ب)
- ١٢- من الضروري أن تكون «ب مقوله على بعض أ» : ضر (أ I ب)

القضية الجزئية السالبة

- ١٣- من الصدقة أن تكون «ب غير مقوله على بعض أ» : مص (أ O ب)
- ١٤- من الممكن أن تكون «ب غير مقوله على بعض أ» : مم (أ O ب)
- ١٥- من المستحبيل أن تكون «ب غير مقوله على بعض أ» : مس (أ O ب)
- ١٦- من الضروري أن تكون «ب غير مقوله على بعض أ» : ضر (أ O ب)

٦٠ - كما نميز كذلك في قوانين الاشتلاف أو الاستنتاج نوعين من الاشكال : الاول ويختص نظرية القياس الحجمي ، والثاني ويختص نظرية

قياس الجهات . أما الشكل العام لقوانين الاستدلال في القياس الحتمي فهو
 « $\neg M \rightarrow L$ » ، حيث تستطيع أن تنتقل بالضرورة من القضية L إلى
 القضية M المشقة منها . ويمثل هذا الشكل قوانين العكس⁽¹⁾
 Laws of conversion وقوانين التداخل من المربع المنطقى . كما ينبغي
 أن نميز النوع الثاني من الاستدلال والذي يختص منطق الجهات باقران
 القضايا برمز يشير إلى ثوابت الجهات ، فتحصل على الشكل الآتى :
 $S(L) \rightarrow S(M)$

يمثل هذا الشكل العام قوانين عكس قضائيا الجهة ، وهي قوانين التي
 يستخدمها ارسطو في البرهنة في قياس الجهات⁽²⁾ .

والى جانب هذه القوانين نجد ارسطو يستعمل قوانين من منطق
 القضايا للبرهنة على أقيسة القياس الحتمي ، هذا وسوف تطرق الى هذه
 القوانين عند بحث هذا المنطق بالتفصيل .

٦١ - والقياس يتالف من ثلاثة قضايا ، من مقدمتين ونتيجة تتبعهما
 بالضرورة ، فيكون شكله المنطقى كما يأتي $C_1 \rightarrow C_2 \rightarrow C_3$ ، فيما اذا كان
 القياس يتالف من قضايا حتمية فقط . ويصوغ ارسطو قياس الجهات
 بالإضافة ثوابت الجهات ويكون شكله المنطقى $S(C_1) \wedge S(C_2) \rightarrow S(C_3)$.

يظهر الان من شكل القياس بنوعيه انه يتالف من مقدمتين بينهما
 رابطة عطف ، وقضية اخرى تدعى النتيجة ، وبين المقدمتين والنتيجة علاقة
 الزام ضرورية . وعلى هذا الاسس تكون جميع أقيسة ارسطو الزامية
 ضرورية⁽³⁾ . وهذا نقف على جوهر الاختلاف بين منطق ارسطو ومنطق القديم
 Traditional Logic ولتوسيع هذا الاختلاف نأخذ مثالين أحدهما من
 منطق ارسطو ، والآخر من المساطقة أو الفلسفه الذين كبووا في
 منطق ارسطو .

اذا A مقوله على كل B
 و B مقوله على كل C

1) An. Pr. A2, 25a

2) Ibid., A3, 25a - 25b

3) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic, P. 20

فيجب أن تكون أ مقوله على كل ج .
ويمكن وضع هذا القياس بالشكل الآتي ليتسنى لنا مقارنته بما كتبه
أحد المناطقة في هذا الباب .

إذا كل ب هي أ

و كل ج هي ب

فيجب كل ج هي أ

أما الشكل القياسي الذي يذكره أحد المناطقة فهو :-

كل ب هي أ

كل ج هي ب

اذن كل ج هي أ^(١)

والفرق من الناحية المنطقية بين القياسين واضح جداً ، فـنـ قـيـاسـ اـرـسـطـوـ يـتـأـلـفـ مـنـ مـقـدـمـيـنـ بـيـنـهـمـ رـابـطـةـ عـطـفـ هـيـ «ـ وـ »ـ بـيـنـماـ لـاـ يـذـكـرـ الـقـيـاسـ التـانـيـ هـذـهـ رـابـطـةـ عـلـىـ الـاطـلـاقـ ،ـ وـتـفـهـرـ القـضـاـيـاـ كـذـلـكـ مـنـفـصـلـةـ الـواـحـدـةـ عـنـ الـآـخـرـ ،ـ وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ قـيـاسـ اـرـسـطـوـ يـمـثـلـ قـضـيـةـ مـرـكـبـةـ وـاحـدـةـ بـيـنـماـ يـتـأـلـفـ الـقـيـاسـ الـآـخـرـ مـنـ قـضـاـيـاـ مـنـفـرـدـةـ .ـ وـهـنـاكـ اـخـلـافـ آـخـرـ إـلـزـامـ «ـ إـذـاـ »ـ فـيـجـبـ «ـ فـيـجـبـ »ـ حـيـثـ تـدـلـ كـلـمـةـ «ـ يـجـبـ »ـ عـلـىـ ضـرـورـيـةـ الـقـيـاسـ .ـ

أما القياس الآخر فإنه موضوع على هـيـشـهـ استـتـاجـ وـكـلـمـةـ اـذـنـ therefore تـدـلـ عـلـىـ هـذـهـ العـلـمـيـةـ .ـ وـالـفـرـقـ وـاـضـحـ فـيـ الـمـنـطـقـ الـرـياـضـيـ بـيـنـ الـاـلـزـامـ وـالـاستـتـاجـ ؟ـ فـيـنـماـ يـتـأـلـفـ القـولـ الـقـيـاسـيـ مـنـ قـضـيـةـ وـاـحـدـةـ مـرـكـبـةـ وـهـيـ إـمـاـ صـادـقـةـ أـوـ كـاذـبـةـ ،ـ نـجـدـ إـنـ الـاستـتـاجـ يـتـأـلـفـ مـنـ مـجـمـوعـةـ قـضـاـيـاـ وـلـيـسـ قـضـيـةـ وـاحـدـةـ^(٢)ـ .ـ وـعـلـىـ هـذـاـ اـسـاسـ نـعـتـبـ الـقـيـاسـ التـانـيـ لـيـسـ اـرـسـطـوـ طـالـيـسـيـ وـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ نـعـتـبـهـ مـنـ وـضـعـ اـرـسـطـوـ لـاـنـ طـبـعـتـهـ الـمـنـطـقـيـةـ تـخـلـفـ تـامـاـ عـنـ طـبـعـهـ هـذـاـ الـقـيـاسـ الـاستـتـاجـيـ .ـ

1) Mellone, S.H., Elements of Modern Logic, P. 142

2) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic P.21

٣ - البديهيات والقوانين الاستنتاجية

٦٢ - يقوم المنطق الرياضي بعد تحديد الأفكار الأولية وأشكال القضايا التي يتالف منها النظام المنطقي باختيار بعض القضايا التي يعتبرها بديهيات النظام والتي تميز بكونها صادقة بالضرورة ولا تحتاج إلى برهان ، بل ولا يمكن البرهنة عليها ضمن النظام الذي وضعت فيه أو اختبرت منه . وقد تكون هذه البديهيات مجموعة محدودة من القضايا ، وقد توضع على هيئة قوانين أو على هيئة بديهيات لا متأهة^(١) .

ومن أهم الأشياء المنطقية المهمة عند ارسطو تمييز الواضح بين أوليات البحث أو البديهيات وبين البرهانات أو الأقىسة التي يبرهن عليها بواسطة البديهيات . والاختلاف بين ما قدمه ارسطو للمنطق من تميز وما توصل إليه المناطقة المحدثين هو أن ارسطو لم يذكر كلمة بديهية في نظامه المنطقي ، ولكنه ميز بين الأقىسة الكاملة أو التامة Perfect Syllogisms والأقىسة الناقصة Imperfect Syllogisms . ولكن تعريف ارسطو للأقىسة التامة بأن مقدماتها لا تحتاج إلى شيء آخر غير الأشياء التي وضعت لها يجعلنا على بينة من أن ارسطو يريد بذلك البديهيات في مفهومها الحديث . وبالفعل لو تتبعنا خطوات ارسطو المنطقية لوجدها يبرهن على جميع الأقىسة ما عدا الأقىسة التامة التي يضعها في المقدمة ويرجع إليها جميع الأقىسة الأخرى . أما ما يقصد ارسطو بالأقىسة الناقصة فهو عين تعبيرنا الحديث في المنطق حيث نقول البرهانات أي القضايا التي يبرهن عليها ضمن النظام المنطقي .

٦٣ - يختار ارسطو من بين الأقىسة أول الأمر جميع أقىسة الشكل الأول التي يذكرها وهي Ferio , Darii , Celarent , Barbara . ويرهن على ما تبقى من الأقىسة الصحيحة في نظرية القياس الحجمي بطريقة الرد وهذه الطريقة كما ذكرنا في الفقرة (٢٣) على نوعين : البرهان بالجزم حيث يستخدم قوانين العكس ، والبرهان بالخلف حيث يستعمل بعض قوانين منطق القضايا . ومن خصائص قوانين العكس أنها

1) Curry, H.B., Outlines of Formalist Philosophy of Mathematics, P. 12.

تسمح لنا بقلب وضع الموضوع والمحمول ليتسنى لنا بعد ذلك أن نغير
الشكل المنطقي للقياس ونرجعه إلى الشكل الأول .

والجدير بالذكر هنا أن ارسيلو يميز بين ثلاثة أشكال من الأقىسة
تحتفل باختلاف وضع الحد الأوسط في المقدمتين ، فيكون في الشكل الأول
موضعاً في المقدمة الكبرى ومحمولاً في المقدمة الصغرى ، بينما يكون
الحد الأوسط في الشكل الثاني محمولاً في المقدمتين ، ولكنه يكون في
الشكل الثالث موضعاً في المقدمتين . وسأتي على شرح هذه الأشكال
المنطقية بأقىستها عند بحثنا لنظرية القياس الحجمي (القسم الثاني من هذا
المبحث) .

فإذا كان الحد الأوسط هو الذي يقرر شكل القياس ، فإنه بالإمكان
تغيير وضع الحد الأوسط في أحدي المقدمتين لحصول على قياس آخر ،
وقوانين العكس تقدم لنا هذه الامكانيه ، اذ بواسطتها تستطيع أن تتقل من
قضية فيها الموضوع في المرتبة الأولى والمحمول في المرتبة الثانية الى قضية
فيها الموضوع في المرتبة الثانية والمحمول في المرتبة الأولى ، ويصبح هذا
التغيير في بعض الأحيان تغيراً في الكم ، وبقى ثابتاً في حالات أخرى .
ولقد لاحظ ارسيلو ان قوانين العكس لا تسكن أن تهي بالغرض بارجاع
جميع الأقىسة الناقصة الى البديهيات ، فاستحدث طريقة برهانية أخرى
استخدم فيها بعض القوانين المنطقية من منطق القضايا .

٦٤ - أما في قياس الجهات فإن الأمر ليس بهذه البساطة ، لأن ارسيلو
بني عدة أنظمة منطقية معتمداً بذلك على ثوابت الجهات . فتوجد الأقىسة
التي تتألف من مقدمتين ضروريتين ، وأقىسة تتألف من مقدمة ضرورية
وآخر حملية ، وأقىسة تتألف من مقدمتين فيها ثابت المصادفة وهكذا .

أما القوانين التي يستخدمها في البرهان فهي برهان الجزم حيث
يستحدث ارسيلو لكل نظام قوانينه الخاصة بالعكس ، ولكنه يضيف برهاناً
آخر للبرهنة على الأقىسة التي لا يمكن أن ترجع الى البديهيات . والبديهيات
في منطق قياس الجهات هي الأقىسة الاربعة من الشكل الأول . ولكن الفرق
بين الأقىسة الحجمية والأقىسة ذات الجهة من حيث اختيار البديهيات ،

لأن ارسطو يخضع قياس Celarent إلى قياس Ferio ، Darii وذلك باستعمال برهان الخلف ، في حين يعتبر ارسطو الأقىسة الأربع من الشكل الأول في أقىسة الجهات بدبيهات ، لانه لا يستطيع أن يطبق برهان الخلف في منطق الجهات .

٤ - طبيعة منطق ارسطو

٦٥ - يبدو لنا الان من جميع مناقشاتنا و تفسيراتنا العلمية للأسس العامة لمنطق ارسطو بأنه يعتمد على الأفكار والمبادئ المنطقية الآتية :-

أ) انه منطق حدود باعتباره يهتم بحدود نظرية القياس ، لأن تركيب القياس يعتمد على الحدود المنطقية و ترتيبها في المقدمات .

ب) ان تركيب القياس يعتمد كذلك على علاقتين من صميم منطق القضايا هما العطف والالزام ، حيث تقوم رابطة العطف بربط المقدمات ويربط الالزام هذه المقدمات معاً بالنتيجة .

ج) تعتمد قوانين العكس المنطقية على علاقة الالزام . أما الفرق بين الالزام في القياس والالزام في قوانين العكس فيظهر من تركيب القياس والعكس ؟ ففي القياس يعتمد الالزام على الحد الاوسط بينما يحتفي هذا الحد في العكس ، حيث نشتق القضية مباشرة دونما حاجة الى قضية اخرى كما هو الحال في القياس .

د) تعتمد نظرية القياس وقوانين العكس على القضايا الرئيسة الأربع وهي الكلية الموجبة ، الكلية السالبة ، الجزئية الموجبة والجزئية السالبة . كما يعتمد كل نظام من أنظمة منطق الجهات على هذه القضايا ، مع اختلاف واحد هو وجود ثوابت الجهة في صدر هذه القضايا في منطق الجهات .

هـ) منطق ارسطو الزامي implicational وهو يقترب بذلك من طبيعة الرياضيات التي تعتمد قضائياً على الالزام كذلك . ولو أخذنا الآن بتعريف برتراند رسل للرياضيات البحث لأدركنا أهمية علاقة الالزام في المنطق والرياضيات ، ولادركتنا عمل ارسطو المنطقي في هذا

الصد و ان الرياضة البحته في رأي رسول ما هي الا فئة جميع القضايا ذات الشكل « ل تلزم م » ، حيث تحتوي القضايا ل و م على متغير واحد او أكثر ، كما ان القضايا ل و م لا تحتويان غير التوابع المنطقية^(١) .

نخرج من كل ما تقدم بحقيقة منطقية مهمة هي ان منطق ارسطو يمثل أول نظرية جديدة في المنطق مقترباً بذلك من طبيعة الرياضيات ومستخدماً الطريقة البرهانية . كما ان تأكيد ارسطو على علاقة الازام عند الكلام على الاقيسة الصحيحة وقوانين العكس يوضح لنا محاولة ارسطو الاولى في وضع المنطق على اسس رياضية .

1) Russell, B., The Principles of Mathematics, P. 3 .

القسم الثاني

منطق القضايا الحملية

مقدمة

٦٦ - يجدر بنا بعد أن عرفا الأسس اللغوية والمعقولة العامة لنظرية ارسطو في المنطق أن نبحث القوانين المنطقية التي توصل إليها ارسطو بعد تحليله للغة وایجاده العوامل المنطقية المؤسسة لنظريته في المنطق . ولقد ابتعد ارسطو في صياغته للقوانين عن لغة التداول فاستخدم الرموز بدلاً الكلمات ، وانصب اهتمامه على الاشكال والصيغ المنطقية أولاً . والقوانين التي نحن الان بصدد بحثها يمكن تقسيمها الى أربع مجموعات منطقية متميزة .

المجموعة الأولى ، وتضم موضوع تقابل القضايا الحملية . وهو الموضوع الذي أجلنا دراسته في القسم الأول من هذا البحث . ولقد بحث ارسطو موضوع تقابل القضايا في كتاب « العبارة » فناقش التقابل بالضد والتقابل بالتناقض للقضايا الحملية الاربع التي تؤلف نظرية القياس . واذا أضفنا الى هذا التقابل نوعاً آخر من العلاقات بين القضايا وهو الاشتلاق او الاستنتاج المباشر *immediate inference* ، استطعنا أن نكمل المربع المنطقي للقضايا الحملية ؟ هذا وسوف ندرس خصائصه من جميع الوجوه .

المجموعة الثانية ، وتضم قوانين العكس التي تتصل بالحدود المنطقية للقضايا الحملية ، فهي التي تسمح لنا أن ننتقل أو نشق قضية من قضية أخرى مباشرة مع قلب وضـع الموضع والمحمول في القضية المشتقة . ويدخل هذا النوع من الاشتلاق تحت موضوع الاستنتاج المباشر . واذا وضعنا قوانين العكس والمربع المنطقي في إطار واحد ، فائنا سنحصل بلا شك على قوانين منطقية جديدة . وهذه هي احدى خصائص المنطق ، لأننا نستطيع أن نستخرج قضية أو قضيـاً جديدة بمجرد إضافة قوانين منطقية أخرى .

المجموعة الثالثة ، وتضم أنواع الاقسـة للأشكال القياسية المختلفة ، حيث يتـألف كل قيـاس من ثلاثة حدود ومن مقدمتين ونتـيجة تلزمـ عنها

بالضرورة • وبعبارة اخرى : انه من الممكن اشتقاق قضية جديدة من مقدمتين موضوعتين • ولكن هناك اختلافاً منطقياً مهمّاً بين هذا الاشتقاق والاستنتاج في قوانين العكس والربع المنطقي هو اننا نتوصل في القياس الى التسليمة بتوصيف مقدمة ، بينما لا نتحرج في الاستنتاج المباشر الى مقدمة واحدة فقط • وتوسيط هذه المقدمة في القياس ضروري لأن كل قياس يتألف من ثلاثة حدود ، كما ان هذه الحدود تؤلف مقدمتى القياس ، شرط أن يكون فيما أحد الحدود مشتركة وهو الحد الأوسط الذي يوصل الصفات بين الحد الأكبر والحد الأصغر ويعلن هيئة الاشكال المنطقية •

المجموعة الرابعة وتضم بعض القوانين الغربية عن القياس ، لأنها قوانين قضايا وليس قوانين حدود ، فهي تنتمي بذلك الى منطق القضايا • فمن واجبنا اذن أن نتعرف على قيمة ودور هذه القضايا عند ارسسطو ومقدار أهميتها بالنسبة للمنطق الرياضي • والفرق بين منطق الحدود ومنطق القضايا واضح ، لأن قوانين منطق الحدود تعتمد على متغيرات يمكن الاستعاضة عنها بالفاظ لغوية مثل « انسان » ، « فان » ، « عراقي » ، في حين ستعوض عن متغيرات منطق القضايا بقضايا تحتمل الصدق أو الكذب •

٦٧ - وبالاضافة الى ما تقدم نجد ارسسطو لم يفل تفسير الاقيسة الصحيحة باختيار او باعطاء نماذج لغوية مختلفة ، وكانت غايةه من ذلك دراسة خصائص القياس من الناحية السيمانطيقية بعد أن درسها من ناحيتها الشكلية • وفي الكتاب الثاني من التحليلات الاولى يدرس ارسسطو صدق الاقيسة او كذبها تبعاً لصدق المقدمات او كذبها والتاتج • وهذا يعني ان ارسسطو انتقل من دراسة القياس على أساس البرهان في اثبات صحته الى دراسة القياس على اسس سيمانطيقية لاثبات صدقه الدائم • ولقد حدد ارسسطو العلاقة السيمانطيقية وهي علاقة التابع بين المقدمات والتاتج • ورغم وضوح تحليل ارسسطو في تفسير الاقيسة ، الا انه لم يبحث من هذه الناحية • وغايتها هي أن يبحث جوانب هذا الموضوع مستعيناً بالسيمانطيقية المنطقية

٦٨ - ولما كانت النظرية المنطقية في القياس تحتوي على أفكار وصيغ منطقية ، وجدنا أنفسنا مضطرين أن نعرف هذه الأفكار والاشكال بشكل يجعلها واضحة قبل أن نستعملها في بناء النظرية . وتمثل هذه التعريفات للافكار نظاماً فكريّاً متجانساً هو في الحقيقة نظام فوقى Meta - System .

ولقد عمل ارسطو في بداية كتابه « التحليلات الأولى » على تعريف بعض الأفكار الرئيسية مثل الحد والمقدمة والقياس وأنواعه ، وكانت غايته أن يوضح الأفكار لتصبح النظرية مفهومه . وإذا تصفحنا كتاب ارسطو المنطقية لوجدناها قائمة أولاً على تعريف الأفكار الجديدة . وسوف نتخد هذا المنهج نفسه الذي يشبه منهجه أقليدس في الهندسة ، فنبدأ بالتعريفات أولاً وقبل كل شيء ونشترط فيها أن تكون متباقة بحيث تكون في النهاية نظاماً منطقياً مؤلفاً من أفكار معرفة .

(١) يعود الفضل الى تأسيس السيمانطيكية المنطقية الى المنطقى المعروف الفريد تار斯基 A. Tarski الذي يعرف السيمانطيكية المنطقية بانها مجموعة الاعتبارات المتصلة بالافكار التي تعبّر عن علاقات معينة بين تعبيرات اللغة والأشياء التي تشير اليها هذه التعبيرات .

الفصل الرابع

تعريفات أفكار المنطق الحجمي

تمهيد

٦٩ نقسم هذه التعريفات للأفكار تبعاً لمستويات النظرية المنطقية ، فنميز بين أربعة مستويات هي :-

- ١ - الأساس أو القاعدة للنظرية
- ٢ - القضايا البسيطة وأشكالها
- ٣ - القياس ومكوناته
- ٤ - الأشكال والضروب القياسية

أضف إلى هذه المستويات الأفكار الرئيسة المتصلة بالطريقة البرهانية .

١ - الأساس أو القاعدة للنظرية

١ - تعريف المتغير

٧٠ المتغير = رمز ليس له معنى ثابت
والمتغيرات على نوعين : منها متغيرات حدود نرمز لها بالأحرف
الآتية أ ، ب ، ج ، د ، ٠٠٠ الخ ، ومتغيرات قضايا نرمز لها
 بالأحرف ق ، ل ، م ، ن ، ٠٠٠ الخ .

٢ - تعريف الثابت

٧١ الثابت = رمز له معنى ثابت .
والثوابت المنطقية في القياس الحجمي هي " O , I , E , A "

٣ - تعريف الحد

٧٢ الحد هو ما تتحل إليه المقدمة^(١)
والحد يظهر في المقدمة اما كموضوع او كمحمول

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١٠٧
1) An. Pr. A 1, 24b

٤ - تعريف الموضوع

الموضوع = حد أو رمز نتكلم عنه بشيء آخر أو بعبارة أخرى : « أ موضوع في المقدمة ق » يعني ان أ هو الحد الاول في المقدمة ق ^(١) .

٥ - تعريف المحمول

المحمول = حد أو رمز نتكلم به عن الموضوع أو بعبارة أخرى أدق : « ب محمول في المقدمة ق » يعني ان ب هو الحد الثاني في المقدمة ق .

٦ - تعريف القضية

القضية قول مفيد يحتمل الصدق أو الكذب .

٧ - تعريف A

A = رمز يدل على ثابت كلي موجب

٨ - تعريف E

E = رمز يدل على ثابت كلي سالب

٩ - تعريف I

I = رمز يدل على ثابت جزئي موجب

١٠ - تعريف O

O = رمز يدل على ثابت جزئي سالب

١١ - تعريف A

A = رمز يدل على العطف وهو يربط قضيتين ^(٢)

١٢ - تعريف -

- = رمز يدل على النفي ، وهو يعمل على تغيير القيمة المنطقية للقضية اذا ما دخل عليها ^(٣) .

1) Bochenski, J.M., Logische-philosophische Studien P 21

2) لقد بحثنا جدول الصدق لهذه الرابطة في الفقرة ٥٣ حيث حددنا قيمة العطف .

3) ذكرنا جدول الصدق لهذه الرابطة في الفقرة ٥٢ وحددنا قيمتها المنطقية

١٣ - تعريف ←

٨٢ ← = رمز يدل على الالزام بين قضيتيْن ، وهذا يعني ان الالزام علاقه ثنائية^(١) .

٢ - القضايا البسيطة واسكالها

١٤ - تعريف الشكل المنطقي

٨٣ الشكل المنطقي هو تعبير فيه جميع الحدود متغيرات . ولابد أن نميز هنا بين نوعين من الاشكال المنطقية

أ - الشكل المتعلق الناقص

ب - الشكل المتعلق التام

ونقصد بالشكل المنطقي الناقص ذلك التعبير الذي يتميز بأنه ليس جميع حدوده متغيرات . ومن الأمثلة على ذلك قوله « أ انسان » ، فإن في هذا التعبير متغير واحد هو « أ » ، أما انسان فهو حد لغوي له معنى معين . ويمكن تحويل هذا الشكل الناقص إلى آخر تام اذا وضعنا بدل الثابت اللغوي « انسان » متغيراً آخر . كما يمكننا أن نحوال هذا التعبير إلى قضية تحتمل الصدق أو الكذب اذا ما وضعنا بدل المتغير « أ » حداً لغويأ مثال ذلك « سocrates انسان » .

ونقصد بالشكل المنطقي التام ذلك التعبير الذي تكون فيه جميع الحدود متغيرات مثال ذلك « A ب » الذي يتتألف من متغيرين وثابت منطقي . كما يمكن تحويل هذا الشكل إلى قضية اذا ما عينا قيمة لكل من « A » و « B » فنقول مثلاً « كل عراقي اسيوي » .

١٥ - تعريف A ب

٨٤ أ ب = شكل منطقي تام معناه ان « ب » مقوله على كل « A » ، أو بعبارة أخرى : كل « A » هي « B »

(١) حددنا القيمة المنطقية لعلاقه الالزام في الفقرة ٥٥ .

١٦ - تعريف A_E ب

A_E ب = شكل منطقي تمام معناه ان «ب غير مقولة على شيء من أ» أو بعبارة أخرى : لا واحد من أ هو ب .

١٧ - تعريف A_I ب

A_I ب = شكل منطقي تمام معناه ان «ب مقولة على بعض أ» أو بعبارة أخرى : بعض أ هي ب .

١٨ - تعريف A_O ب

A_O ب = شكل منطقي تمام معناه ان «ب غير مقولة على بعض أ» أو بعبارة أخرى : بعض أ ليس ب .

١٩ - تعريف ق \wedge ل

ق \wedge ل = شكل منطقي تمام متغيراته قضيائيا ، حيث ترتبط القضية ق بالقضية ل برايطة العطف . أو بعبارة أخرى ببساطة : ق \wedge ل معناه قول .

٢٠ - تعريف ق \leftarrow ل

ق \leftarrow ل = شكل منطقي تمام معناه « اذا ق فان ل » .

٢١ - تعريف ق \wedge ل \leftarrow م

ق \wedge ل \leftarrow م = شكل منطقي تمام معناه « اذا ق ولو فان م » .

يظهر من تعريف (٢٠) و (٢١) ان الازام واحد سواء كانت المقدمة سالفة من قضية واحدة أو من قضيتين . وما العبرة اللغوية « اذا --- فان --- » الا عبارة دالة على الازام المنطقي بين المقدمة والنتيجة . ومن الواضح هنا أيضاً اننا في هذا الباب لا نأخذ بنظر الاعتبار معنى القضية ق أو ل أو م ، بل كل ما هناك ان هذه الحروف ما هي الا مجرد متغيرات يمكن أن تستبدل بقضيائيا ، ومن الرموز وعلاقاتها المنطقية تتوصل الى قضية اخرى تلزم عن المقدمات .

٢٢ - تعريف المقدمة

المقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء ، أو سلب شيئاً عن شيء ، وهي اما كليلة ، واما جزئية ، وأما مهملة . وأعني بالكلي

ما قيل على كل شيء ، أو لم يقل على واحد منه • والجزئي ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يقل على بعضه ، أو لم يقل على كل شيء »^(١) •

يحدد ارسطو بهذا التعريف نوع القضايا التي تستخدم في القياس ، وهي القضايا التي تحتوي على الثابت الكلى والجزئي من الناحية الكمية ، وعلى الإيجاب والسلب من ناحية كيف القضايا •

٣ - القياس وموكوناته

٢٣ - تعريف القياس

٩٢ « القياس هو قول اذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء آخر من الاضطرار لوجود تلك الاشياء الموضوعة بذاتها »^(٢) •

٤ - تعريف النتيجة

٩٣ النتيجة القياسية هي قضية تلزم عن مقدمتين بالضرورة • وهذا يعني ان كل قياس يتالف من تلات قضايا ، من مقدمتين ونتيجة تلزم عنهما ضرورة •

٥ - تعريف العد الافضل

٩٤ « أ هو العد الافضل في القياس » معناه ان أ يظهر محمولاً في النتيجة ، ومحمولاً في احدى المقدمتين •

٦ - تعريف العد الاصغر

٩٥ « أ هو العد الاصغر في القياس » معناه ان أ يظهر في احدى المقدمتين ، كما يظهر العد أ كموضوع في النتيجة •

تعلم من هذا التعريف ان العد الاصغر يحمل عليه من قبل محمول ما في النتيجة ، وهذه هي الملاحظة أو الميزة المنطقية التي تميز هذا العد عن غيره من الحدود •

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٠٤

1) An. Pr. A 1, 24a

2) Ibid., 24b

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨

٢٧ - تعریف الحد الاوسط

٩٦ «أ هو الحد الاوسط في القياس» معناه ان أ يظهر في المقدمتين فقط . وهذا يعني ان الحد الاوسط هو الحد المشترك بين المقدمتين وهو الذي يوصل الصفات بين الحد الاصغر والحد الاصغر .

٢٨ - تعریف المقدمة الكبرى

٩٧ المقدمة الكبرى في القياس هي مقدمة أو قضية منطقية يوجد فيها الحد الاصغر .

٢٩ - تعریف المقدمة الصغرى

٩٨ المقدمة الصغرى هي مقدمة أو قضية منطقية يوجد فيها الحد الاصغر .

٤ - الاشكال والضروب القياسية

٣٠ - تعریف الشكل المنطقي القياسي

٩٩ الشكل القياسي هو شكل منطقي عام لاقصه معينة من غير أن تعين فيه الكم والكيف في المقدمتين والنتيجة .

يتبيّن من هذا التعريف ان الشكل القياسي عبارة عن صيغة قياسية عامة تتالف من مقدمتين خاليتين من الكم والكيف وكذلك النتيجة . ولكن الشيء المنطقي المميز لهذه الصيغة المنطقية هو انها تبين وضع الحد الاوسط في المقدمتين الذي بواسطته تعين الشكل القياسي العام .

٣١ - تعریف الضرب القياسي

١٠٠ الضرب القياسي هو شكل قياسي فيه تعين كمي وكيفي لمقدماته ونتيجه .

وهذا يعني ان القضايا التي تؤلف الضرب القياسي لابد وان تكون حاوية على الثوابت المنطقية المعروفة في نظرية القياس . أما اذا كانت احدى مقدمات الضرب القياسي غير محدودة ، أي ليست حاوية على عبارة كذبت منطقى ، فأنها ستبتعد عن نظرية القياس الاسطوطالية ، لأن اسطو لم يستخدم

القضايا المهملة في نظرته المعلقة في القياس .

٣٢ - تعريف الضرب القياسي من الشكل الاول .

١٠١ الضرب القياسي من الشكل الاول هو قياس فيه الحد الاوسط
موضعاً في المقدمة الكبرى ومحولاً في المقدمة الصغرى .

٣٣ - تعريف الضرب القياسي من الشكل الثاني .

١٠٢ الضرب القياسي من الشكل الثاني هو قياس فيه الحد الاوسط
محولاً في المقدمتين .

٣٤ - تعريف الضرب القياسي من الشكل الثالث .

١٠٣ الضرب القياسي من الشكل الثالث هو قياس فيه الحد الاوسط
موضعاً في المقدمتين .

٣٥ - تعريف الضرب القياسي من الشكل الرابع .

١٠٤ الضرب القياسي من الشكل الرابع هو قياس فيه الحد الاوسط
محولاً في المقدمة الكبرى ومحولاً في المقدمة الصغرى .

٥ - البديهيات والاستدلال

٣٦ - تعريف صحة القياس .

١٠٥ يعتبر القياس صحيحاً valid اذا أمكن البرهنة عليه استدالياً
بواسطة البديهيات وقوانين الاستنتاج المتسلية للنظام المنطقي .

٣٧ - تعريف فساد القياس .

١٠٦ يعتبر القياس فساداً invalid اذا لم يكن صحيحاً او اذا
لم يكن بالامكان البرهنة عليه استدالياً بواسطة البديهيات
والقوانين الاستنتاجية الموضوعة في بداية النظام المنطقي .

٣٨ - تعريف القياس الكامل .

١٠٧ القياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب
عن مقدماته الى استعمال شيء غيرها ^(١) .

٣٩ - تعريف القياس الناقص .

١٠٨ القياس الناقص هو الذي يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٠٨ An. Pr. A 1, 24b

إلى استعمال شيء واحد أو أشياء متعددة هو واجب عن المقدمات
التي الف منها ، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة ،^(١) .

٤٠ - تعريف عكس الحدود

العكس هو تغير منطقي لوضع حدود القضية ، بحيث يصبح
الموضوع في القضية الموضوعة محمولاً في القضية المنشقة ،
ويصبح المحمول في القضية الأولى موضوعاً في القضية الثانية ،

٤١ - تعريف الاشتلاق المنطقي

الاشتلاق عملية منطقية تستبط بواسطتها قضية أو قضيائين جديدين
من قضية أو قضيائين وضعت في البداية ، بحيث يكون هذا
الاستبط الزامي ضروري ، لأن الازمام الضروري شرط
أساسي في كل عملية منطقية .

٤٢ - تعريف الاستدلال

الاستدلال عملية منطقية فيها قضيائين معينة ونتائج تلزم بالضرورة
من قضيائين آخر ، هي إما أن تكون أقىسة كاملة (بديهيات) أو
قضيائين مبرهن علىهما (مبرهنات) أو أقىسة ناقصة .

٤٣ - تعريف الرد

الرد عملية منطقية تقوم فيها على عمل الأقىسة الناقصة أقىسة
كاملة ، وذلك باتباع خطوات منطقية استدلالية إلى أن نصل إلى
البديهيات الموضوعة في بداية النظام المنطقي .

٤٤ - تعريف البرهان

البرهان عملية استدلالية منطقية فيها تتابع محدود من قضيائين
هي إما بديهيات أو مبرهنات .

وهذا يعني أن البرهان لا يكون من قضيائين أو مقدمات غير مبرهن
عليها اللهم إلا إذا كانت بديهيات . والذى تميزه في البرهان
هو أن القضية أو النتيجة الأخيرة هي القضية التي نريد أن
نبرهن عليها ، أي إننا نستقر هذه القضية استدلاليًا من البديهيات

1) Ibid.

(١) المصدر السابق .

الفصل الخامس

التقابل والربع المنطقي للقضايا الحعملية

تمهيد

١١٤ - المربع المنطقي ، كما اعتادت كتب المنطق أن تذكره بهذا الاسم ، يتضمن في الحقيقة نظرية ارسطو في تقابل القضايا الاربعة : الكلية الموجة ، الكلية السالبة ، الجزئية الموجة والجزئية السالبة ، بالإضافة إلى بعض القوانيين المنطقية الأخرى . ولقد طور ارسطو نظرية تقابل القضايا في كتاب العبارة ، فبحث هذه العلاقة من ناحية الكم والكيف . ورغم أن هذه النظرية لا تمت بصلة لنظرية ارسطو في القياس ، الا ان لها قيمة منطقية مهمة ، خاصة اذا اعتبرناها نقطة انطلاق لبناء نظرية منطقية يكون المربع المنطقي باعدها لها .

وسنحاول في هذا الفصل أن نستعرض آراء ارسطو ونضعها على هيئه صيغ منطقية ، ثم ننتقل الى بناء المربع المنطقي حيث نضع قوانينه المنطقية بشكل منطقي جديد ، بحيث يصبح من اليسير أن نستدل ويكون الاستدلال ممكناً . وهذا يعني اننا سنحاول أن نستقر بعض المبادئ المنطقية المهمة ، خاصة تلك التي استخدمناها ارسطو في كتبه المنطقية ، والتي تمت بصلة الى قوانيين المربع المنطقي . ومن الجدير بالذكر هنا هو ان هذه النظرية الصورية في طبيعتها لا تختلف عن نظرية القياس في هذه الناحية .

١ - تقابل القضايا الحعملية

١١٥ - القضايا التي هي موضوع التقابل أربعة :

- أ - القضية الكلية الموجة A ب ب مقوله على كل أ
 - ب - القضية الكلية السالبة A E ب غير مقوله على شيء من أ
 - ج - القضية الجزئية الموجة A I ب ب مقوله على بعض أ
 - د - القضية الجزئية السالبة A O ب غير مقوله على بعض أ
- أما الحروف اللاتينية " O , I , E , A " فنهما مأخوذه من كلمات

لابنها . فالكلمة Affirmo و معناها « أنا أثبت » مأخوذ منها حرف العلة الاول "A" للدلالة على الكلية الموجبة ، بينما أخذ حرف العلة الثاني "I" ليدل على الجزئية الموجبة . أما في حالة القضايا السالبة فإن رموزها مأخوذة من الكلمة Nego و معناها « أنا أسلب أو أنفي » ، وقد أخذ حرف علتها الاول "E" ليدل على الكلية السالبة ، بينما بقي حرف علتها الثاني "O" ليدل على الجزئية السالبة .

١١٦ - وعلى هذا الاساس سوف ندرس تقابل القضايا لوضع صيغ القوانين المنطقية ، وكما يرتبط التقابل بالقضايا الاربع ، نجده يتم بصلة أيضاً لنظرية ارسطو في النفي أو السلب . فالقضية عند ارسطو من ناحية كيف أما أن تكون سالبة أو موجبة ، كما ان لكل قضية نفي واحد فقط^(١) . فإذا كانت القضايا المقابلة مختلفة في الكيف ومتباينة في الحكم ، وكان الحكم كلياً في القضيتين ، فاتنا ندعوا مثل هذه العلاقة بالتضاد ، وهي بناء على ما تقدم بين الكلية الموجبة والكلية السالبة . فإذا رمزنا لعلاقة التضاد بالقطع ضد ، فاتنا سنحصل بذلك على الصيغة الآتية :-

(أ E ب) ضد (أ A ب)

وكذلك (أ A ب) ضد (أ E ب)

ورأى ارسطو في هذه العلاقة صريح اذ يقول « متى كان الحكم كلياً على كلي بأن له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان الحكمان متضادين »^(٢) . ومن الأمثلة على القضايا المتضادة قوله « كل الناس ذكياء » و « لا واحد من الناس ذكي » . فان الاختلاف بين هاتين القضيتين هو من ناحية الكيف فقط ، اذ أن الحكم في الاولى والثانية كلي ، مع اختلاف واحد هو ان الاولى موجبة والثانية سالبة . أما الموضوع والمحمول في القضيتين فواحد لم يطرأ عليه تغير .

١١٧ - أما اذا كانت القضايا المقابلة مختلفة كما وكيفاً كأن تكون القضية الاولى كلية موجبة والاخري جزئية سالبة ، أو أن تكون القضية الاولى كلية سالبة والاخري جزئية موجبة ، فاتنا ندعوا مثل هذه العلاقة

1) Bochenski, I.M., Ancient formal logic P. 37

2) منطق ارسطو (العبارة) ص ٦٦ De-Int. Chapter 7, 17b

التناقض^(١) . وإذا رمنا إلى علاقة التناقض بالقطع « تناقض » تكون قد حصلنا على الصيغ الآتية :-

(أ) A ب) تناقض (أ) ٥ ب)

(أ) E ب) تناقض (أ) I ب)

وكتطبيق لهذه القوانيين المنطقية نعطي لها الأمثلة الآتية بالترتيب .

« كل الناس أشرار » تناقض « بعض الناس ليسوا أشرار »

« لا واحد من العرب اسيوي » تناقض « بعض العرب اسيويون »

وتحتفلن القضايا المتناقضة عن المضادة في الحالة المنطقية الآتية :-

لا يمكن أن يجتمع الصدق في القضايا المتناقضة وفي القضايا المضادة ،

فإذا صدق أحدى القضايا المتناقضة ، فيجب أن تكون القضية الأخرى كاذبة^(٢) .

وكذلك إذا صدق أحدى القضايا المضادة ، فيجب أن تكون

القضية الأخرى كاذبة^(٣) . ولكن هناك ثمة اختلاف أساسي بين القضايا

المتناقضة والمضادة هو أن القضايا المتناقضة يجب أن تكون أحدهما صادقة

والآخر كاذبة ، بينما يمكن أن تكون القضايا المضادة كاذبة معاً ، ولا

يمكن أن تكون صادقة معاً ، أي ان كذب أحدهما لا يتضمن صدق الآخر .

ويمكنا الآن أن نرسم مخططاً بسيطاً لتقابل القضايا الاربعة بالصدق

والتناقض :

A ب) تضاد E ب



1) Ibid.

٦٧ المصدر السابق ص

2) Ibid.

٦٨ المصدر السابق ص

3) Ibid.

٦٧ المصدر السابق ص

٢ - الاستنتاج المباشر

١١٨ - نقصد بالاستنتاج المباشر الاشتغال من قضية موضوعة من غير حاجة الى حد أو سط كما هو الحال في القياس . وهذا الاستنتاج الزامي ، فذا صدق القضية الاولى الموضوعة فلابد أن تصدق القضية التابعة بالضرورة ، وهذا يعني بالتعبير الصوري المنطقي انه اذا كانت الاولى فمن الضروري أن تكون الثانية .

ونميز في الاستنتاج المباشر نوعين :

- ١ - الاستنتاج عن طريق عكس الحدود
- ٢ - الاستنتاج عن طريق الاشتغال دونها حاجة الى عكس الحدود .

والاستنتاج الذي نحن الآن بصدد بحثه هو النوع الثاني ، أما الاول فاننا سندرس خصائصه ونصولغ قوانينه في بحثنا لنظرية القياس ، لانه يكون القوانين الاستنتاجية في النظرية .

١١٩ - وللاستنتاج من النوع الثاني شروط منطقية هي :-
أ - يجب أن يبقى الكيف في القضية الاولى والتابعة لها ثابتة .
ب - يجب أن يبقى الموضوع والمحمول في القضيتين ثابتة بلا تغير .
والقوانين المنطقية التي تستوفي هذه الشروط اثنان هي :-

(أ) عندما نشتق او نستنتج قضية جزئية موجبة من قضية اخرى
كلية موجبة .

(ب) عندما نشتق او نستنتج قضية جزئية سالبة من قضية اخرى
كلية سالبة .

$$(1) A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow C$$

$$(2) A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow C$$

اما الاستنتاج من قضية جزئية سواه كانت موجبة أم سالبة فغير ممكن لأن العلاقة بين القضية الاولى والتابعة ليست الزامية ، وعليه لا يمكننا قبولها كقوانين منطقية . ونجد في ذلك الاشتغال المذكورتين انا نستطيع أن ننتقل

من الكل الى البعض ، ولكننا لا نستطيع أن ننتقل من البعض الى البعض ومن البعض الى الكل . وبعبارة أخرى :-

(٣) $A \vdash B \leftarrow A \vdash$ بفرض كفانون منطقى .

(٤) $A \vdash B \leftarrow A \vdash E$ بفرض كفانون منطقى .

ومن الأمثلة على القوانين الاستنتاجية (١ ، ٢) ما يأتي :-

كل انسن فان \leftarrow بعض الناس فانون

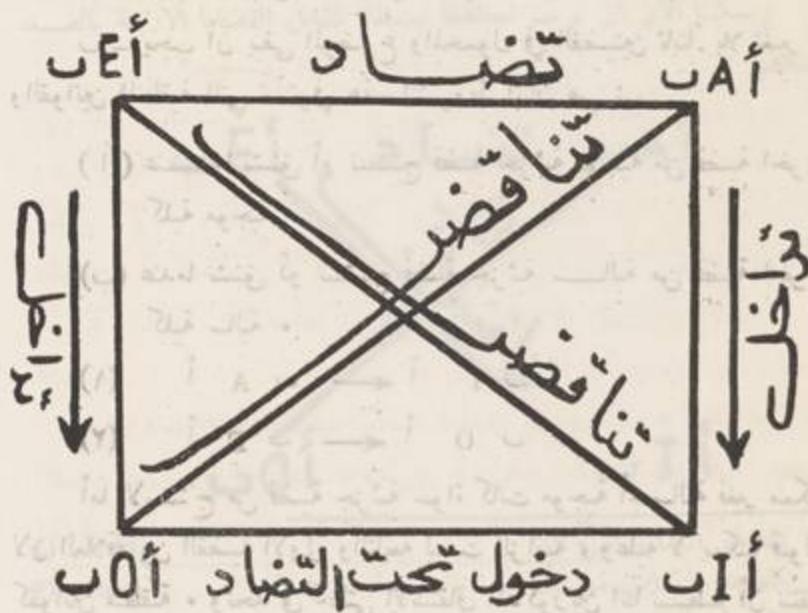
لا واحد من العراقيين افريقي \leftarrow بعض العراقيين ليسوا افريقيون

والالزام المنطقي بين هذه القضايا ضروري ، فإذا صدقت القضية الكلية

فيجب أن تصدق القضية الجزئية بالضرورة .

٣ - المربع المنطقي

١٢٠ - يتكون المربع المنطقي من العلاقات المنطقية في التقابل والاشتقاق من النوع الثاني ، وغايتها الآن تلخص في دراسة الخصائص المنطقية للمربع المنطقي وفي صياغة قوانينه المنطقية الرئيسية التي سوف تستخدمها قاعدة منطقية لاشتقاق قوانين أخرى . أما شكل المربع المنطقي كما هو معروف في كتب المنطق فهو كما يأتي :-



ولقد بحثنا التضاد والتناقض والتدخل وسوف ندرس الآن الخصيصة المنطقية للدخول تحت التضاد • لم يذكر ارسسطو هذه العلاقة بصورة واضحة ، الا انه عرّفها كما يظهر من قوله بأن القضايا المضادة لا يمكن أن تكون صادقة معاً ، ولكن تناقض المضادات يمكن في بعض الاحيان أن تكون صادقة • ^(١) وهذا يعني ان الصدق يمكن أن يجتمع في القضية المناقضة للكلية الموجبة والقضية المناقضة للكلية السالبة • وبعبارة اخرى انه يمكن أن يجتمع الصدق في القضية الجزئية السالبة والقضية الجزئية الموجبة معاً ، وهذه هي الخصيصة المنطقية لعلاقة الدخول تحت التضاد أو ما تسمى حديثاً بعلاقة البدل ^(٢) ، والتي بحثناها في الفقرة ٥٤ • ويمكنا تثليل هذه العلاقة بالامثلة اللغوية الآتية :

في حالة صدق القضيتين معاً كقولنا : بعض الناس علماء ٧ بعض الناس ليسوا علماء

في حالة صدق الاولى وكذب الثانية كقولنا : بعض الناس فانون ٧ بعض الناس ليسوا فانين

في حالة صدق الثانية وكذب الاولى كقولنا : بعض العاقرة أغبياء ٧ بعض العاقرة ليسوا أغبياء

اما اذا كانت القضية الاولى والثانية كاذبتين ، فإن القضية المركبة كاذبة كذلك •

وبعد أن عرفنا الآن الشكل العام للمرربع المنطقي بمعانيه المنطقية نحاول الآن أن نستقر من هذا المربيع بعض المبادئ المنطقية المهمة في الدراسات المنطقية القديمة والحديثة .

١٢١ - فإذا نظرنا الى المربيع المنطقي وجدناه يتتألف من القضايا الحاملة الأربع تربطها علاقات منطقية معاية . فين الكلية الموجبة والكلية السالبة علاقة تضاد التي يمكن أن نضعها على هيئة معيار منطقي نذكر فيه الخصائص المنطقية لهذه العلاقة :

^(١) منطق ارسسطو « العبارة » ص ٦٧ - ٦٨

1) De Int. Chapter 7, 17b

(١) معيار التضاد
لا يمكن أن تصدق القضية الكلية الموجبة والقضية الكلية السالبة
معاً في الوقت نفسه اذا كان لهما نفس الموضوع والمحمول ،
ولكتهما يسكن أن يكذبا معاً وفي آن واحد .

وبعبارة ثانية : انه لا يمكن أن تكون القضية وضدها صادقين في آن واحد ، ولكن من الممكن أن تكذب القضية وضدها معاً . ولتووضح هذه العلاقة نسوق الآن بعض الأمثلة الفووية .

أ) القضية الكلية الموجبة (كل الناس علماء) وضدها القضية الكلية السالبة (لا واحد من الناس عالم)

ب) القضية الكلية الموجبة (كل المعادن فلزية) وضدها القضية الكلية السالبة (لا واحد من المعادن فلزي)

ج) القضية الكلية الموجبة (كل عراقي أفريقي) وضدها القضية الكلية السالبة (لا واحد من العراقيين أفريقي)

يظهر في الحالة الاولى ان القضية وضدها كاذبتان ، في حين تكون القضية الكلية الموجبة في الحالة الثانية صادقة وضدها القضية الكلية السالبة كاذبة . أما في الحالة الثالثة فان القضية الكلية الموجبة كاذبة وضدها القضية الكلية السالبة صادقة .

اما الشكل المنطقي لملاقة التضاد فيمكتنا التعبير عنه بالرموز كما يأتي :-

(١) - (أ A ب A E ب) : أي لا يمكن أن تكون أ A ب و أ E ب صادقان في آن واحد . كما يمكننا وضع هذا القانون بصيغة منطقة اخرى وعلى هيئة الزام .

(٢) أ A ب ← - (أ E ب)^(١) : أي اذا صدقت أ A ب فيجب أن يصدق نفي ضدها أيضاً .

(٣) أ E ب ← - (أ A ب)^(٢) : أي اذا صدقت

(١) منطق ارسسطور (التحليلات الاولى) ص ٢٧٠ - ٢٧١
1) An. Pr. B.14, 63a

2) Ibid., A2, 25a (٢) المصدر السابق ص ١١٠

أ E ب ف يجب أن يصدق نفي ضدها أيضاً .

(ب) معيار التناقض

١٢٢ لا يمكن أن تصدق القضية الكلية الموجبة والقضية الجزئية
السالبة معاً وفي الوقت نفسه اذا كان لكل منهما نفس الموضوع
والمحمول ، كما لا يمكن أن تكذبا معاً .

وبعبارة اخرى : انه يجب أن تكون احدى القضايا المتناقضة التي لها نفس الموضوع والمحمول صادقة . ولكي نوضح هذه العلاقة نلحد الى الأمثلة المفوية كما فعلنا في المعيار السابق .

أ) القضية الكلية الموجبة (كل مصرى افريقي) والقضية الجزئية السالبة (بعض المصريين ليسوا افريقيين)

ب) القضية الكلية الموجبة (كل عراقي افريقي) والقضية الجزئية السالبة (بعض العراقيين ليسوا افريقيين)
يظهر في الحالة الاولى ان الكلية الموجبة صادقة ، بينما تقيضها كاذبة .
اما القضية الكلية الموجبة في الحالة الثانية فانها كاذبة وتقيضها صادقة .
وبعبارة اخرى :

انه لا يمكن أن تجتمع القضية الكلية الموجبة وتقيضها في آن واحد .

ويمكنا الآن وضع هذه العبارة المنطقية على هيئة قانون منطقي :-

(٤) - (أ A ب A ٠ ب)

هذا هو الشق الاول من معيار التناقض الذي يظهر بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة . أما الشق الثاني من معيار التناقض فهو بين الكلية السالبة والجزئية الموجبة ، وهذا نصه :-

لا يمكن أن تصدق القضية الكلية السالبة والقضية الجزئية الموجبة معاً وفي الوقت نفسه ، اذا كان لهما نفس الموضوع والمحمول ، كما لا يمكن أن تكذبا معاً .

وتطبيق لهذا الشق من معيار التناقض نعطي الأمثلة اللغوية الآتية :-

ج) القضية الكلية السالبة (لا واحد من العراقيين افريقي) ونقضها

(بعض العراقيين افريقي)

د) القضية الكلية السالبة (لا واحد من العراقيين اسيوي) ونقضها

(بعض العراقيين اسيوي)

القضية الاولى في (ج) صادقة ونقضها كاذب ، بينما القضية الاولى في

(د) كاذبة ونقضها صادق . وبعبارة اخرى : انه لا يمكن ان تجتمع القضية

الكلية السالبة ونقضها في آن واحد . وهذا هو القانون المنطقي المعبّر عن

هذه العلاقة :

(٥) - (A E B A I B)

كما يمكن أن نحصل على قواعد منطقية اخرى ، وذلك بأن ننفي
النقض فتصبح القضية والنقض صادقة معاً أو كاذبة معاً . ونعبر عن هذه
القواعد المنطقية بمعادلات أو الزام كما هو الحال في الصيغ المنطقية الآتية :-

(٦) A B → ← - (A O B)^(١)

(٧) A O B → ← - (A A B)^(٢)

(٨) A E T → ← - (A I B)^(٣)

(٩) A I B → ← - (A E B)^(٤)

ويمكنا الآن وضع هذه المعادلات على هيئة الزام منطقي :-

(١٠) A A B → ← - (A O B)^(٥)

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١٢١

1) An. Pr. A 5, 27a

(٢) انظر فقرة ٥٠

2) _____

(٣) المصدر السابق

3) _____

(٤) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ٢٦٨

4) An. Pr. B 13, 62b

(٥) المصدر السابق ص ٢٦٧

5) Ibid., B 12, 62a

(١١) - $\neg A \rightarrow \neg (B \rightarrow C)$

(١٢) - $\neg B \rightarrow \neg (A \rightarrow C)$

(١٣) - $\neg A \rightarrow \neg (C \rightarrow B)$

(١٤) - $\neg B \rightarrow \neg (C \rightarrow A)$

(١٥) - $\neg C \rightarrow \neg (B \rightarrow E)$

(١٦) - $\neg C \rightarrow \neg (E \rightarrow B)$

(١٧) - $\neg C \rightarrow \neg (B \rightarrow I)$

ولهذه القوانين أهمية كبيرة في المنطق ، كما ان لها أهمية كبيرة في رد الأقىسة بطريقة الخلف ، وهو البرهان الذي يستعمله ارسطو في المقالة الثانية ، حيث يكون في الاشكال كلها^(٨) .

(ج) معيار التداخل

١٢٣ - من الممكن أن نشتق أو نستخرج قضية جزئية من قضية كلية لها

نفس الموضوع والمحمول ونفس السكين من حيث السبب

والايجاب .

ويمكننا تجزئه هذا المعيار الى شقين :-
الشق الاول : انه من الممكن أن نشتق قضية جزئية موجبة من قضية
كلية موجبة لها نفس الموضوع والمحمول . ومن
الأمثلة المقوية على هذا الشق ما يأتي :-

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٢١ و ٢٦٨

1) An. Pr. A 5, 27a ; B13, 62a

2) Ibid., B 11, 61a

المصدر السابق ص ٢٦٣

3) Ibid., 61b, B13, 62a

المصدر السابق ص ٢٦٥ و ٢٦٩

4) Ibid., B 14, 63a

المصدر السابق ص ٢٧٠

5) Ibid., A 7, 29b ; B11, 61b

المصدر السابق ص ١٣١ و ٢٦٤

6) Ibid., B 14, 63a

المصدر السابق ص ٢٧٠

7) Ibid., B 13, 62a ; B11, 61b,

المصدر السابق ص ٢٦٨ و ٢٦٤

8) Ibid., B 11, 61a, B13, 62a

المصدر السابق ص ٢٦٢ ، ٢٦٨

من القضية الكلية الموجبة (كل العلماء عباقرة) نستنتج القضية
الجزئية الموجبة (بعض العلماء عباقرة) ، فإذا صدقت الكلية الموجبة ، فإن
الجزئية الموجبة تصدق بالضرورة . ويمكننا التعبير عن علاقة التداخل
كما يأتي :

(١٨) أـ A بـ ← أـ I بـ

الشق الثاني : نستطيع أن نستنتج قضية جزئية سالبة من قضية كلية
سالبة لها نفس الموضوع والمحمول . ومن الأمثلة
اللغوية على هذه العلاقة ما يأتي :-

من القضية الكلية السالبة (لا واحد من الأوروبيين آسيوي) نستنتج
جزئية سالبة (بعض الأوروبيين ليسوا آسيوبيين) فإذا صدقت الكلية السالبة
فيجب أن تصدق الجزئية السالبة بالضرورة . أما الشكل المنطقي لهذه
العلاقة فهو :-

(١٩) أـ E بـ ← أـ O بـ

(د) معيار الدخول تحت التضاد

١٢٤ - من الممكن أن تصدق القضية الجزئية الموجبة والقضية الجزئية
السالبة التي لها نفس الموضوع والمحمول معاً ، ويمكن أن
تکذب أحدهما ، ولكن لا يمكن أن تکذبا معاً .

ولقد أعطينا لهذا المعيار أمثلة لغوية في الفقرة ١٢٠ وبقى الآن أن
نعطي الصيغة المنطقية لهذا المعيار .

(٢٠) أـ I بـ ٧ أـ O بـ

١٢٥ - وإلى جانب هذه القوانيين المنطقية للمرربع المنطقي تظهر لنا بعض
الخصائص المنطقية الأخرى ، فبالمكان اخضاع بعض هذه القوانيين إلى
قوانين أخرى . ولأجل أن نبين هذه الخصائص نسوق بعض الأمثلة على
ذلك :-

مبرهنة (١) :

من الممكن اشتقاق القضية $A \rightarrow B$ من $A \rightarrow E(B)$
البرهان :

$$(2) \quad A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow E(B)$$

(٦) وبما ان $- (A \rightarrow B) \leftrightarrow A \rightarrow I(B)$
بالتعويض $A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow I(B)$

مبرهنة (٢) :

$A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow O(B)$ قضية مشتقة

البرهان :

$$(3) \quad A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow E(B)$$

(٧) وبما ان $- (A \rightarrow B) \leftrightarrow A \rightarrow O(B)$
بالتعويض $A \rightarrow B \leftarrow A \rightarrow O(B)$

مبرهنة (٣) :

$A \rightarrow I(B) \vee A \rightarrow O(B)$ قضية مشتقة

البرهان :

$$(1) \quad - (A \rightarrow B) \wedge A \rightarrow E(B)$$

وبما ان $- (A \rightarrow B) \leftrightarrow - L \vee - Q$ (قانون منطقى)

فانتا توصل الى التسخة $- (A \rightarrow B) \leftrightarrow - L \vee - Q$ $- (A \rightarrow E(B))$

وبما ان $- (A \rightarrow B) \leftrightarrow A \rightarrow O(B)$

وكذلك $- (A \rightarrow E(B)) \leftrightarrow A \rightarrow I(B)$

$\therefore A \rightarrow O(B) \vee A \rightarrow I(B)$

وبما ان $L \vee Q \leftrightarrow Q \vee L$ (قانون منطقى)

$\therefore A \rightarrow I(B) \vee A \rightarrow O(B)$

١٢٦ - كما يمكننا أن نستخرج بعض القواعد المنطقية الأخرى غير تلك التي ذكرناها لحد الآن ومن الأمثلة على هذه القواعد نسوق ما يأتي :-

((بـ A أ) - A بـ A أ) - (٢١)

((ـ E أ) - A ـ E أ) - (٢٢)

ـ بـ A أ ـ A بـ A أ) - (٢٣)

ـ I أ ← (ـ O أ) - (٢٤)

ـ O أ ← (ـ I أ) - (٢٥)

(ـ E أ) ← (ـ O أ) - (٢٦)

(ـ A أ) ← (ـ I أ) - (٢٧)

مبرهنة (٤) :

((بـ A أ) - A بـ A أ) -

البرهان :

(٤) (ـ O أ ـ A بـ A أ) -

وبما ان أـ O ← (ـ A بـ A أ) -

ـ . . - (ـ A بـ A أ) -

مبرهنة (٥) :

((ـ E أ) - A ـ E بـ (ـ A بـ (ـ

البرهان :

(٥) (ـ I بـ A ـ E بـ (ـ

وبما ان أـ I ← (ـ E بـ (ـ A بـ (ـ

ـ . . بالتعويض - (ـ E بـ (ـ A بـ (ـ

نجد في المبرهنة (٥) و (٦) ان هذه القضايا تطبيق للقانون المنطقى

الأى :-

- (ـ A بـ (ـ E بـ (ـ A بـ (ـ

المستحيل أن تكون القضية صادقة وكاذبة في آن واحد .

مبرهنة (٦) :

ـ A بـ (ـ A بـ (ـ A بـ (ـ

البرهان :

- (فـ A - فـ) \longleftrightarrow - فـ 7 فـ (قانون منطقى)

وبما ان - (أـ A بـ A - (أـ A بـ)) (مبرهنة 4)

• • - (أـ A بـ) 7 أـ A بـ

وهذا هو تعبير عن قانون الثالث المرفوع (- فـ 7 فـ) الذي ينص :

ان القضية اما ان تكون كاذبة او صادقة ولا وسط بينهما .

مبرهنة (7) :

- (أـ 0 بـ) \longleftrightarrow أـ I بـ

البرهان :

أـ A بـ \longleftrightarrow أـ I بـ (مبرهنة 1)

(6) وبما ان أـ A بـ \longleftrightarrow - (أـ 0 بـ)

• • بالتعويض - (أـ 0 بـ) \longleftrightarrow أـ I بـ

مبرهنة (8) :

- (أـ I بـ) \longleftrightarrow أـ 0 بـ

البرهان :

(2) (أـ E بـ) \longleftrightarrow أـ 0 بـ (مبرهنة 2)

(8) وبما ان أـ E بـ \longleftrightarrow - (أـ I بـ)

• • بالتعويض - (أـ I بـ) \longleftrightarrow أـ 0 بـ

مبرهنة (9) :

- (أـ 0 بـ) \longleftrightarrow (أـ E بـ) -

البرهان :

(1) (أـ A بـ) \longleftrightarrow أـ I بـ (مبرهنة 1)

(6) وبما ان أـ A بـ \longleftrightarrow - (أـ 0 بـ)

(9) وكذلك أـ I بـ \longleftrightarrow - (أـ E بـ) -

• • بالتعويض - (أـ E بـ) \longleftrightarrow (أـ 0 بـ) -

مبرهنة (١٠) :

$$-(\text{أـ Iـ بـ}) \leftarrow -(\text{أـ Aـ بـ})$$

البرهان :

$$\text{أـ Eـ بـ} \leftarrow \text{أـ Oـ بـ} \quad (\text{مبرهنة ٢})$$

$$\text{بعاـنـ أـ Eـ بـ} \longleftrightarrow -(\text{أـ Iـ بـ}) \quad (٨)$$

$$\text{وكـذـلـكـ أـ Oـ بـ} \longleftrightarrow -(\text{أـ Aـ بـ}) \quad (٧)$$

$$\text{٠٠ـ بـالـتـعـويـضـ} -(\text{أـ Iـ بـ}) \leftarrow -(\text{أـ Aـ بـ})$$

١٢٧ - كما يمكننا بنفس الطريقة السابقة البرهنة على بعض القوانيين المتعلقة بعلاقة البدائل .

$$-(\text{أـ Eـ بـ}) \leftarrow -(\text{أـ Oـ بـ}) \quad (٢٨) \quad \text{مبرهنة (١١)}$$

$$-(\text{أـ Iـ بـ}) \leftarrow -(\text{أـ Aـ بـ}) \quad (٢٩) \quad \text{مبرهنة (١٢)}$$

$$-(\text{أـ Eـ بـ}) \leftarrow -(\text{أـ Aـ بـ}) \quad (٣٠) \quad \text{مبرهنة (١٣)}$$

وللبرهنة على هذه القوانيين نتخذ المبرهنة (٣) كقاعدة للبرهان ونضيف اليها بعض المعادلات التي استعملناها في البراهين السابقة وهي (٧) ، (٩) .

$$\begin{aligned} & -(\text{أـ Eـ بـ}) \longleftrightarrow -(\text{أـ Oـ بـ}) \\ & -(\text{أـ Iـ بـ}) \longleftrightarrow -(\text{أـ Aـ بـ}) \\ & -(\text{أـ Eـ بـ}) \rightarrow -(\text{أـ Oـ بـ}) \\ & -(\text{أـ Aـ بـ}) \rightarrow -(\text{أـ Eـ بـ}) \end{aligned}$$

(٣) تـذـكـرـةـ :

$$-\text{A~B} \rightarrow -\text{B~A}$$

$$-\text{A~B} \longleftrightarrow -(\text{B~A}) \quad (٦)$$

$$-\text{B~A} \longleftrightarrow -(\text{A~B}) \quad (٧)$$

$$-\text{B~A} \rightarrow -(\text{A~B})$$

الفصل السادس

نظرية القياس

تمهيد

١٢٨- القياس كما يعرفه اسطو (انظر الفصل الرابع - تعریف (٢٣))
فول يتالف من مقدمتين ونتيجة تلزم عنهما اضطراراً . ونظرية القياس على
هذا الاساس تهم بهذا الضرب من الاقوال التي بدورها تتالف من قضايا
حملة معينة هي القضايا الأربع المعروفة . ولقد بحثنا علاقة هذه القضايا مع
بعضها البعض من ناحية الاشتاقاق والتضاد والاتفاق والتدخل والدخول
تحت التضاد ، وغايتها الآن هي تكميل ما بدأنا به ، وذلك بتحليل الاقسسة
التي يضع اسطو اسهامها في نظرية المتفقة . وسوف نعتمد في بحثنا هنا
على المصادر المتفقة التي خلفها اسطو مستعينين كذلك بعض مبادي المتعلق
الرياضي الحديث ، كما سنحول أن نشرح أشكال القياس وضروريه على
نهج المتعلق الحديث . ونظرية القياس باعتبارها نظرية متفقة صوريه
تتألف من قوانين تستعين بها في الاستنتاج ومن أشكال متفقة لها ضرورتها .
وعلى هذا الاساس نبدأ أول الامر بقوانين الاستنتاج ثم ننتقل بعد ذلك الى
أشكال القياس وضروريه .

١- القوانين الاستنتاجية

١٢٩- يصوغ اسطو قوانين المتعلق على هيئة الزام ، وهذا يعني ان
النتيجة تتبع المقدمات بالضرورة . وهذه التبيعة المتفقة مهمة جدًا في
الدراسات المتفقة ، لأننا لا نستطيع أن نحصل على نتيجة كاذبة من مقدمات
صادقة . ويمكننا بذلك صياغة علاقة التابع Folgebeziehung مستعينين
بنكرة الصدق والازام الضروري بين المقدمات والنتيجة .

(أ) معيار التابع

إذا صدقت المقدمات في القوانين المتفقة فيجب أن تصدق النتيجة

بالضرورة . وبعبارة أخرى : إذا صدقت المقدمات فيجب أن تصدق النتيجة ،

اذا كانت بين المقدمات والنتيجة علاقة التابع^(١) • ويحدد ارسيلو هذا المعيار بقوله « اما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب »^(٢) وكتطبيق لهذا المعيار لدينا أمثلة كثيرة على ذلك ، منها ما ذكرنا في الفصل السابق في الاشتقاد مثلًا •

١٣٠ - ولكن ارسيلو يستخدم قوانين منطقية أخرى فيها علاقة التابع عند البرهان على الأقىسة ، بحيث نستطيع أن نقسمها إلى نوعين :-

أ - القوانين الاستنتاجية التي تتعلق بالحدود
 ب - القوانين الاستنتاجية التي تتعلق بالقضايا
 وكل نوع من هذه القوانين يتصل بطريقته ببرهانية معينة ، فيقسم ارسيلو البرهان إلى نوعين :-

Ostensive Proof

أ - البرهان بالجزم

Proof ad impossibile

ب - البرهان بالخلف^(٣)

يسعني ارسيلو بالقوانين الاستنتاجية المتعلقة بالحدود حين استعمال البرهان بالجزم ، وهذه القوانين تسمح له بقلب وضع الموضوع والمحمول ، فتشق قضية من قضية أخرى مغایرة عنها ، حيث يصبح الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً • وتدعى هذه القوانين عادة بقوانين العكس • وقبل أن نعطي الصورة المنطقية لهذه القوانين نقدم المعايير المنطقية المتعلقة بها أولاً •

(ب) معيار عكس الكلية الموجبة

١٣١ - نشق من القضية الكلية الموجبة قضية جزئية موجبة معكosa

الحدود ، أو كما يقول ارسيلو ، « اذا كل ب هي أ ، فإن

بعض أ يكون ب »^(٤) • وبعبارة منطقية دقيقة :-

أ A ب ← ب ١

1) Hermes, H., Einführung in die mathematische Logik P.30

2) منطق ارسيلو (التحليلات الأولى) ص ٢٣١

2) An. Pr. B 2, 53b

3) المصدر السابق ص ١٣٠

4) Ibid. A 7, 29a

4) المصدر السابق ص ١١٠

وَكَطْبِيق لِنُوْيِ لِهَذَا الْقَانُون نَسُوق الْمَثَال الْأَتَى :- اِذَا « كُل انسان حيوان » ، فَان « بعض الحيوان انسان » .

(د) معيار عكس الكلية السالبة

١٣٢ - نشتق من الكلية السالبة ($\neg E \neg B$) قضية كلية سالبة مقلوبة الحدود ($B \neg A$) ، أو كما يقول ارسطو : اذا كان لا شيء من A هو B ،
فلا شيء من B هو A ^(١) . وبعبارة شكلية دقيقة :-

$$\neg A \rightarrow B \leftarrow \neg B \rightarrow A$$

ومن الأمثلة اللغوية لهذا القانون قوله : اذا « لا واحد من المراقيين افريقي » فإنه « لا واحد من الافريقيين عراقي » .

(د) معيار عكس الجزئية الموجبة

١٣٣ - نشتق من القضية الجزئية الموجبة ($\neg I \neg B$) قضية جزئية موجبة مقلوبة الحدود ($B \neg I$) ، أو كما يقول ارسطو : اذا بعض B هو A ،
فان بعض A هو B ^(٢) . ويعبر منطقى دقيق :-

$$\neg \neg A \rightarrow \neg \neg B \leftarrow \neg \neg B \rightarrow \neg \neg A$$

ومن الأمثلة اللغوية على ذلك قوله : اذا « بعض الطلاب أذكياء » فإن « بعض الأذكياء طلاب » .

ولكننا لا نتمكن أن نشتق من الجزئية السالبة ($\neg O \neg B$) قضية جزئية سالبة معاكسة الحدود ($B \neg O$) بالضرورة . كما ان ارسطو يرفض مثل هذا القانون $\neg O \neg B \leftarrow \neg B \neg O$ ، بل ولا يقبله كقانون منطقى^(٣) ، لأننا لا نستطيع مثلاً أن نشتق من القضية « بعض الحيوان ليس بانسان » ، قضية اخرى « بعض الناس ليس بحيوان »^(٤) .

1) Ibid.

(١) المصدر السابق ص ١١٠

2) Ibid.

(٢) المصدر السابق ص ١١٠

3) Ibid.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٩

4) Ibid.

(٤) المصدر السابق ص ١٠٩

نستنتج مما تقدم وبعد دراسة لهذه القوانيين المنطقية في العكس ان
الاشتقاق يتوفّر اذا استوفى الشرطان الآتي :-

أ - ان تغلب المحدود في القضية المتشقة ، فيصبح الموضوع

محمولاً ، والمحمول موضوعاً .

ب - أن يكون الازمام بين القضيتين بالضرورة مع ثبوت الكيف .

١٣٤ - أما البرهان بالخلف فاستخدمه ارسيلو حين يعجز عن برهان
بعض الاقيسة بطريقه الجزم ، فتجده يستخدم بعض القوانيين المنطقية المهمة
التي هي من صحيح منطق القضايا . فلقد استخدم قانون عكس القضايا في
برهانه على قياس ^(١) Camestres و ^(٢) Disamis . ويدعى هذا القانون
طبيعة ^(٣) Commutation Law . وصيغته كما يأتي :-

ف ٨ ل ← ل ٨ ف

أما القانون الآخر وهو قانون الخلف فاستخدمه ارسيلو في برهانه على
قياس ^(٤) Baroco و ^(٥) Bocardo . أما صيغته فيكتنا وضعيها
كما يأتي :-

(ف ٨ ل ← م) ← (م ٨ ل ← ق)

(ق ٨ ل ← م) ← (م ← ل)

وبعبارة اخرى : اذا كان عندنا قياس مؤلف من مقدمتين (ف ٨ ل)
و نتيجة تلزم عنهما هي م ، فانه نستطيع ان نلزم عنه قياس ثبت فيه احدى
المقدمتين للقياس الاول وننفي النتيجة لحصول على نفي المقدمة الاخرى
لقضية تلزم عن مقدمتي القياسين . ورأى ارسيلو في برهان الخلف صريح
اذ يقول : « وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه بين اذا وضعت نقيضة
النتيجة واضفت إليها مقدمة اخرى » ^(٦) ... « لانه يجب اذا عكست
النتيجة وأخذت بها احدى المقدمتين أن تبطل الاخرى ، لأنها ان لم تبطل ،

1) Ibid., A 5, 27a

١١٩ المصدر السابق ص

2) Ibid., A 6, 28b

١٢٦ المصدر السابق ص

3) Ibid., A 5, 27a

١٢١ المصدر السابق ص

4) Ibid., A 6, 28b

١٢٧ المصدر السابق ص

5) Ibid., B 11, 60a

٢٦٢ المصدر السابق ص

ولا النتيجة تبطل ،^(١)

ومن هذا التحليل المتقدم لقانوني القضايا تتوصل الى وضع المعاير
المنطقية المناسبة للبرهان .

(ه) معيار عكس القضايا

يلزم عن قضيئين بينماهما رابطة العطف (ق ٨ ل) قضيئن
معكوساً الوضع (ل ٨ ق) بالضرورة ، بحيث يصبح
المقدم آخر والأخر مقدماً .

(و) معيار الخلف

يلزم عن القياس المؤلف من مقدمتين ونتيجة تتبعهما
بالضرورة (ق ٨ ل ← م) قياس آخر فيه تكون احدى
المقدمتين ثابتة ونقيس النتيجة كمقدمتين يتبعهما نقيس
المقدمة الأخرى كنتيجة (— م ٨ ل ← — ق)
(ق ٨ — م ← — ل)

١٣٥ - وعندما يتحدث ارسطو عن نفي قضية ما ، فإنه يستعين بذلك
النقيس ، ولقد استخدم نقيس الجزئية الموجبة كما هو الحال في برهان
Darii^(٢) ونقيس الجزئية السالبة كما هو الحال في برهان
Bocardo . Baroco وهذا يعني أن لدينا الآن معاير منطقة أخرى

١) المصدر السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥

٢) المصدر السابق ص ١٣١

وفي الاشارة الاخيرة يوجد اختلاف بين النص العربي والنص الانكليزي ،
وذلك لنقص العبارة في النص العربي . ويجب أن يكون النص الصحيح كما
يأتي : وذلك انه ان كانت أ موجودة في كل ب وب موجودة في بعض ج ،
فإن أ موجودة في بعض ج ، لانه ان كانت لا تنتمي الى شيء من ج ، وتنتمي
إلى كل ب ، فإن ب لا تنتمي الى شيء من ج . وهذا ما نعرفه بواسطة
الشكل الثاني .

ستخدمنها ارسعلو في البرهان هي :-

(ز) معيار نقيض الجزئية الموجبة

يلزم عن نقيض الجزئية الموجبة - (أ ب) قضية

كلية سالبة (أ E ب) بالضرورة :

- (أ A ب) ← أ E ب^(١)

(ح) معيار نقيض الجزئية السالبة

يلزم عن نقيض الجزئية السالبة - (أ O ب) قضية

كلية موجبة (أ A ب) بالضرورة :

- (أ O ب) ← أ A ب^(٢)

١٣٦ - تميز القوانيين الاستنتاجية بأنها تسمح لنا بتحويل القضايا إلى
أشكال منطقية أخرى ، بحيث يكون من السهل علينا أن نشق قضية من
قضية أو قضية أخرى . والاستدلال في الحقيقة لا يمكن أن يتم إلا بوجود
مثل هذه القوانيين . ولقد أدرك ارسعلو ذلك عند بحثه في نظرية القياس
والبرهان ، فالاقيسة تختلف بعضها عن البعض الآخر منطقياً ، لأن منها
ما يحتاج إلى برهان ، بينما لا يحتاج بعض الاقيسة إلى دليل أو برهان . فلابد
إذن أن نحد بعض القوانيين المنطقية التي تسمح لنا أن نرجع الاقيسة المفترضة
إلى برهان إلى تلك الاقيسة التي لا تحتاج إليه . وهذه القوانيين هي ما تختص
البرهان بالجزم والبرهان بالخلاف .

٢ - أشكال القياس وضرورته

١٣٧ - يبحث ارسعلو الأشكال القياسية في كتاب التحليلات الأولى ، كما
يعطي الصورة المنطقية لهذه الأشكال معتمدًا على تعين وضع الحد الأوسط

(١) انظر نظرية المربع المنطقي . قانون ١٥ في الفقرة ١٢٢ .

(٢) انظر نظرية المربع المنطقي . قانون ١١ في الفقرة ١٢٢ .

في المقدمتين . فالقياس يتالف من مقدمتين فيهما ثلاثة حدود : الحد الأكبر ، والحد الأوسط ، والحد الأصغر . وما اختلاف الأشكال القياسية كما سترى الا نتيجة لاختلاف وضع الحد الأوسط في المقدمتين . ويوضح ارسيلو هذه الحقيقة المنطقية عند ذكره للاشكال القياسية الثلاثة فيقول : «فإن كان يجب ضرورة أن يوجد شيء مشتركاً لهما (للحددين) - وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل أ على ج و ج على ب ؟ أو بأن تحمل ج على كليهما ، أو بأن تحمل كلتا هما على ج ، وكأن ذلك هو الاشكال التي ذكرنا . فهو بين ان كل قياس بالضرورة يكون بوحد من هذه الاشكال .»⁽¹⁾

يؤكد ارسيلو في هذا القول على جملة من المبادئ المنطقية المتضمنة في نظرية القياس ، فكل قياس لا بد أن يكون بثلاثة حدود كما يجب أن يكون من بين هذه الحدود حداً مشتركاً يوصل الصفات أو يربط الحد الأكبر بالحد الأصغر . وإذا استوفى القياس هذا الشرط واختلف وضع الحد الأوسط ، فإننا سوف نحصل على الاشكال المنطقية الأربع المعروفة . ولكن ارسيلو لا يذكر إلا ثلاثة أشكال كما هو واضح من قوله السابق وهي :-

أ) [إذا كانت أ مقوله على ج وج مقوله على ب] وهو الشكل الأول
 ب) [إذا كانت ج مقوله على أ و ج مقوله على ب] وهو الشكل الثاني
 ح) [إذا كانت أ مقوله على ج و ب مقوله على ج] وهو الشكل الثالث
 تتألف هذه الاشكال القياسية من ثلاثة حدود مختلفة هي أ ، ب ، ج
 أما اختلاف هذه الاشكال فظاهر في اختلاف وضع الحد الأوسط ، ففي الشكل الأول يكون الحد الأوسط في المقدمة الكبرى موضوعاً ومحمولاً في المقدمة الصغرى . أما الشكل الثاني فينطوي فيه الحد الأوسط محمولاً

(1) منطق ارسيلو (التحليلات الأولى) ص ١٧٨ - ١٧٩
 1 An. Pr. A 23, 41a

في المقدمتين ، في حين يكون الحد الاوسط في الشكل الثالث موضوعاً في المقدمة الكبرى والصغرى معاً . و يمكننا الآن الاستعانة بهذا التحليل لوضع الاشكال المنطقية على الهيئة الآتية :-

الشكل الاول اذا أ مقوله على ح ح أ

و ح مقوله على ب ب ح

الشكل الثاني اذا ح مقوله على أ أ ح

و ح مقوله على ب ب ح

الشكل الثالث اذا أ مقوله على ح ح أ

و ب مقوله على ج ح ب

والى جانب هذه الاحتمالات الثلاثة في وضع الحد الاوسط نستطيع أن نضيف احتمالاً آخر حيث يكون الحد الاوسط في الشكل الرابع محمولاً في المقدمة الكبرى وموضوعاً في المقدمة الصغرى .

الشكل الرابع اذا ج مقوله على أ أ ج

و ب مقوله على ج ج ب

وينسب هذا الشكل كما تذكر الكتب المنطقية⁽¹⁾ الى الطيب والقىلسوف جالينوس . ولقد استخدم مناطقة العصور الوسيطة هذا الشكل في دراساتهم المنطقية . أما موقفنا من هذه الاشكال فهو اننا سندرسها جميعاً ونبرهن عليها كذلك بالرغم من أن ارسطو لم يقم بمثل هذا العمل في الشكل الرابع .

١) ضروب الشكل الاول

١٣٨ - يظهر من التحليل السابق لاشكال القياس ان ارسطو لم يذكر الا النموذج العام المشترك Prototype للاقيسنة دون ذكر احتمالات اختلاف الاقيسة باختلاف الكم والكيف في المقدمات ، وعلى هذا الاساس

1) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic P. 38

يجب أن نميز بين أشكال القياس Syllogistic Figures وضروبها Syllogistic moods لأن الشكل عبارة عن النمذج العام المشترك لضروب القياس المختلفة التي تحتوي هذا النمذج . أما الضرب القياسي فهو عبارة عن تطبيق لشكل قياسي معين وذلك بتعيين المقدمات من ناحيتي الكم والكيف . ولقد ذكر ارسطو في دراسته المنطقية ضروب القياس عند تحليله للأشكال . فيذكر مثلاً من ضروب قياس الشكل الأول كل من Celarent , Barbara كليات موجبة ، بينما تكون المقدمة الكبرى والنتيجة في الضرب الثاني كليات سالبة . ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الأسماء اللاتينية لضروب القياس ابتدعها المناطقة ليبيان الـ **الكم والكيف** في المقدمات والنتائج ، فيحتوي الضرب الأول Barbara على ثلاثة حروف علة هي (AAA) التي تشير إلى أن هذا الضرب مكون من مقدمتين هي كليات موجبة ومن نتيجة كلية موجبة كذلك . أما بالنسبة للضرب الثاني Celarent ففيه ثلاثة حروف علة هي (EAE) التي تشير إلى أن هذا الضرب مكون من مقدمة كبرى هي كلية سالبة ومن مقدمة صغرى كلية موجبة ومن نتيجة هي كلية سالبة . وعلى هذا الأساس يجب ملاحظة أسماء الضروب القياسية ، لأن حروف العلة فيها تشير إلى كم المقدمات والنتائج وكيفها .

- ١٣٩ - يستخدم ارسطو تعبيرآ منطقية مهمة هي :-

١- مقوله على كل ب

٢- أ غير مقوله على شيء من ب

٣- أ مقوله على بعض ب

٤- أ غير مقوله على بعض ب

ولكي نفهم هذه التعبيرات المنطقية يجب علينا أن نبحث الحدود أ ، ب ، ج من ناحية الاستغراق Distribution و عدمه . و تتصل بالاستغراق بعض المفاهيم المنطقية المهمة التي تعينا كذلك على فهم هذه التعبيرات ، وهذه المفاهيم هي المفهوم Connotation والمأصدق Denotation .

نقصد بالمفهوم المعنى الكلي الذي يحمل على أفراد معينة . ونقصد

بالمصدق الثالثة أو مجموعة الاشياء أو الافراد التي يحمل عليها + والمحمول في نظرية ارسسطو المنطقية هو المفهوم بالمعنى الذي قدمناه ، أما المصدق فهو الموضوع + ومن جهة ثانية نجد ارسسطو يحدد التعبير « أ » مقوله على كل ب » و « أ » غير مقوله على شيء من ب » ، فقولنا « أ » مقوله على كل ب » معناه ان الحد ب متضمن ككل في الحد أ » وبعبارة اخرى : ان ب حد مستتر في الحد أ » . وكذلك الامر بالنسبة للصيغة المنطقية « أ » غير مقوله على شيء من ب » حيث ان الحد ب مستتر في الحد أ » ، لأن القول على الموضوع يشمل جميع افراده + وعلى هذا الاساس يكون الاستترار في الكلية السالبة والموجبة ، لأن القول على الموضوع في الحالتين يشمل جميع الافراد بدون استثناء . فالحد المستتر في اذن هو حد يكون القول عليه شاملاً لجميع افراد ما صدقه .

اما اذا كان القول لا يشمل جميع افراد الحد ، فاننا نقول ان هذا الحد غير مستتر + ومن الامثلة على ذلك الجزئية الموجبة « أ » مقوله على بعض ب » والجزئية السالبة « أ » غير مقوله على بعض ب » . ففي كلتا الحالتين نجد ان الحد ب غير متضمن ككل في الحد أ » . وبعبارة اخرى ان القول على الحد ب لا يشمل جميع افراده .

نستخلص مما تقدم ان الموضوع في الكلية الموجبة والسالبة يكون مستتر قـا ، بينما لا يكون كذلك بالنسبة للجزئية الموجبة والسالبة . وعلى هذا الاساس ستحلـ الآن ضروب الشكل الاول فقط من ناحية الاستترار وعدهـه .

١٤٠ - وأول هذه الضروب التي يبحثها ارسسطو هو قياس Barbara حيث يحدده كما يأتي :-

« اذا كانت أ مقوله على كل ب وكانت ب تقال على كل ج ، فمن الاضطرار أن تقال أ على كل ج »^(١) .

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١١٣

1) An. Pr. A 4, 25b

ويمكنا الآن أن نحلل هذا القول إلى المبادئ المنطقية الآتية :-

١- يتألف هذا الضرب من ثلاثة حدود مرتبة كما يأتي :-

الحد الأوسط مستغرق في الحد الأكبر كل ب هو أ

الحد الأصغر مستغرق في الحد الأوسط كل ج هو ب

الحد الأصغر مستغرق في الحد الأكبر كل ج هو أ

٢- يتألف هذا الضرب من ثلاث قضايا هي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية موجبة ونرمز لها ب A

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة ونرمز لها ج A

النتيجة وهي كلية موجبة ونرمز لها ج A

٣- يحتوي هذا الضرب كغيره من الضروب القياسية التالية على ثوابت

منطقية هي :-

الاعطف كرابطة بين مقدمتين *

الازمام كرابطة ضرورية بين المقدمات والنتيجة *

٤١- ويحدد ارسالتو الشكل المنطقي للضرب الثاني من الشكل

الأول وهو Celarent كما يأتي : « وأيضاً إن كانت أ غير مقوله على كل شيء من ب وكانت ب تقال على كل ج ، فإن أ لانقال على شيء من ج »^(١) .

ويمكنا تحليل هذا القول إلى عناصره المنطقية كما أسلفنا مع الاحتفاظ

بالاختلافات الناتجة عن اختلاف الكلم والكيف في المقدمة الكبرى والنتيجة :

١- يتألف هذا الضرب من حدود ثلاثة مرتبة كما يأتي :-

الحد الأوسط مستغرق في الحد الأكبر لا واحد من ب هو أ

الحد الأصغر مستغرق في الحد الأوسط كل ج هو ب

الحد الأصغر مستغرق في الحد الأكبر لا واحد من ج هو أ

٢- يتألف هذا الضرب من ثلاث قضايا هي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية سالبة ب E

1) Ibid., A 4, 26a

(١) المصدر السابق ص ١١٤

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة ج A ب

النتيجة وهي كلية سالبة ج E أ

١٤٢ - كما يذكر ارسطو ضرورة قياسية اخرى للشكل الاول فيها احدى المقدمتين جزئية والاخرى كلية ، فيحدد الضرب القياسي Darii الذي فيه المقدمة الكبرى كلية موجبة والصغرى جزئية موجبة والنتيجة جزئية موجبة (AII) كما يأتي :-

« ومثال ذلك ان أ موجودة في كل ب ، و ب في بعض ج . فان كان ماقيل أولاً في الحدود الكلية جثراً ، فمن الاضطرار أن تكون أ موجودة لبعض ج »^(١) .

وتحليل هذا القول يوصلنا الى العناصر المنطقية الآتية لهذا الضرب :-

١- يتالف ضرب Darii لغيره من ثلاثة حدود مرتبة الآتي :-

الحد الاوسط مستترق في الحد الاكبر كل ب هو أ

الحد الاصغر غير مستترق في الحد الاوسط بعض ج هو ب

الحد الاصغر غير مستترق في الحد الاكبر بعض ج هو أ

٢- يتالف هذا الضرب من ثلاث قضايا مرتبة كما يأتي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية موجبة ب A أ

المقدمة الصغرى وهي جزئية موجبة ج I ب

النتيجة وهي جزئية موجبة ج I أ

١٤٣ - أما الضرب الآخر والآخر الذي يذكره ارسطو في الشكل الاول فيتالف من مقدمة كلية سالبة ومقدمة اخرى جزئية موجبة ونتيجة جزئية سالبة (EIO) واسم هذا الضرب هو Ferio ويحدده المعلم الاول بقوله الآتي :- « وأيضاً ان لم تكن أ موجودة في شيء من ب وكانت ب موجودة في بعض ج ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير مقولة على بعض ج »^(٢) .

وتحليل هذا القول يدلنا على العناصر المنطقية الآتية :-

1) Ibid.

(١) المصدر السابق ص ١١٥

2) Ibid.

(٢) المصدر السابق ص ١١٥

١- يتألف ضرب Ferio من ثلاثة حدود مرتبة كالتالي :-
الحد الاوسط مستترق في الحد الاكبر لا واحد من ب هو أ
الحد الاصغر غير مستترق في الحد الاوسط بعض ج هو ب
الحد الاصغر غير مستترق في الحد الاكبر بعض ج ليس أ

٢- أما القضايا التي يتألف منها هذا الضرب فهي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية سالبة ب E أ

المقدمة الصغرى وهي جزئية موجبة ج I ب

التباحة وهي جزئية سالبة ج O أ

١٤٤- أما الصيغة المنطقية بالهيئة الرمزية لهذه الضروب الاربعة فيمكنا أن نضعها كما يأتي حتى نعتبر أ الحد الاكبر وب الحد الاوسط و ج الحد الاصغر :-

الضرب الاول ب A أ ج A ب ← ج A أ Barbara

الضرب الثاني ب E أ ج A ب ← ج E أ Celarent

الضرب الثالث ب A أ ج I ب ← ج I أ Darii

الضرب الرابع ب E أ ج I ب ← ج O أ Ferio

١٤٥- وإلى جانب هذه الضروب القياسية الاربعة التي يذكرها ارسطو في كتاب التحليلات الأولى ، نستطيع أن نضيف أقيسة أخرى صحيحة تعتبرها ضرباً قياسة من الشكل الاول ، وهذه الأقيسة هي Celaront , Barbari .

أما العناصر المنطقية المكونة لضرب Barbari فهي كما يأتي :-

١- يتألف هذا الضرب من ثلاثة حدود مرتبة كما يأتي :-

الحد الاوسط مستترق في الحد الاكبر كل ب هو أ

الحد الاصغر مستترق في الحد الاوسط كل ج هو ب

الحد الاصغر غير مستترق في الحد الاكبر بعض ج هو أ

٢- أما القضايا التي تتألف هذا الضرب فهي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية موجبة ب A أ

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة ج A ب

النتيجة وهي جزئية موجبة ج I أ

ومن هذا التحليل يظهر ان قياس *Barbari* لا يختلف عن ضرب *Barbara* الا في النتيجة حيث تكون فيه جزئية موجبة بينما هي كلية موجبة في *Barbara*. أما صيغته الرمزية فهي :-

الضرب الخامس : ب A أ ج A ب ← ج I أ
Barbari

١٤٦ - أما الضرب السادس فلا يختلف عن قياس Celarent اللهم الا في النتيجة ، حيث تكون فيه جزئية سالبة ، وكلية سالبة في Celarent لهذا فان المانطقة أعطوه اسم Celaront أو بايجاز (EAO) أما العناصر المنطقية المؤلفة لهذا الضرب فيكون ترتيبها كما يأتي :-

١- يتالف ضرب Celarort من ثلاثة حدود مرتبة كما يأتي :-
الحد الاوسط مستترق في الحد الاعلى لا واحد من ب هو أ
الحد الاصغر مستترق في الحد الاوسط كل ج هو ب
الحد الاصغر غير مستترق في الحد الاعلى بعض ج ليس أ

٢- ويتألف هذا الضرب كغيره من ثلاث قصايا هي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية سالبة ب E أ

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة ج A ب

النتيجة وهي جزئية سالبة ج O أ

وعلى هذا الاساس تكون الصيغة الرمزية لهذا الضرب كما يأتي :-

الضرب السادس : ب E أ ج A ب ← ج O أ
Celaront

ب) ضروب الشكل الثاني

١٤٧ - يتميز الشكل الثاني عن الشكل الاول بأن الحد الاوسط فيه متقول أو محمول على الحدين الآخرين . ولهذا الشكل ضروب قياسية معينة يذكر ارسطو منها أربعة ، وينبأ بحثه المنطقي لهذا الشكل بذلك الاقسسة الكلية فيقول « ومثال ذلك ان ب ليست موجودة في شيء من أ

وموجودة في كل شيء من جـ ، فليست أـ في شيء من جـ »^(١) .

يتألف هذا القول من العناصر المنطقية الآتية :-

المقدمة الأولى وهي كليلة سالبة : لا واحد من أـ هو بـ A E B

المقدمة الثانية وهي كليلة الموجبة : كل جـ هو بـ جـ A B

النتيجة وهي كليلة سالبة : لا واحد من جـ هو أـ جـ A E A

وبناء على ذلك يكون الشكل الرمزي لهذا القياس كالتالي :-

الضرب الأول : أـ E B A جـ A B ← جـ A Cesare

١٤٨ - والى جانب هذا الضرب من الشكل الثاني يذكر ارسسطو ضربا

نياسيا آخر فيه المقدمة الأولى كليلة موجبة والمقدمة الثانية كليلة سالبة

والنتيجة كليلة سالبة ، ولقد أعطاه المناطقة الاسم اللاتيني Camestres

أو بايجاز (AEE) . ويحدد ارسسطو هذا الضرب بقوله : « وأيضاً إن

كانت بـ موجودة في كل شيء من أـ وغير موجودة في شيء من جـ ، فإن جـ

غير موجودة في شيء من أـ »^(٢) . أما تحليل هذا القول من الوجهة المنطقية

فهو كما يأتي :-

المقدمة الأولى وهي كليلة موجبة كل أـ هو بـ A E B

المقدمة الثانية وهي كليلة سالبة لا واحد من جـ هو بـ جـ E B

النتيجة وهي كليلة سالبة لا واحد من جـ هو أـ جـ E A

وعلى هذا الاساس تكون الصيغة المنطقية لهذا الضرب كما يأتي :-

الضرب الثاني : أـ A B A E B ← جـ A Camestres

١٤٩ - وبعد أن يذكر ارسسطو هذه الضروب أو الاقيسة الكلية من الشكل

الثاني نجده ينتقل الى الاقيسة الجزئية تماماً كما فعل عند بحثه لاقيسة

الشكل الأول ، فيحدد الضرب الثالث وهو Festino أو بايجاز (EIO)

1) An. Pr. A 4, 26a

(١) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١١٩

2) Ibid., A 5, 27a

(٢) المصدر السابق ص ١١٩

يقوله :

« مثال ذلك انه ان كانت ب غير موجودة في شيء من أ ، موجودة في بعض ج ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض ج »^(١) .
وتحليل هذا القول يدلنا على وجود العناصر المنطقية الآتية :-
المقدمة الاولى وهي كلية سالبة لا واحد من أ هو ب A E ب
المقدمة الثانية وهي جزئية موجبة بعض ج هو ب ج I ب
النتيجة وهي جزئية سالبة بعض ج ليس أ ج O A
وبناء على ذلك تكون قد حصلنا على الصيغة المنطقية الآتية بعد ربط القضايا الثلاث السالفة الذكر بالتوابع المنطقية الضرورية في القياس :-

الضرب الثالث : A E ب A ج I ب ← ج O A Festino

١٥٠ - ويدرك ارسيلو الضرب الرابع من الشكل الثاني الذي يتميز عن غيره بأنه يتالف من مقدمة كلية موجبة وآخرى جزئية سالبة ونتيجة جزئية سالبة كذلك . وقد اعطي لهذا الضرب الاسم اللاتيني Baroco أو بایجاز (AOO) . وقد حدد ارسيلو شكله بقوله : « وأيضاً ان كانت ب موجودة في كل شيء من أ وغير موجودة في بعض ج ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض ج »^(٢) .

يتالف هذا القول من المبادئ المنطقية الآتية :-

المقدمة الكبرى وهي كلية موجبة كل أ هو ب A A ب
المقدمة الصغرى وهي جزئية سالبة بعض ج ليس ب ج O ب
النتيجة وهي جزئية سالبة بعض ج ليس أ ج O A
أما الشكل الرياضي لهذا الضرب فهو :-

الضرب الرابع : A A ب A ج O ب ← ج O A Baroco

١٥١ - والى جانب هذه الضروب الاربعة من الشكل الثاني تضيف ضربين آخرين هما Cesaro و Camestrop حيث يتالف الاول

1) Ibid.

(١) المصدر السابق ص ١٢٠

2) Ibid., A 5, 27a

(٢) المصدر السابق ص ١٢١

من كلية سالبة وكلية موجبة ونتيجة هي جزئية سالبة (EAO) .^٤ ويتألف الثاني من كلية موجبة واخرى سالبة ونتيجة جزئية سالبة (AOE) .
يتتألف ضرب Cesaro من العناصر المنطقية الآتية :-

المقدمة الكبرى وهي كلية سالبة لا واحد من أ هو ب $A \rightarrow B$

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة كل ج هو ب $\leftarrow B \rightarrow A$

النتيجة وهي جزئية سالبة بعض ج ليس أ $\neg A \rightarrow \neg B$

وبهذا يكون شكل هذا الضرب الرمزي كما يأتي :-

الضرب الخامس : $\neg A \rightarrow \neg B \rightarrow \neg C \rightarrow \neg D$ Cesaro

- ١٥٢ - أما ضرب Camestrop فيحتوي على العناصر المنطقية الآتية :-

المقدمة الكبرى وهي كلية موجبة كل أ هو ب $A \rightarrow B$

المقدمة الصغرى وهي كلية سالبة لا واحد من ج هو ب $\leftarrow B \rightarrow A$

النتيجة وهي جزئية سالبة بعض ج ليس أ $\neg A \rightarrow \neg B$

أما الشكل الرياضي لهذا الضرب فهو :-

الضرب السادس $\neg A \rightarrow \neg B \rightarrow \neg C \rightarrow \neg D$ Camestrop

ج) ضروب الشكل الثالث

- ١٥٣ - يتميز الشكل الثالث عن الاشكال القياسية المقدمة بأن الحد الاوسط فيه محمول عليه بحدفين آخرين . ولهذا الشكل كغيره من الاشكال القياسية الاخرى ضروب قياسية معينة يذكرها ارسسطو كلها . ويحدد المعلم الاول صورة الضرب الاول من الشكل الثالث بقوله : « فاذا كانت كلية وكانت أ و ج موجودتين في كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون أ في بعض ج »^(١) .

نجد في هذا الضرب ان المقدمات فيه كليات موجبة ، في حين تحصل منها على نتيجة جزئية موجبة بالضرورة . وهذا يعني ان اشتتقاق كلية موجبة من كليات موجبة في الشكل الثالث لا يكون بالزام ضروري . وهذا ما يجعل هذا القیاس بهذا النحو غير منطقي ، لأن منطقة الاقسسة تكمن في الضرورة

1) Ibid., A 6, 28a

(١) المصدر السابق ص ١٢٥

الالزامية بين المقدمات والنتيجة ، فإذا انتفت هذه العلاقة الالزامية لم يبق
القياس صحيحاً من الناحية الشكلية والمنطقية .

فالضرب الاول من الشكل الثالث يتكون من مقدمتين كل منها كلية
موجبة ونتيجة جزئية موجبة ، وعليه يكون اسمه باللاتينية Darapti
أو بایجاز (AAI) أما تحليل هذا الضرب فيكون كما يأتي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية موجبة كل ب هو أ ب A أ

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة كل ب هو ج ب A ج

النتيجة وهي جزئية موجبة بعض ج هو أ ج I أ

وتكون الصيغة الرياضية تبعاً لهذا التحليل كما يأتي :-

الضرب الاول : ب A ب A ج ← ج I أ Darapti

١٥٤ - أما الضرب الثاني من الشكل الثالث فيتكون من مقدمة كلية سالبة
وآخرى كلية موجبة ونتيجة هي جزئية سالبة ، واسم هذا الضرب باللاتينية
Felapton أو بایجاز (EAO) ، ويحدد ارسطو صيغته المنطقية بقوله :
« وان كانت ج موجودة في كل ب و أ غير موجودة في شيء منها ، فإنه قد
يكون قياس ان أ غير موجودة في بعض ج اضطراراً »^(١) . ولذلك نحلل
هذا الضرب الى مكوناته المنطقية بالترتيب ونضع صورته المنطقية ، يجب أن
يراعي ترتيب القضايا والحدود في هذا القياس لأن فيه تقديمًا وتأخيرًا في
المقدمات ، فالمقدمة الثانية وهي مقدمة (ب أ) يجب أن تكون اولى والمقدمة
الاولى وهي مقدمة (ب ج) يجب أن تكون الثانية ، وعليه تكون النتيجة
كما يأتي :-

المقدمة الكبرى وهي كلية سالبة لا واحد من ب هو أ ب E أ

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة كل ب هو ج ب A ج

النتيجة وهي جزئية سالبة بعض ج ليس أ ج O أ

وتكون الصيغة الرياضية تبعاً لهذا التحليل كما يأتي :-

الضرب الثاني : ب E ب A ج ← ج O أ Felapton

1) Ibid.

(١) المصدر السابق ص ١٢٥

١٥٥ - وللشكل الثالث ضروب قياسية اخرى فيها احدى المقدمتين جزئية موجبة او سالبة ؟ كما تختلف المقدمة الاخرى الكلية فهي اما موجبة او سالبة . كما تجدر الاشارة هنا الى أن ارسسطو لم يذكر ضرباً قياسياً صحيحاً في جميع المقدمات جزئية ، اذ لابد من أن تكون مقدمة واحدة على الاقل كلية موجبة كانت اما سالبة . والضرب الثالث من الشكل الثالث يتميز بأنه يتالف من مقدمة جزئية موجبة وآخرى كلية موجبة ونتيجة هي جزئية موجبة ، أما اسمه باللاتينية فهو Disamis أو بایجاز (IAI) . ويحدد ارسسطو صيغة هذا الضرب المنطقية بقوله : « وذلك ان كانت ج موجدة في كل ب وأ موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون أ في بعض ج »^(١) وتحليل هذا القول يعطي النتائج الآتية :-

المقدمة الكبرى وهي جزئية موجبة بعض ب هو أ ب I أ

المقدمة الصغرى وهي كلية موجبة كل ب هو ج ب A ج

النتيجة وهي جزئية موجبة بعض ج هو أ ج I أ

اما الشكل الرياضي لهذا الضرب فهو :-

الضرب الثالث : ب I أ ب A ج ← ج I أ Disamis

١٥٦ - ويمكن أن تكون المقدمة الكبرى في الشكل السابق كلية موجبة والمقدمة الصغرى جزئية موجبة والنتيجة جزئية موجبة ويسمى هذا الضرب أو بایجاز (AII) . • أما صيغته المنطقية فيحدد لها ارسسطو بقوله : « وأيضاً ان كانت ج موجدة في بعض ب وكانت أ موجودة في كل شيء من ب ، فمن الاضطرار أن تكون أ موجودة في بعض ج »^(٢) . • يظهر من هذا القول ان ارسسطو قد كذلت المقدمة الثانية فجعلها اولى وأخر المقدمة الاولى فجعلها ثانية تماماً كما فعل في قياس Disamis . • وللهذه الطريقةفائدة منطقية في البرهان ، ولقد أدرك ارسسطو منطقية هذا العمل فاستعمله في رد الاقيسة والبرهنة عليها ، وسوف نجد أهمية هذا العمل بوضوح في

1) Ibid., A 6, 28b

(١) المصدر السابق ص ١٢٦

2) Ibid.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦

الفصل القادم من هذا البحث . أما الآن فسوف تتبع الطريقة التحليلية نفسها التي سبق واستعملناها في السابق لتعرف على الشكل الرياضي للضرب القياسي :

المقدمة الكبرى وهي كلية موجة كل ب هو A ب A
 النتيجة وهي جزئية موجة بعض ج هو A ج I
 المقدمة الصغرى وهي جزئية موجة بعض ب هو ج ب I ج
 وبذلك نحصل على الشكل الرياضي لهذا الضرب بعد ربط القضايا أسلات بالثوابت أو بالروابط القياسية المعروفة وهي العطف والالزام :
 الضرب الرابع : ب A ب I ج \leftarrow ج I Datisi

١٥٧ - كما يذكر ارسسطو الى جانب هذين الضربين المذكورين يحتويان على مقدمة كلية موجة وآخرى جزئية موجة ضررين آخرين تكون فيما أحدي المقدمتين كلية موجة أو سالبة ومقدمة آخرى جزئية سالبة أو موجة . وأول هذه الآقىسة يتتألف من مقدمة كبرى جزئية سالبة ومقدمة صغرى كلية موجة ونتيجة هي جزئية سالبة ، ويسمى هذا الضرب عادة Bocardo او بایجاز (OAO) ، ويحدده ارسسطو بقوله : « وذلك ان كانت ج موجودة في كل ب وكانت أ غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض ج »^(١) . فإذا عكسنا وضع المقدمات كما فعلنا في السابق ، فأننا سنحصل بطبيعة الحال على الترتيب المنطقي الآتى :-

المقدمة الكبرى وهي جزئية سالبة بعض ب ليس A ب O
 المقدمة الصغرى وهي كلية موجة كل ب هو ج ب A ج
 النتيجة وهي جزئية سالبة بعض ج ليس A ج O
 يظهر من هذا التحليل انه ان كانت احدى المقدمتين سالبة ، فمن الضروري أن تكون النتيجة سالبة كذلك . وهذه الحقيقة المنطقية تتطبق على جميع الآقىسة التي فيها مقدمة سالبة كلية أو جزئية . أما الشكل الرياضي لهذا الضرب فهو :-

(١) المصدر السابق ص ١٢٧

1) An. Pr. A 6, 28b

الضرب الخامس : بـ ٥ أـ ٨ بـ A جـ ← جـ ٥ أـ Bocardo

١٥٨ - أما الضرب السادس والأخير من أقىسة الشكل الثالث فيتميز بكونه يتالف من كلية سالبة وجزئية موجبة كمقدمات ، ومن جزئية سالبة كتيبة ، ويسمى هذا الضرب باسمه اللاتيني Ferison أو بایجاز (EIO) أما صيغته المنطقية فيحددها ارسطو بقوله : « وذلك ان كانت أ غير موجودة في شيء من بـ و جـ موجودة في بعضها ، فإن أـ غير موجودة في بعض جـ »^(١) . أما العناصر المنطقية المتضمنة في هذا القول فيمكن الكشف عنها بالتحليل المنطقي الذي استعملناه مع جميع الضروب القياسية وذلك معرفة الشكل المنطقي وتركيه :-

المقدمة الكبرى وهي كلية سالبة لا واحد من بـ هو أـ بـ E
المقدمة الصغرى وهي جزئية موجبة بعض بـ هو جـ بـ I
النتيجة وهي جزئية سالبة بعض جـ ليس أـ جـ ٥
وبناء على ذلك يكون الشكل المنطقي لهذا الضرب كما يأتي :-
الضرب السادس : بـ E أـ ٨ بـ I جـ ← جـ ٥ Ferison

٤) ضروب الشكل الرابع

١٥٩ - ذكرنا في الفقرة ١٣٧ من هذا الفصل ان الشكل الرابع ينسب الى جالينوس ، ولما كان هذا الشكل من بين الاشكال التي تذكرها كتب المقطع قدديها وحديثها ، فرقنا دراسة هذا الشكل بضروب القياسية المختلفة . يتميز الشكل الرابع عن الاشكال القياسية الاخرى بأن الحد الاوسط فيه يكون محمولاً في المقدمة الكبرى وموضوعاً في المقدمة الصغرى تماماً عكس ظهور الحد الاوسط في الشكل الاول حيث يكون موضوعاً في المقدمة الكبرى ومحمولاً في الصغرى . أما الطريقة التي نستخدمها الآن في عرض الضروب القياسية للشكل الرابع فهي أن نعطي الصيغة اللغوية على نحو ما عمل ارسطو ثم نحوال هذه الصيغة اللغوية الى الشكل الرياضي للضرب الذي هو قيد البحث .

١٦٠ - يتالف الضرب الاول من الشكل الرابع من مقدمة كبيرة هي كلية موجبة ومن مقدمة صغيرة هي كلية موجبة ونتيجة هي جزئية موجبة ،

1) Ibid.

(١) المصدر السابق ص ١٢٨

وسمى هذا الضرب باللاتينية Bramantip أو بایجاز (AAI) وهذا نصه : « اذا كانت ب محمولة على كل أ وكانت ج محمولة على كل ب ، فمن الضروري أن تكون أ محمولة على بعض ج . المقدمة الكبرى وهي كلية موجة كل أ هو ب A ب المقدمة الصغرى وهي كلية موجة كل ب هو ج ب A ج التسليمة وهي جزئية موجة بعض ج هو أ ج I أ أما شكل هذا الضرب الرياضي فهو :-

الضرب الاول : أ A ب A ب A ج ← ج I أ Bramantip

١٦١ - أما الضرب الثاني من الشكل الرابع فيكون من قضايا هي : من مقدمة كبيرة هي كلية موجة ، ومقدمة صغيرة وهي كلية سالبة ، والنتيجة هي كلية سالبة ، أما اسمه باللاتينية فهو Camenes أو بایجاز (AEE) وصيغته المنطقية كما يأتي : اذا كانت ب محمولة على كل أ وكانت ج غير محمولة على شيء من ب ، فمن الضروري أن تكون أ غير محمولة على شيء من ج .

المقدمة الكبرى وهي كلية موجة كل أ هو ب A ب المقدمة الصغرى وهي كلية سالبة لا واحد من ب هو ج ب E ج التسليمة وهي كلية سالبة لا واحد من ج هو أ ج E أ أما شكله الصوري فهو :-

الضرب الثاني : أ A ب A ب E ج ← ج E أ Camenes

١٦٢ - والضرب الثالث المعروف ب Dimaris فتألف من مقدمة كبيرة جزئية موجة ومقدمة صغيرة هي كلية موجة ونتيجة هي جزئية موجة . أما نصه المنطقي فهو : اذا كانت ب محمولة على بعض أ وكانت ج محمولة على كل ب ، فمن الضروري أن تكون أ محمولة على بعض ج .

اذا بعض أ هو ب مقدمة جزئية موجة أ I ب وكل ب هو ج مقدمة كلية موجة ب A ج فان بعض ج هو أ نتنيجة جزئية موجة ج I أ

وعلى هذا الاساس يكون شكل هذا الضرب الرياضي كما يأتي :-

الضرب الثالث : $A \leftarrow B A \leftarrow B I$ Dimaris

١٦٣ - أما الضرب الرابع من الشكل الرابع فله مقدمة كبيرة سالبة و مقدمة صغيرة كثيرة موجة والنتيجة جزئية سالبة ، ويسمى عادة Fesapo أو بايجاز (EAO) ، وصيغة هذا الضرب المنطقية كما يأتي : اذا كانت ب غير محمولة على شيء من أ و كانت ج محمولة على كل ب ، فمن الضروري أن تكون أ محمولة على بعض ج . ويتناقض هذا القول من العناصر المنطقية الآتية :-

اذا لا واحد من أ هو ب مقدمة كثيرة سالبة أ E ب

وكل ب هو ج مقدمة كثيرة موجة ب A ج

فان بعض ج ليس أ نتيجة جزئية سالبة ج O A

وبذلك يصبح شكل هذا الضرب القياسي كما يأتي :-

الضرب الرابع : $A \leftarrow B A \leftarrow B I \leftarrow J O A$ Fesapo

١٦٤ - كما يتضمن الضرب الخامس من الشكل الرابع مقدمة كبيرة كثيرة سالبة و مقدمة صغيرة موجة و نتيجة جزئية سالبة ، واسم هذا الضرب Fresison . أما صيغته المنطقية فهي : اذا كانت ب غير محمولة على شيء من أ و كانت ج محمولة على بعض ب ، فمن الضروري أن تكون أ غير محمولة على بعض ج . وتبعاً للتحليل المنطقي لهذا القول تحصل على المقومات المنطقية الآتية :-

اذا لا واحد من أ هو ب مقدمة كثيرة سالبة أ E ب

و بعض ب هو ج مقدمة جزئية موجة ب I ج

فان بعض ج ليس أ نتيجة جزئية سالبة ج O A

وهذه هي الصيغة الرياضية لهذا الضرب :-

الضرب الخامس : $A \leftarrow B A \leftarrow B I \leftarrow J O A$ Fresison

١٦٥ - وضرب Camenop لا يختلف عن قياس Camenes الا في النتيجة ، حيث هي جزئية سالبة في الضرب السادس وكلية سالبة في الضرب

الثاني . وصيغة هذا الضرب المطلقة هي : اذا كانت ب محمولة على كل أ
و كانت ج غير محمولة على شيء من ب ، فمن الضروري أن تكون أ غير
محمولة على بعض ج . وهذا يعني ان الضرب المذكور يتحلل كما يأتي :-
اذا كل أ هو ب مقدمة كلية موجبة أ A ب

ولا واحد من ب هو ج مقدمة كلية سالبة ب E ج

فإن بعض ج ليس أ نتيجة جزئية سالبة ج ٥ أ

الضرب السادس : أ A ب E ج ← ج ٥

Camenop

الفصل الرابع

نظريّة البرهان

تمهيد :

١٦٦ - نقصد بنظرية البرهان النظام المنطقى الاستدلالي والطريقة البرهانية التي يستخدمها ارسسطو في نظرية القياس . أما المشكلة التي يعالجها ارسسطو في هذا الباب فهي كيفية رد الاقسسة الصحيحة أو المتبعة الى أقل عدد من الاقسسة ، بحيث يؤخذ هذا العدد القليل بمثابة أوليات أو بديهيات البرهان . كما لا يخفى على دارسي المنطق الرياضي انه من بين الاعمال المنطقية المهمة يتجلى في اخضاع المبادئ أو البديهيات الى أقل عدد ممكن ، بحيث تستطيع بواسطته هذا العدد أن يبرهن على جميع القضايا الصحيحة . ولقد أدرك ارسسطو هذه الحقيقة المنطقية ، واتبعها كذلك في دراساته في القياس .

ورد الاقسسة والطريقة البرهانية التي أوجدها ارسسطو لها حق من أهم الانجازات المنطقية ، لأن ارسسطو لم يستعن بالمعاني للبرهان على صحة القياس ، بل انه استعان بالشكل فقط ؛ وهذه الميزة جعلت من المنطق ذو طبيعة رياضية ، لأن الرياضيات البحتة تهتم بالرموز والاشكال والبرهنة دونها حاجة الى المعاني . وبالاضافة الى كل ما تقدم نجد ان هذه الطريقة المبتكرة لها الاولى من نوعها ، فلم يسبق ارسسطو أحد في عمل وتطبيق هذه الطريقة . وغايتها في هذا الفصل هي أن نتعرف على الخصائص المنطقية وكيفية البرهنة .

١ - أسس البرهان

١٦٧ - تشمل دراستنا لأسس البرهان موضوعات معينة هي :-

أ - الأفكار الاولية

ب - القضايا القياسية

ج - القوانين الاستنتاجية في الاستدلال

أ) الافكار الاولية

١٦٨ - يتميز منطق ارسطو بأنه منطق حدود ، ولكن ارسطو يستخدم في الوقت نفسه منطقة آخر هو منطق القضايا خاصة عندما يريد أن يرجع بعض الاقيسة من الاشكال الأخرى إلى أقيسة الشكل الأول ، أو عندما يرجع الاقيسة الجزئية من الشكل الأول إلى الاقيسة الكلية من الشكل نفسه . ولقد اتضح لنا من الدراسات المتعقبة السابقة ان الحدود عند ارسطو هي الموضوع والمحمول ، ولقد عرفها كما عرف القضية ، وميز بين الترابط والتواتب المتعقبة ، لذا فمن الضروري أن نصف الافكار الاولية منطق ارسطو في القياس الحتمي الى ثلاثة أقسام هي :-

١- التغيرات وهي الموضوع والمحمول باعتبارها حدود ، والقضية باعتبارها متغير قضايا .

٢- التواتب المتعقبة وهي A , E , I , O

٣- الروابط وهي العطف ∧ ، والازام ← والنفي —
فمن الحدود والتواتب المتعقبة تتألف قضايا منطق ارسطو البسيطة ، ومن القضايا البسيطة تتألف القضايا المركبة بواسطة العطف والازام حيث يتكون الشكل المنطقي العام للاقيسة الذي شترك فيه جميع الضروب القياسية الصحيحة .

ب) القضايا القياسية

١٦٩ - وبعد أن استعرضنا في الفصل السابق الضروب القياسية الصحيحة للأشكال الاربعة ، ننتقل الآن الى موضوع تقسيم الاقيسة في النظرية البرهانية . فلقد افترض ارسطو بعض الاقيسة لتكون بديهيات لا تحتاج الى برهان ، وقد دعاها باسم الاقيسة الكاملة (انظر تعريف ٣٨) ، ثم برهن الاقيسة المتبقية باعتبارها أقيسة ناقصة أو غير كاملة (انظر تعريف ٣٩) .
ويمكنا الآن تلخيص طريقة بخطوتين :-

١- افترض ارسطو الضروب القياسية الاربعة من الشكل الأول

باعتبارها بديهيات أو أقىسة كاملة^(١) .

ـ نـ حـاـوـلـ اـخـضـاعـ أوـ تـقـلـيـصـ عـدـدـ الـبـدـيـهـيـاتـ ،ـ وـذـلـكـ بـالـبـرـهـانـ عـلـىـ الـاقـىـسـةـ الـجـزـئـيـةـ مـنـ الشـكـلـ الـأـوـلـ بـعـدـ أـنـ اـسـتـعـانـ بـقـاتـيـونـ مـنـطـقـيـ^(٢) .

ولقد اختار ارسطو أول الامر الضروب القياسية الاربعة من الشكل الاول كبدويهيات وهي Ferio Darii Celarent Barbara فبرهنت الاقىسة المتبقية من الاشكال الاخرى بهذه الاقىسة الكاملة . ولكن ارسطو ينتقل ثانية ويرهن على الاقىسة الجزئية من الشكل الاول وهي Ferio Darii ، فيرجعها الى الاقىسة الكلية من الشكل الثاني التي ترتفع بدورها الى الاقىسة الكلية من الشكل الاول . وبذلك يكون النظام المنطقي للقياس مؤلفاً من بديهيتين مع بعض القوانين المنطقية المساعدة في العملية الاستدلالية او البرهانية . وبعبارة اخرى : تعتبر الاقىسة الآتية مبرهنتاً أو أقىسة ناقصة .

Celaront Barbari Ferio Darii من الشكل الاول :

ويمكن اضافة أقىسة صحيحة اخرى الى هذه الضروب وذلك بعكس حدود النتائج وهذه الضروب هي :

ب A آ ج E ب ← آ ج

ب I آ ج E ب ← آ ج^(٣)

ولقد ذكر ارسطو ضروب قياسية اخرى من الشكل الاول في مكان آخر من التحليلات الاولى (المقالة الثانية) هي :-

ب A آ ج A ب ← آ ج

ب A آ ج I ب ← آ ج

ب E آ ج A ب ← آ ج^(٤)

1) An. Pr. A 4, 26b ص ١١٨ منطق ارسطو (التحليلات الاولى)

2) Ibid., A 7, 29b المصدر السابق ص ١٣١

3) Ibid., A 7, 29a المصدر السابق ص ١٣٠

4) Ibid., B 1, 53a المصدر السابق ص ٢٢٩

من الشكل الثاني :
Festino 'Camestres ' Cesare
Camestrop ' Cesaro ' Baroco

ويمكنا تطبيق طريقة ارسطو التي استعملها في الشكل الاول وذلك
عكس النتائج ، ماعدى التسخة الجزئية السالبة لتحصل على الاقيصة الصحيحة
الآتية :-

فمن Cesare مثلاً نحصل على الضرب الآتي :-

$$\begin{array}{c} \text{أ} \\ \text{ب} \\ \text{أ} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{E} \\ \text{ب} \\ \text{A} \end{array}$$

ومن Camestres نحصل على ما يأتي :-

$$\begin{array}{c} \text{أ} \\ \text{ب} \\ \text{A} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{E} \\ \text{ب} \\ \text{ج} \end{array}$$

من الشكل الثالث :
Disamis ' Felapton ' Darapti
Ferison ' Bocardo ' Datisi

كما نحصل على الاقيصة الآتية عكس النتائج لكل من
Datisi , Disamis ' Darapti

$$\begin{array}{c} \text{ب} \\ \text{أ} \\ \text{ب} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{A} \\ \text{ب} \\ \text{ج} \end{array}$$

$$\begin{array}{c} \text{ب} \\ \text{I} \\ \text{ب} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{A} \\ \text{ب} \\ \text{ج} \end{array}$$

$$\begin{array}{c} \text{ب} \\ \text{أ} \\ \text{ب} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{A} \\ \text{ب} \\ \text{I} \end{array}$$

من الشكل الرابع :
Dimaris ' Camenes ' Bramantip
Camenop ' Fresison ' Fesapo

وبقلب نتائج الاقيصة الثلاثة الاولى نحصل على الضروب القياسية
الآتية :-

$$\begin{array}{c} \text{أ} \\ \text{ب} \\ \text{A} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{A} \\ \text{ب} \\ \text{ج} \end{array}$$

$$\begin{array}{c} \text{أ} \\ \text{ب} \\ \text{A} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{E} \\ \text{ب} \\ \text{ج} \end{array}$$

$$\begin{array}{c} \text{أ} \\ \text{I} \\ \text{ب} \end{array} \leftarrow \begin{array}{c} \text{A} \\ \text{ب} \\ \text{ج} \end{array}$$

وتعتبر هذه الضروب المشتقة في الاشكال الاربعة اقيمة ناقصة كذلك .

ج) القوانين الاستنتاجية في الاستدلال

١٧٠ - لقد تعرفنا على القوانين الاستنتاجية في عرضنا المنطقى لنظرية

القياس ، وما علينا الآن الا تعدادها حسب الترتيب :-

١) قوانين العكس المستخدمة في برهان الجزم وهي :-

$A \leftarrow B \rightarrow A$ قانون عكس الكلية الموجة

$A \leftarrow E \rightarrow A$ قانون عكس الكلية السالبة

$A \leftarrow I \rightarrow A$ قانون عكس الجزئية الموجة

٢) قانون عكس القضايا

$C \wedge L \leftarrow L \wedge C$

٣) قوانين نفي التقيض وهي التي يستخدمها ارسطو في تطبيق قوانين الخلف

- $(A \rightarrow B) \leftarrow A \rightarrow B$ قانون نفي الجزئية الموجة

- $(A \rightarrow B) \leftarrow A \rightarrow B$ قانون نفي الجزئية السالبة

٤) قوانين الخلف

$(C \wedge L \leftarrow M) \leftarrow (C \wedge M \leftarrow \neg L)$

$(C \wedge L \leftarrow M) \leftarrow (\neg M \wedge L \leftarrow \neg C)$

١٧١ - تستخدم القوانين الاستنتاجية في البرهنة على الاقيسة الناقصة ، وذلك بارجاعها الى البديهيات او الاقيسة الكاملة . ولابد او من الضروري أن نذكر هنا ان هذا البرهان ليس عشوائياً وكيفما اتفق ، بل انه يخضع في خطواته الى شروط منطقة مهمة يمكن اجمالها بما ياتي :-

١ - يجب أن تكون القضايا الداخلة في عملية البرهان أما بديهيات أو مبرهنات أو الائتين معاً .

٢ - لا يمكن أن تستنق قياساً فاسداً من قياس صحيح ، وهذا يعني ان كل خطوة برهانية يجب أن تكون صحيحة بذاتها .

٣ - يجب أن تكون القضية الاخيرة في البرهنة هي البديهية التي أرجعوا اليها البرهنة . وقد يأخذ البرهان طريقاً معاكساً وذلك بأن يبدأ بالبديهيات ونتهي بالبرهنة ، أي ان القضية الاخيرة في البرهان هي ما هو مطلوب اثباته في الاول . ولكن ارسطو يستخدم الطريقة الاولى وهي رد الاقيسة الناقصة الى الاقيسة الكاملة .

وإذا توفرت في البرهان هذه الشروط فأن يمقدورنا أن نبرهن فقط على الأقىسة الصحيحة ، بينما لا يمكن البرهان على الأقىسة التي ليس بين مقدماتها ونتائجها علاقة أو الزام ضروري . والى جانب هذه الطريقة يمكننا أن نضع بعض الشروط المهمة التي يجب أن تتوفر في الأقىسة الصحيحة .

٢- شروط الأقىسة الصحيحة

١٧٢- من الأمور المنطقية المهمة معرفة فيما إذا كانت القضايا المنطقية صحيحة عامة أو دائمة (Allgemeingültig) أم لا ، ومنطق ارسطو في القياس يتتألف من قضايا قياسية معينة يمكن إثبات صحتها الدائمة بالطرق الآتية :-

١ - وضع الشروط المنطقية التي يجب أن تتوفر في الأقىسة الصحيحة ، بحيث أن عدم توفر أحدها يؤدي إلى اعتبار الأقىسة فاسدة .

٢ - البرهنة أو رد الأقىسة الناقصة (البرهانات) إلى الأقىسة الس كاملة (البديهيات) كما اقترحها ارسطو

٣ - تفسير الأقىسة لغويًا ، وذلك بأن نعطي لمكونات القياس المتغيرة دلالات أو معانٍ ، فيصبح القياس منطوق لغوي يتكلم عن الأشياء . والقياس الصحيح في هذه الحالة هو تلك القضية القضية التي يكون تفسيرها في جمٍع الحالات صادقاً . وإذا لم يتوفّر هذا الشرط اعتُبر القياس كاذباً وغير صحيح .

وغايتها في هذا البحث أو الدراسة المنطقية أن نأخذ هذه الطرق بالبحث والتمحص ، فنبدأ هنا بالشروط التركيبة (اعتبارها تتعلق بتركيب القياس) التي يجب أن تتوفر في القياس الصحيح .

١٧٣- تتعلق شروط الأقىسة الصحيحة بالمواضي التركيبة للقياس ، لهذا فمن الأصلح أن نقسم هذه الشروط إلى أربع مجموعات ، بحيث يكون لكل مجموعة ناحية خاصة من القياس . أما هذه المجموعات فهي :

أ) مجموعة شروط المحدود وهي المجموعة الأولى

ب) مجموعة شروط القضايا وهي المجموعة الثانية

ج) مجموعة شروط الكيف وهي المجموعة الثالثة

د) مجموعة شروط الـ **الـ** وهي المجموعة الرابعة
 تتميز هذه المجموعات بأنها غير منفصلة الواحدة عن الأخرى ، بل
 تكون سلسلة كاملة تبدأ بالحدود وتنهي بالشكل القياسي ٠ ومن هذه
 الشروط ما هو جوهرى أولى لا يمكن الاستغناء عنه ، ومنها ما هو ثانوى
 يمكن الاستغناء عنه لأننا نستطيع أن نشق بعض الشروط التي هي ثانوية
 من الأولية ، كما ان الشروط الثانوية تعتمد على الشروط الجوهرية في
 وجودها ٠

أ) المجموعة الأولى

١٧٤- يكون القياس أو الضرب القياسي صحيحاً دائمًا أو عاماً إذا
 توفرت فيه شروط الحدود الآتية :-

١ - يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقاً في أحدي المقدمتين على الأقل ،
 وتوضيح هذا الشرط نستعين بالامثلة واستعراف حدودها ٠

إذا كل عراقي اسيوي
 وكل لباني اسيوي
 فإن كل (أو بعض) عراقي لباني ٠

ان هذا القياس غير صحيح ، لأننا تبعاً لمعيار التابع (فقرة ١٢٩)
 لانستطيع أن نشق قضية كاذبة من مقدمتين صادقين ٠ أما مصدر هذا الخطأ
 فيرجع إلى أن الحد الأوسط غير مستغرق في واحدة من المقدمتين على الأقل .
 وقد يكون لدينا قياس مستوى شروط الحدود من حيث الاستغراف الا انه
 لم يستوف بعد الشروط الأخرى ، فيعتبر أيضاً غير صحيح ٠ ويدرك
 ارسيلو استحالة تكون قياس صحيح من الشكل الثاني اذا كانت المقدمات
 كلتا موجبة ، وفيها الحد الأوسط غير مستغرق^(١) ٠

١٧٥- أما الشرط الثاني فيمكن وضعه بالصيغة المنطقية الآتية :-

٢ - اذا كان أحد الحدود مستغرقاً في النتيجة ، فلابد أن يكون مستغرقاً
 في المقدمة التي ظهر فيها ٠ وبعبارة أخرى : اذا ظهر أحد الحدود غير

(١) منطق ارسيلو (التحليلات الاولى) ص ١٢٠
 1) An. Pr. A 5, 27a

مستغرق في مقدمة قياسية ، فإنه يكون غير مستغرق في النتيجة .
وللوضيح هذا الشرط نأخذ الضرب الاول Darapti من الشكل
الثالث ، ولكننا نضع بدل الجزئية الموجبة كلية موجبة وندرس على
ضوء ذلك الشرط الثاني .

اذا كانت α موجودة في كل B

و β موجودة في كل B

فان α موجودة في كل β

يظهر الحد β مستغرقاً في الحد α ، ولكنه غير مستغرق في المقدمة
الثانية ، وهذا ما يعارض الشرط الثاني . ولكن هذا الضرب يصبح مستوفياً
للشرط اذا كانت النتيجة جزئية موجبة حيث يكون الحد β غير مستغرق
في النتيجة والمقدمة معاً .

ب) المجموعة الثانية

- ١٧٦ - يكون القياس أو الضرب القياسي صحيحاً دائماً أو عموماً
اذا استوفى الشروط المتعلقة بتركيب القياس والقضايا الآتية :-
- ٣ - يجب أن يكون كل قياس بثلاثة حدود وتلات قضايا لا أكثر ^(١)
- ٤ - يجب أن تكون القضية حملية بمعنى انها مؤلفة من موضوع ومحمول
- ٥ - يجب أن تحتوي كل مقدمة على ثابت منطقى وكذلك النتيجة
- ٦ - يجب أن ترتبط مقدمتا القياس بعلاقة أو رابطة العطف
- ٧ - يجب أن ترتبط مقدمتا القياس بالنتيجة بعلاقة الزامية ضرورية
لقد أصبح الامر واضحاً بأن كل قياس يتالف من ثلاثة حدود وتلات
قضايا فقط ، كما يتشرط في قضايا القياس أن تكون حملية وتحتوي على
ثابت منطقى ، وأصبح معلوماً عندنا ان القضايا التي تؤلف نظرية القياس
أربع . أما من ناحية الروابط بين المقدمات فان ارساعوا يستعمل العطف
ليربط المقدمة الاولى بالثانية ، ويستعمل الالزام على هيئة لغوية « اذا
فان ... » ليربط المقدمات بالنتيجة . كما ان القياس لا يكون مسوفاً

1) Ibid., A 25, 42a

(١) المصدر السابق ص ١٨٤

لشروطه اذا لم تكن هناك علاقة ضرورية بين المقدمات والنتائج ، ونرى ان ارسطو يستعمل هذه العلاقة في جميع الاقيسة الصحيحة ، بينما ينكرها في الاقيسة الفاسدة .

ج) المجموعة الثالثة

١٧٧ - يكون الضرب القياسي صحيحاً من الناحية المنطقية التسلكية اذا استوفت قضاياه شروط الكيف الآتية :-

٨ - يجب أن تكون احدى مقدمتي القياس موجبة على الاقل ؟ وهذا يعني انه من غير السمح به أن تكون مقدمتا القياس سالبتين معاً . فلا يمكن والحال هذه أن تحصل على نتائج بالضرورة من المقدمات الآتية :

E ∧ E ← لا توجد نتيجة بالضرورة من مقدمتين كليتين سالبتين

E ∧ O ← لانحصل على نتيجة بالضرورة من مقدمة كلية سالبة وجزئية سالبة

O ∧ E ← لانحصل على نتيجة بالضرورة من مقدمة جزئية سالبة وكليه سالبة

O ∧ O ← لانحصل على نتيجة بالضرورة من مقدمتين جزئيتين سالبتين^(١) .

٩ - اذا كانت احدى المقدمتين سالبة ، فيجب أن تكون النتيجة سالبة ، وهذا يعني عدم امكانية استقاق قضية موجبة من مقدمتين احداهما سالبة .

١٠ - اذا كانت المقدمتان موجبتان ، فيجب أن تكون النتيجة موجبة .

د) المجموعة الرابعة

١٧٨ - يكون الضرب القياسي صحيحاً عاماً اذا توفرت فيه شروط الكم الآتية :-

١١ - يجب أن تكون مقدمة واحدة على الاقل كلية^(٢) . وبعبارة اخرى : انه لا يمكن عندنا قياس من مقدمات جزئية سواء كانت موجبتين أم

1) Ibid., A 7, 29a

(١) المصدر السابق ص ١٣٩

2) Ibid., A 24, 41b

(٢) المصدر السابق ص ١٨٠

سابتين ، أو أحدهما موجبة والآخر سالبة^(١) .

١٢- اذا كانت احدى المقدمتين جزئية ، فيجب أن تكون النتيجة جزئية أيضاً وهذا يعني اننا لانستطيع أن نحصل على نتيجة كلية موجبة كانت أو سالبة اذا كانت احدى مقدمتي القياس جزئية .

٣ - رد الاقيصة

١٧٩- نقصد برد الاقيصة ارجاع الضروب القياسية الصحيحة التي تعتبرها ارسطو أقىسة ناقصة الى الضروب القياسية الصحيحة التي يعتبرها ارسطو أقىسة كاملة . ولقد برهن ارسطو بطريقة الرد على أقىسة الشكل الثاني بالترتيب ، ثم تناول أقىسة الشكل الثالث ، وحاول بعد ذلك أن يبرهن على الاقىسة الجزئية من الشكل الاول . وطريقتنا بالرد لاختلف عن طريقة ارسطو اللهم الا من حيث الترتيب واضافة بعض الاقىسة والبرهنة عليها التي لم يتناولها ارسطو ، هادفين من ذلك دراسة نظام القياس الجملى بقضايا المختلفة الاشكال والضروب . وكما بينا في السابق ان البديهيات عند ارسطو هما Celarent البدئية الاولى وهي قياس Barbara

$$A \wedge A \rightarrow A$$

البديهية الثانية وهي قياس Celarent

$$A \wedge E \rightarrow E$$

اما القوانيين الاستنتاجية فهي التي ذكرنا في معرض هذا الفصل .

مبرهنة (١) :

١٨٠- رد الضرب القياسي Cesare من الشكل الثاني الى قياس

^(٢) Celarent

المفروض

$$\text{القياس } A \wedge E \rightarrow A$$

1) Ibid., A 4, 26b

(١) المصدر السابق ص ١١٨

2) An. Pr. A. 5, 27a

(٢) المصدر السابق ص ١١٩

المطلوب اثباته

ارجاع قياس الى Cesare

البرهان

$\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$ (المفروض)

$\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$ (قانون عكس الكلية السالبة)

(Celarent) $\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$

مبرهنة (٢) :

١٨١- ارجاع الضرب القياسي Camestres من الشكل الثاني الى

^(١) Celarent

المفروض

Camestres $\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$

المطلوب اثباته

ارجاع Celarent الى Camestres

البرهان

$\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$ (المفروض)

وتبعد $\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$ (قانون عكس القضايا)

$\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$

(Cesare) $\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$ (تحصل على $\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$)

نرجع Cesare الى Celarent كما فعلنا في البرهنة (١) .

مبرهنة (٣) :

١٨٢- رد قياس Camenes من الشكل الرابع الى

المفروض

Camenes $\neg A \vdash E \vdash \neg A \leftarrow \neg E$

1) Ibid.

(١) المصدر السابق ص ١١٩

المطلوب اثباته

ارجاع Celarent الى Camenes

البرهان

$A \vdash A \vdash E \vdash J \leftarrow J \vdash A$ (المفروض)

$B \vdash E \vdash J \leftarrow J \vdash E$ (قانون عكس الكلية السالبة)

اذن $A \vdash A \vdash E \vdash J \leftarrow J \vdash A$ (Camestres)

ويتم ارجاع Camestres الى Celarent كما في البرهنة (٢)

ويمكن ارجاع Celarent الى Camenes باستعمال قانون عكس

القضايا فقط .

برهنة (٤) :

-١٨٣ - رد قياس Darii من الشكل الاول الى القياس الكلبي من
الشكل نفسه (١).

المفروض

$B \vdash A \vdash J \vdash I \leftarrow J \vdash A$

المطلوب اثباته

رد Celarent الى Darii

البرهان

$B \vdash A \vdash J \vdash I \leftarrow J \vdash A$ (المفروض)

(ف $L \leftarrow M \leftarrow (- M \leftarrow Q \leftarrow - L)$ (قانون الخلف)

فإذا كانت م هي جـ I فإن نقيضها - M هو

جـ E ، وإذا كانت L هي جـ I بـ فـ ان نقيضها - L هو جـ E بـ

وبذلك نحصل على التسليمة الآتية :-

$(B \vdash A \vdash J \vdash I \leftarrow J \vdash A)$

$(\neg A \vdash \neg B \leftarrow \neg A \vdash \neg E \vdash \neg J \vdash \neg B)$

Cesare $\neg \leftarrow$ Darii

1) Ibid., A 7, 29b

(١) المصدر السابق ص ١٣١

ويمكن ارجاع Cesare Celarent ببرهان الجزم كما في
البرهنة (١) .
برهنة (٥) :

١٨٤- رد قياس Ferio من الشكل الاول الى القياس الكلي السالب
من الشكل نفسه^(١) .
المفروض

ب E آ A ح I ب ← ج ٠ أ

المطلوب اثباته
رد قياس Celarent الى Ferio
البرهان

ب E آ A ح I ب ← ج ٠ أ (المفروض)
(فـ A ل ← مـ) ← (ـ مـ فـ لـ)
(ب E آ A ح I ب ← ج ٠ أ)
(ج آ A ب E ← ج ب)

Camestres ← Ferio

وحصلنا على هذه النتيجة كما يأتي: نفترض ان النتيجة في قياس Ferio
كاذبة ، فان نقيضها اذن صادق وهو ج A ، وكانت مقدمة ب E
فإن ج E^(٢) . وهذا هو قياس Camestres التي برتفع الى القياس
الكلي السالب من الشكل الاول كما في البرهنة (٢) .
برهنة (٦) :

١٨٥- رد القياس الناقص Festino من الشكل الثاني الى
(٣) Celarent

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٣١

1) An. Pr. A.7, 29b

(٢) في هذا القياس والذي سبقه استعملنا قوانين نفي الجزئية الموجبة
والجزئية السالبة .

(٣) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٢١

المفروض

A E B A ← J I B J O

المطلوب اثباته

رد قياس Celarent إلى Festino

البرهان

A E B A ← J I B J O (المفروض)

A E B E ← B A (قانون عكس الكلية السالبة)

و بذلك نحصل على ب E A ← J I B J O

نـم نرجع إلى Celarent كـما في البرهـنة (5)

مبرهنة (7) :

-١٨٦ - رد القياس الناقص من الشكل الثالث إلى Felapton

* Celarent

المفروض

Felapton A E B A ← J O

المطلوب اثباته

Celarent إلى Felapton رد

البرهان

B E A B A ← J O (المفروض)

B A J ← J I B (قانون عكس الكلية الموجبة)

فحـصل على ب E A B I B J O

(Ferio) نـم نرجع إلى Celarent كـما في البرهـنة (5)

مبرهنة (8) :

-١٨٧ - رد القياس الناقص من الشـكل الثالث إلى Festino

* Celarent

1) Ibid., A 6, 28a

(١) المصدر السابق ص ١٢٥

2) Ibid., A6, 28b

(٢) المصدر السابق ص ١٢٨

المفروض

(Ferison)

ب E أ ب I ح ← ج O أ

المطلوب اثباته

Celarent الى Ferison ارجاع

البرهان

ب E أ ب I ج ← ج O أ (المفروض)

ب I ج ← ج I ب (قانون عكس الجزئية الموجبة)

فحصل على ب E أ ب I ب ← ج O أ (Ferio)

نم نرجع Celarent الى Ferio كما في البرهنة (٥) .

مبرهنة (٩) :

١٨٨ - رد القياس الناقص Fesapo من الشكل الرابع الى Celarent

المفروض

أ E ب A ج ← ج O أ (Fesapo)

المطلوب اثباته

رد Celarent الى Fesapo

البرهان

أ E ب A ب A ج ← ج O أ (المفروض)

ب A ج ← ج I ب (قانون عكس الكلية الموجبة)

فحصل على أ E ب A ج I ب ← ج O أ (Festino)

نم نبرهن على Festino تبعاً للمبرهنة (٦) .

كما يمكن أن نرجع Fesapo كبرهان ثان الى

وذلك بأن نعكس المقدمة الاولى فحصل على Felapton الذي نرجعه الى

Celarent كما في البرهنة (٧) .

مبرهنة (١٠) :

١٨٩ - رد القياس الناقص Fresison من الشكل الرابع الى Celarent

المفروض

(Fresison)

أ E ب A ج I ← ج O

المطلوب اثباته

Celarent الى Fresison رد

البرهان

أ E ب A ج I ← ج O (المفروض)

ب I ج ← ج I (قانون عكس الجزئية الموجة)

فحصل على أ E ب A ج I ب ← ج O (Festino)

ثم نرجع Celarent الى Festino كما في البرهنة (٦)

كما يمكن أن نبرهن على هذه البرهنة بطريقة أخرى حيث نعكس

المقدمة الكبرى فتحصل على قياس Ferison ، ثم نرجع الى

Celarent كما في البرهنة (٨) *

و كبرهان ثالث على هذا القياس نستطيع أن نستخدم قانون الخلف

فرجعه رأسا الى Celarent

(ف L A ← M ← (ف A ← M ← L))

(أ E ب A ج I ← ج O) (أ E ب A

ح A ← ب E ج)

برهنة (١١) :

١٩٠ - رد القياس الناقص Darapti من الشكل الثالث الى القياس

الكامل من الشكل الاول (١)

المفروض

ب A أ A ب A ج ← ج I (Darapti)

المطلوب اثباته

رد قياس Celarent الى Darapti

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٢٥ An. Pr. A6, 28a

البرهان

$B \vdash A \rightarrow A \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{المفروض})$

$B \vdash A \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{قانون عكس الكلية الموجبة})$

فحصل على $B \vdash A \rightarrow \neg A \rightarrow I \rightarrow \neg I \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{Darii})$

نـم نرجع ضرب Darii إلى Celarent كما جاء في البرهنة (٤) .

برهنة (١٢) :

١٩١ - رد الضرب القياسي Datusi من الشكل الثالث إلى

Celarent

المفروض

$B \vdash A \rightarrow I \rightarrow \neg A \rightarrow I \rightarrow \neg I \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{Datusi})$

المطلوب إثباته

Celarent إلى Datusi رد

البرهان

$B \vdash A \rightarrow B \vdash I \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{المفروض})$

$B \vdash I \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{قانون عكس الجزئية الموجبة})$

فحصل على $B \vdash A \rightarrow B \vdash I \rightarrow \neg A \rightarrow I \rightarrow \neg I \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\text{Darii})$

نـم نرجع إلى Darii حسب البرهنة (٤)

ويمكن أن تبرهن على هذا القياس باستعمال برهان الخلف (٢) .

$(\neg A \rightarrow M) \rightarrow (\neg M \rightarrow \neg A)$

$\neg A \rightarrow B \vdash I \rightarrow \neg A \rightarrow I \quad (\neg)$

$(\neg A \rightarrow E) \rightarrow (\neg E \rightarrow \neg A)$

Cesare Datusi

نـم نرجع إلى Cesare كـما هو الحال في البرهنة (١)

1) Ibid., A6, 28b

(١) المصدر السابق ص ١٢٦

2) Ibid.

(٢) المصدر السابق ص ١٢٦

مبرهنة (١٣) :

٢٩٢ - رد قياس Celarent من الشكل الثالث إلى Disamis^(١)

المفروض

$\neg A \vdash A \rightarrow \neg A$

المطلوب إثباته

ارجاع Celarent إلى Disamis

البرهان

$\neg A \vdash A \rightarrow \neg A$ (المفروض)

وتبعاً لـ $\neg A \vdash A$ (قانون عكس القضايا)

فححصل على $A \vdash \neg A \rightarrow \neg \neg A$

نـم نبرهن على Datisi كما في المبرهنة (١٢)

كما يمكن أن نبرهن على هذا الضرب القياسي مستعينين ببرهان الخلف

$(\neg A \vdash A \rightarrow \neg \neg A) \leftarrow (\neg A \vdash A)$

$\leftarrow (\neg A \vdash A \rightarrow \neg \neg A)$

$(\neg A \vdash A \rightarrow \neg \neg A) \leftarrow (\neg A \vdash A \rightarrow \neg \neg A)$

Celarent \leftarrow Disamis

مبرهنة (١٤) :

٢٩٣ - رد قياس Dimaris من الشكل الرابع إلى Celarent

المفروض

$\neg A \vdash A \rightarrow \neg A$

المطلوب إثباته

رد Celarent إلى Dimaris

البرهان

$\neg A \vdash A \rightarrow \neg A$ (المفروض)

1) Ibid.

) المصدر السابق ص ١٢٦

تبعاً ق A ل ← ل A ق (قانون عكس القضايا)
 نحصل على ب A ج A I ب ← ج I أ
 (Darii)

ثم نرجع Darii الى Celarent كما في البرهنة (٤)
 كما يمكن البرهنة على هذا القياس باستعمال برهان الخلف

(ق A ل ← م) ← (ـ م A ل ← ق)
 ← (أ I ب A ج ← ج I أ)
 (ج أ E ب A ← ج A ب)
 Celarent ← Dimaris

مبرهنة (١٥) :

١٩٤- رد قياس Barbari من الشكل الاول الى Celarent

المفروض

(Barbari) ب A ج A ب ← ج I أ

المطلوب اثباته

Celarent الى Barbari ارجاع

البرهان

ب A ج A ب ← ج I أ (المفروض)

تبعاً ج A ب ← ب I ج (قانون عكس الكلية الموجبة)

نحصل على ب A أ I ب I ج ← ج I أ
 (Datisi)

ثم نرجع ضرب Celarent الى Datisi كما في البرهنة (١٢)

مبرهنة (١٦) :

١٩٥- رد قياس Celaront من الشكل الاول الى القياس الكلي التام

Celarent

المفروض

(Celaront) ب E A ج A ب ← ج O أ

المطلوب اثباته

Celarent الى Celaront رد

البرهان

$A \vdash E \vdash A \vdash \neg O \vdash$ (المفروض)

تبعاً $\neg A \vdash I \vdash$ (قانون عكس الكلية الموجبة)

نحصل على $\neg A \vdash E \vdash A \vdash \neg O \vdash \neg$

ثم نرجع Celarent إلى Ferison كما في البرهنة (٨)

برهنة (١٧) :

١٩٦ - رد القياس الناقص Cesaro من الشكل الثاني إلى القياس

الثامن أو الكامل من الشكل الأول

المفروض

$(Cesaro) \quad A \vdash E \vdash A \vdash \neg O \vdash$

المطلوب أثباته

Celarent إلى Cesaro رد

البرهان

$A \vdash E \vdash A \vdash \neg O \vdash$ (المفروض)

تبعاً $\neg A \vdash E \vdash$ (قانون عكس الكلية السالبة)

نحصل على $\neg A \vdash E \vdash A \vdash \neg O \vdash$ (Celaront)

ثم نرجع Celarent إلى Celaront كما في البرهنة (٦)

كما يسكن البرهنة على هذا القياس بطريقة أخرى :-

تبعاً $\neg A \vdash I \vdash$ (قانون عكس الكلية الموجبة)

نحصل على $\neg A \vdash E \vdash A \vdash I \vdash \neg O \vdash$

ثم نرجع Celarent إلى Fresison كما في البرهنة (١٠)

برهنة (١٨) :

١٩٧ - رد القياس الناقص Camestrop من الشكل الثاني إلى Celarent

المفروض

$(Camestrop) \quad A \vdash E \vdash A \vdash \neg O \vdash$

المطلوب أثباته

رد Celarent إلى Camestrop

البرهان

$\neg A \vdash A \rightarrow B \rightarrow \neg B$ (المفروض)

يموجب $\neg C \vdash C \rightarrow B \rightarrow \neg B$ (قانون عكس القضايا)

تحصل على $\neg B \vdash A \rightarrow B \rightarrow \neg B$

نـم نرجع Cesaro إلى Celarent كما في البرهنة (١٧)

مبرهنة (١٩) :

١٩٨ - رد الفرض القياسي Bramantip من الشكل الرابع إلى

القياس التام من الشكل الأول .

المفروض

(Bramantip) $\neg A \vdash A \rightarrow B \rightarrow \neg B$

المطلوب أثباته

Celarent إلى Bramantip رد

البرهان

$\neg A \vdash A \rightarrow B \rightarrow \neg B$ (المفروض)

$\neg A \vdash B \rightarrow \neg A$ (قانون عكس الكلية الموجة)

Disamis $\neg B \vdash A \rightarrow B \rightarrow \neg B$

نـم نرجع Disamis إلى Celarent كما في البرهنة (١٣)

مبرهنة (٢٠) :

١٩٩ - رد قياس Camenop من الشكل الرابع إلى

المفروض

(Camenop) $\neg A \vdash A \rightarrow B \rightarrow \neg B$

المطلوب أثباته

Celarent إلى Camenop رد قياس

البرهان

$\neg A \vdash A \rightarrow \neg B \vdash \neg A$ (المفروض)

$\neg C \vdash C \rightarrow \neg A \vdash \neg C$ (قانون عكس الكلية الموجبة)

(Celaront) $\neg A \vdash A \rightarrow \neg B \vdash \neg A$

نـم نـرـجـع إـلـى Celarent كـمـاـفـيـالـمـرـهـنـةـ (١٦)

مبرهنة (٢١) :

رد القياس الناقص Baroco من الشكل الثاني الى القياس الكامل من الشكل الاول^(١).

المفروض

(Baroco) $\neg A \vdash A \rightarrow \neg B \vdash \neg A$

المطلوب اثباته

Barbara \vdash Baroco رد

البرهان

$\neg A \vdash A \rightarrow \neg B \vdash \neg A$ (المفروض)

$(\neg C \vdash C \rightarrow \neg A \vdash \neg C) \leftarrow (\neg C \vdash C \rightarrow \neg A \vdash \neg C)$

$\leftarrow (\neg A \vdash A \rightarrow \neg B \vdash \neg A)$

$(\neg A \vdash A \rightarrow \neg B \vdash \neg A)$

Barbara \leftarrow Baroco

وبذلك يكون Barbara قد رجع الى Baroco بقانون الخلف

مبرهنة (٢٢) :

٢٠١ - رد القياس الناقص Bocardo من الشكل الثالث الى

Barbara^(٢)

المفروض

(Bocardo) $\neg B \vdash B \rightarrow \neg A \vdash \neg B$

١) An. Pr. A5, 27a (التحليلات الاولى) ص ١٢١

٢) Ibid., A6. 28b المصدر السابق ص ١٢٧

المطلوب اثباته

Barbara الى Bocardo رد

البرهان

ب ٥ أ ب ح ح ٥ أ (المفروض)

(ق ٨ ل ٨ م) ← (م ٨ ل ← ق)

← (٥ أ ح ← ب ٨)

(ج ٦ A ب ← ج A ب ٨)

Barbara ← Bocardo

الفصل الثامن

خصائص القياس الدلالية

تمهيد

٢٠٢ - لقد تمت دراستنا المنطقية للقياس على أساس الشكل ، فعملنا على وضع الشروط التي يجب أن توفر في القياس ، كما استعملنا طريقة الرد في البرهان على الأقىسة الناقصة تماماً وبنفس الطريقة التي اقترحها ارسطو . وكانت هذه الدراسة بالذات لا تتعذر أن تكون معتمدة على الشكل المنطقي للأقىسة المختلفة دون الأخذ بنظر الاعتبار دلالة هذه الأشكال القياسية ، ولم ينس ارسطو لهذا العمل المنطقي في معرفة صدق الأقىسة وكذبها ، إذ انه خصص لدراسة الأقىسة ودلائلها في المقالة الثانية من التحليلات الأولى بعد أن درس رد الأقىسة في المقالة الأولى . وعلى هذا الأساس يكون من واجبنا الآن بحث ، بل وكشف العناصر المنطقية التي ينطوي عليها هذا العمل المنطقي . وتتجدر الاشارة هنا إلى أن هذا البحث اهمل تماماً من قبل المناطقة ، ولم يدرس لوحده كنظرية سيمانتيكية . وكانت محاولتي هي أن أستعين بعض المؤلفات المنطقية الحديثة^(١) ، لكي أستطيع بعدئذ من وضع المخطط المنطقي العام لهذه النظرية الارسطوطاليسيّة .

١ - الأفكار الأساسية في السيمانتيكية

٢٠٣ - ناهتمام السيمانتيكية كما بنا في موضع مختلفة من هذا البحث بدراسة معاني العبارات وما تدل عليه . أما الذي نقصده بالخصوص السيمانتيكية للقياس فهو لا يتعذر أن يكون الصفات القياسية المختلفة لضروب القياس عند تفسيرها واعطاء معنیاتها معانی أو قيم دلالية لمعرفة الضروب الصادقة والكاذبة ، واجلاً ما تميّز به هذه الضروب من خصائص دلالية .

(١) من الكتب التي استعنت بها مؤلف استاذي بروفيسور Hans Hermes الذي أدين له بالفضل الكبير في بحث منطق ارسطو من ناحيته الدلالية . أما مؤلفه فهو مدخل إلى المنطق الرياضي

ولكي نعمل على تحقيق هذا الواجب نقوم أولاً بتفسير الضروب ، وذلك باعطائنا لها نماذج أو أمثلة لغوية . كما نهتم كذلك بدراسة الروابط المنطقية وأهميتها بالنسبة للكلذب والصدق . أما الآن فسوف نستعين بعض الأفكار السيمانطيكية الحديثة بغية وضع نظرية ارسطو في هذا المجال على أسس علمية مقبولة . والافكار التي نستعين بها الآن متضمنة في تحليل ارسطو لخصائص القياس الا انه لم يذكرها بوضوح .

أ) الصيغة والقضية

٢٠٤ - ظهر لنا من مناقشاتنا المنطقية للقياس وضرورته انه لا يعتمد في صحته على معاني مكوناته ، بل ان صحته وفساده ترتبط فقط بالتركيب وبالأشكال المنطقية فقط دونما حاجة الى معرفة دلالة المكونات ، كما انا لانستطيع ان تتكلم عن صدق او كذب الاشكال لأنها في الحقيقة ليست قضايا ، بل صيغ او أشكال قضايا ، ولكنها تصبح قضايا اذا استعاضنا عن المتغيرات بالفاظ لغوية لها دلالة او معنى . ولقد قمنا في الفصل الرابع بتعريف القضية (٦) وبتعريف الشكل المنطقي (١٤) ، وما علينا الان الا أن نتذكر بأن القضية تتصف بالصدق أو بالكذب باعتبار انها مطابقة أو غير مطابقة ل الواقع ، ولكن الشكل المنطقي ما هو الا تعبير رمزي لا يتحمل الصدق أو الكذب الا اذا استعاض عن متغيراته بالفاظ لغوية لها دلالة .

ولابد أن تميز هنا بين الستاكس والسيمانطيك ، لأن الستاكس لا يتم إلا بالتركيب وأشكال القضايا ، بينما تعتمد السيمانطيك على القضية باعتبارها ذات معنى ودلالة فهي اما صادقة او كاذبة . أما أشكال القضايا والصيغ في منطق القياس فتتألف كما بینا من موضوع ومحمول ونابت منطقي ، وانا نستطيع تحويل هذه الصيغ الى قضايا بعد أن نضع مكان الموضوع والمحمول عبارات لغوية مناسبة تدل على معنى . فاذا أخذنا الصيغة الآتية المؤلفة من موضوع ومحمول (أ ب) ، فاننا نستطيع أن نضع بدل الموضوع أسماء مختلفة وكثيرة مثل سocrates ، محمد ، بغداد . . . الخ ، كما نستطيع أن نضع بدل المحمول صفات كثيرة تحمل على هذه الاسماء مثل ، «فان» ، «كبير» ، «جميل» . . . الخ ، بحيث نحصل أخيراً على قضايا مختلفة مثل

«سقراط فان» ، بغداد جميلة» . وهكذا يتضح لنا من هذا ان عملية الانتقال من الاشكال او الشكل الى القضايا لابد وأن تكون مشروطة بالشروط الآتية :-

أ - أن تستبدل المتغيرات التي هي هنا الموضوع والمحمول بعبارات لغوية .

ب - يجب أن يكون هذا التعييض مناسباً أو ملائماً ، بحيث نحصل في الأخير على قضية تحمل الصدق أو الكذب .

٢٠٥ - كما يجب أن تميز بين الموضوع Subject ومتغير الموضوع

Predicate ، وكذلك بين المحمول Subject - variable

ومتغير المحمول Predicate - variable . فمتغير الموضوع هو الرمز أو المكان الذي يحل فيه الموضوع ، ومتغير المحمول هو الرمز أو المكان الذي يحل فيه المحمول . ولكي نسطع هذا التمييز نفترض ان الموضوعات في الصيغ ماهي الا عبارات لغوية تدل على اشياء تطلق عليها اسم الافراد "Individuals" ، أما المحمولات فهي عبارات لغوية تدل على صفات Attributes . فإذا أخذنا الصيغة الآتية (أ ب) التي تتألف من متغير الموضوع وهو (أ) ومن متغير المحمول وهو (ب) ، واستعرضنا عن هذه المتغيرات عبارات لغوية مناسبة ، فاتنا نحصل على القضية «بغداد جميلة» مثلاً التي فيها عبارة «بغداد» كموضوع وعبارة «جميلة» كمحمول .

٢٠٦ - وفي هذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر تحليلنا في المفهوم والمصدق واتصال ذلك واستغراف الحدود ، لأن المصدق يمثل افراد الموضوع والمفهوم يمثل الصفة التي تحصل على افراد الموضوع . وبذلك تكون لدينا فئة أو مجموعة افراد تحمل عليهم صفة معينة . كما يجب أن نشير هنا الى أن هذه الافراد تؤلف مجالاً معيناً كما تؤلف الصفات الصفة العامة لهذا المجال ؟ وإذا نظرنا الى اشكال القضايا أو القضايا التي تؤلف القياس لأدركنا ان الموضوع في كل الحالات يؤلف اما مجالاً كلياً أو جزئياً ، ويكون هذا المجال بطبيعة الحال اما محدوداً أو غير محدود . ويشترط أن لا يكون فارغاً خالياً من الافراد .

٢٠٧ - يمكن توضيح ما نقصده بالتفسير بمثال من منطق ارسطو ، فإذا قلنا « أ مقوله على كل ب » فاننا بذلك لا نحدد معنى المتغيرات أ و ب ، أما إذا قلنا « كل انسان فان » وهذا يعني ان صفة الفناء مقوله على كل انسان ، فقد حددنا معنى كل المتغيرات في الشكل المقدم ، وهذا هو ما نقصده بالتفسير ، اي اعطاء قيم دلالية للمتغيرات في الشكل المنطقي .

تعريف التفسير : التفسير عملية افران افراد بمتغيرات الموضوعات ، وافران صفات بمتغيرات المحمولات ، بحيث تحصل في الاخير على قضايا تحتمل الصدق أو الكذب .

وفي حالة تفسير الشكل المنطقي والحصول على قضية ، نقول ان لهذا الشكل نموذجاً لغوياً .

ولتوضيح ذلك نأخذ الصيغة الآتية : « أ مقوله على كل ب » . ولتفسير هذه الصيغة يجب أن نقرن بمتغير الموضوع (ب) أفراداً ، وبمتغير المحمول (أ) صفة ، فيكون لدينا القضية « كل عراقي اسيوي » . فإذا كان التفسير مطابقاً للواقع قلنا ان لهذه الصيغة نموذجاً . وبعبارة أخرى : يكون التفسير نموذجاً اذا كان مطابقاً للواقع . أما اذا لم يكن التفسير مطابقاً للواقع بحيث تحصل من وراء ذلك على قضية كاذبة فاننا سنقول عندئذ ان هذا التفسير لا يكون نموذجاً . وعلى هذا الاساس يكون التفسير نموذجاً اذا كانت القضية الناتجة صادقة . ومن هذا

التحليل نستنتج ان تفسير صيغة منطقية ما يكون باحتمالين : اما أن تكون القضية بعد التفسير صادقة او كاذبة ، بينما يكون التفسير نموذجاً اذا كانت القضية صادقة فقط ، وليس نموذجاً اذا كانت القضية كاذبة . وعلى أساس هذا التحليل نحاول الآن دراسة خصائص القوانين المنطقية من وجهة نظر السمات المنطقية .

ج) علاقة التابع الصورية والدلالية

٢٠٨ - يبدو الفرق واضحاً بين علاقة التابع الصورية وبين علاقة

التابع الدلالية ، لأن الاولى لا تعتمد الا على الاشكال وعلاقتها دون المعنى ، فنحن نحصل على النتيجة من ترتيب الحدود في نظرية القياس مثلاً دون حاجة الى معرفة معنى الحدود ، بينما تعتمد علاقة التابع الدلالية على معنى او دلالة الحدود والقضايا . ولكي يكون التمييز واضحًا نأخذ بعض الامثلة من منطق ارسطو :

(١) $A \rightarrow B$ (قانون التداخل)

(٢) $B \rightarrow A \wedge B \rightarrow A$ (Barbara)

ان قانون التداخل وقانون القياس صادقان بالضرورة ، ولبيان صدقهما لا نحتاج الى تفسير دلالي لهما . أما في حالة التابع الدلالية ، فان صدق المقدمات يستلزم صدق النتائج ونحتاج في ذلك الى تفسير الصيغة مثل ذلك: اذا صدق القضية « كل انسان فان » فلا بد ان تصدق النتيجة او القضية المترتبة عن الاولى « بعض الناس فان » . وكذلك اذا صدق المقدمتان (كل انسان فان وكل عراقي انسان) فلا بد ان تصدق النتيجة (كل عراقي فان) وبهذه الطريقة نستطيع أيضاً ان نكتشف فيما اذا كان القياس صادقاً في جميع الاحوال أم لا . وسوف نستخدم في السيمانطيكية علائق التابع والعلف ونرمز لل الاولى بالرمز « تع » بينما نرمز للثانية بحرف العطف « و » . أما في حالة تفسير صيغة منطقية وحصولنا على نموذج ، فاننا سنرمز لها بالرمز « نم » دليلاً على ان لها نموذجاً ، كما سنستخدم حرفي « ص » ، « ك » للدلالة على صدق أو كذب القضية . أما الرمز « س » فاننا نستخدمه كرمز للتفسير .

د) علاقة التابع والعلف

٢٠٩ - نستخدم اذن علائق التابع والعلف في البحوث السيمانطيكية ، ونستخدمها نحن لدراسة خصائص القياس لنعرف دلالاته المعروفة بر
Truth - Functions

ف و ل : $(ص ، ص) = ص$ ، $(ص ، ك) = ك$ ، $(ك ، ص) = ك$ ،
 $(ك ، ك) = ك$

وهذا يعني ان القضية (ف و ل) صادقة في حالة واحدة عند صدق

الاولى والثانية معاً ، وكاذبة في الحالات الأخرى .

$$(ق \wedge ل) \rightarrow م : (ص \wedge ص) = ص , (ص \wedge ك) = ك , \\ (ك \wedge ص) = ص , (ك \wedge ك) = ص$$

وهذا يعني ان علاقة التابع تربط المقدمات بالنتيجة ، فإذا كانت القضية المركبة (ق و ل) صادقة والنتيجة صادقة فإن القياس صادق ، وكذلك اذا كانت القضية المركبة كاذبة والنتيجة صادقة أو كاذبة . ولكن القياس يكون كاذباً في حالة واحدة هي عند صدق القضية المركبة وكذب النتيجة . وفي هذه الحالة يقدم ارسطو برهاناً بسيطاً على عدم امكانية اشتقاق قضية كاذبة من مقدمة أو مقدمات صادقة ، وبهذه الطريقة يحدد ارسطو بوضوح بالغ القيمة المنطقية لعلاقة التابع السيمانطيكية . يقول ارسطو في المقالة الثانية من التحليلات الاولى « وقد تكون المقدمتان اللتان منها يكون القياس أحياناً جميعاً صدقاً ، وأحياناً جمِيعاً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والآخر كذباً وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : اما صدقاً واما كذباً . أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . واما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير انه ليس لعلة المقدمات »^(١) . أما السبب الذي دعى ارسطو الى القول بأنه من غير الممكن اشتقاق قضية كاذبة من مقدمات صادقة فيمكن توضيحه بقوله « وهو بين من هاهنا انه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدمات صادقة ، لانه ان كان موضوعاً انه اذا كانت أ موجودة فالاضطرار تكون ب موجودة . فانه اذا لم تكون ب موجودة ، فالاضطرار أن تكون أ غير موجودة »^(٢) . يظهر من هذا القول ان ارسطو يستعمل بجانب نظرته القياسية قانوناً منطقياً من منطق القضايا حيث تجده يستعمل متغيرات قضائية هي أ و ب ويذكر القانون المنطقي الآتي :-

$$(ق \leftarrow ل) \leftarrow (- ل \leftarrow - ق)$$

كما يذكر ارسطو قانوناً منطقياً آخر هو المعروف Modus Ponens حيث يعنيه تماماً بعد ذكره للقانون الذي ذكرناه سلفاً فيقول « ۰۰۰ وانه ان

(١) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ٢٣١ An. Pr. B2, 53b

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٢ Ibid.

كانت أ صدقاً فمن الاضطرار أن تكون ب صدقاً ، والا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، وذلك محال .^(١) ويمكتنا وضع القانون بالصيغة الآتية :-

اذا كان «ق ← ل» صادقاً وكانت ق صادقة فمن الضروري أن تكون ل صادقة أيضاً .

يجتمع ارسطو القانون الاول والثاني في محل آخر من المقالة الثانية من التحليلات الاولى فيقول « انه اذا كان اثنان لهما هذه النسبة لبعضها الى بعض ، فإنه اذا كان أحدهما موجوداً ، فالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه اذا لم يكن الآخر موجوداً ، فالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً ».^(٢) .

ج) تعريفات عامة

-٢١٠- وجدنا من التحليل الآنف الذكر ان للسيمانطique افكاراً خاصة مثل التفسير ، التموج ، التابع ، كما عرفنا هذه الافكار وحددنا معاناتها وغايتها الآن هي وضع هذه التعريفات بشكل منطقي دقيق ليتسنى لنا بعد ذلك دراسة الاقيسة وقوانين الاستنتاج على ضوئها .

تعني بتفسير صيغة أو شكل منطقي اعطاء قيمة الصدق أو الكذب الى القضية بعد تحويل الصيغة من كونها رموزاً الى قضية . وعلى هذا الاساس تكون لدينا عدة احتمالات في الصدق والكذب للقوانين الاستنتاجية والقياس:

$$س(ق \leftarrow ل) = ق(ص) \text{ تع } ل(ص)$$

$$= ق(ص) \text{ تع } ل(ك)$$

$$= ق(ك) \text{ تع } ل(ص)$$

$$= ق(ك) \text{ تع } ل(ك)$$

أما بالنسبة للمقياس فان لدينا احتمالات أكثر عدداً .

$$س(ق \wedge ل \leftarrow م) = ق(ص) \wedge ل(ص) \text{ تع } م(ص)$$

$$= ق(ص) \wedge ل(ك) \text{ تع } م(ص)$$

1) Ibid.,

(١) المصدر السابق ص ٢٣٢

2) Ibid., B4, 57b

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٧

$$\begin{aligned}
 &= ق (ك) و ل (ص) نع م (ص) \\
 &= ق (ك) و ل (ك) نع م (ص) \\
 &= ق (ص) و ل (س) نع م (ك) \\
 &= ق (ص) و ل (ك) نع م (ك) \\
 &= ق (ك) و ل (ص) نع م (ك) \\
 &= ق (ك) و ل (ك) نع م (ك)
 \end{aligned}$$

٢١١ - أما الفكرة السيمانطيكية الثانية فهي « النموذج » التي سندرس خصائصها بالنسبة للمقوائين الاستنتاجية والقياس .

نم س (ق \leftarrow ل) = [س (ق) نع س (ل)] = ص
 وبعبارة أخرى : يكون التفسير للقانون (ق \leftarrow ل) نموذجاً إذا كان تفسير (ق) وتفسير (ل) بينهما علاقة التابع السيمانطيكية صادق
 نم س (ق \wedge ل \leftarrow م) = [س (ق) و س (ل) نع س (م)] = ص
 وبعبارة ثانية : يكون التفسير للقياس نموذجاً إذا كان تفسير (ق)
 وتفسير (ل) يتبعه تفسير (م) صادق .

٢١٢ - وال فكرة السيمانطيكية الأخرى هي « الصدق العام » Allgemeingültig الذي يرمز له بالرمز (ص) والذي يمكن تعريفه كما يأتي :-

ص (ق \leftarrow ل) = (كل س) نم س (ق \leftarrow ل)
 وبعبارة أخرى : يكون القانون (ق \leftarrow ل) صادق دائماً إذا كان كل تفسير له يكون نموذجاً ، أي ان كل تفسير له يكون صادقاً فهو اذن صادق في جميع الحالات .

ص (ق \wedge ل \leftarrow م) = (كل س) نم س (ق \wedge ل \leftarrow م)
 وبعبارة ثانية : يكون القياس صادقاً عموماً إذا كان كل تفسير له يكون نموذجاً ، أي ان كل تفسير له يكون صادقاً ، فهو اذن صادق في جميع الحالات .

وبعد أن عرفا التفسير والنموذج والصدق العام للقوانين الاستنتاجية والقياس ننتقل إلى الخطوة الثانية وهي تطبيق هذه التعريفات واستخدامها في قوانين العكس والقياس باعتبارها تمثل نظرية القياس ، وبذلك تكون قد عملنا على دراسة القياس بخصائصه السيمانطيكية .

٢ - التفسير الدلالي للصيغة القياسية

٢١٣ - اذا قمنا بتفسير صيغة منطقية معينة ، فإن ذلك يعني ان هذه الصيغة أصبحت قضية تحتمل الصدق أو الكذب . وفي نظرية القياس كما وجدنا قوانين استنتاجية وضرورة قياسية ، وإن الصيغة العامة للقوانين الاستنتاجية في القياس والعكس هي ($q \rightarrow l$) . أما الصيغة العامة للضرورة القياسية فهي ($q \wedge l \rightarrow m$) ، ولقد أعطينا التعريف العام للنموذج والصدق العام بالنسبة للقوانين الاستنتاجية والقياسية . وما علينا الآن الا أن نتحقق هذه التعريفات .

٢١٤ - قوانين الاستنتاج ثلاثة هي :-

١) $A \rightarrow B \rightarrow C$ أ و تفسيره (اذا كل عراقي اسيوي فان بعض الاسيويين عراقيون)

فإذا صدقت القضية الأولى فيجب أن تصدق القضية الثانية المترتبة عنها بالضرورة .

٢) $A \rightarrow B \rightarrow C$ أ و تفسيره (اذا بعض الطلبة ذكياء فان بعض الآذكياء طلبة)

٣) $A \rightarrow B \rightarrow C$ أ و تفسيره (اذا لا واحد من العراقيين افريقي فان لا واحد من الافريقيين عراقي) .

تميز هذه القوانين الثلاثة بأنها صادقة عموما وفي كل تفسير ، فلا تستطيع أن نشتق قضية كاذبة من مقدمة صادقة . وهذا يعني ان لكل قانون من الثلاثة صفة الصدق العام .

٢١٥ - وما كان القياس يتألف من مقدمتين تبعهما النتيجة بالاضطرار ،

فإن أرسطو يدرس بطبيعة الحال المقدمات وعلاقتها بالنتيجة ليحدد صدق القياس أو كذبه .

فيتناول أرسسطو الشكل الأول لدراسة خصائصه الدلالية ويحدد أولاً احتمال صدق المقدمات أو كذبها فيقول : « وقد تكون المقدمتان اللتان منها يكون القياس أحياناً صدقاً ، وأحياناً جميماً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والآخر كذباً ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : إما صدقاً وإما كذباً »^(١) .

أراد أرسسطو بهذا القول أن يبين الاحتمالات المتربطة على المقدمتين ، أما النتيجة فليس لها إلا احتمالان هما الصدق أو الكذب . ومن أهم العناصر المنطقية التي توصل إليها أرسسطو في هذا الصدد ما يأتي :-

(١) لا يكون القياس صادقاً إذا كانت المقدمات صادقة والنتيجة كاذبة ، وبعبارة أخرى : يجب أن تكون النتيجة صادقة في حالة القياس الصحيح إذا كانت المقدمات صادقة ، أي أنه لا يجتمع الكذب من مقدمات صادقة »^(٢) .

(٢) يكون القياس صادقاً إذا كانت مقدماته كاذبة والنتيجة صادقة »^(٣) .

(٣) يكون القياس صادقاً ، إذا كانت أحدي المقدمتين كاذبة والنتيجة صادقة »^(٤) .

وعلى هذا الأساس يكون القياس صادقاً إذا كانت المقدمات والنتيجة في حالة الصدق ، وإذا كانت المقدمات كاذبة والنتيجة صادقة ، وإذا كانت أحدي المقدمتين كاذبة والنتيجة صادقة . ولقد أدرك أرسسطو كما بينا سلفاً أنه من المستحيل أن نحصل على نتيجة كاذبة من مقدمات صادقة . وإذا أخذنا بمنظار الاعتبار حالات الصدق والكذب بالنسبة للمقدمات والنتيجة معاً ، فإننا سنحصل على نهاية احتمالات ، وهي الاحتمالات التي ذكرناها في الفقرة (٢١٠) والتي سندرسها الآن تفصيلاً :-

1) منطق أرسسطو (التحليلات الأولى) ص ٢٣١

2) المصدر السابق ص ٢٢٢

3) المصدر السابق ص ٢٢٢

4) المصدر السابق ص ٢٢٢

١) ضروب الشكل الاول

٢١٦- ولتبسيط البحث نقسم ضروب الشكل الاول التي يدرّسها ارسطو من حيث خصائصها الدلالية الى طائفتين :-

الطاقة الاولى وتضم الاقسة الكلية وهي Celarent , Barbara

الطاقة الثانية وتضم الاقسة الجزئية وهي Ferio , Darii

(١) قياس Barbara

٢١٧- الاحتمال الاول : عندما تصدق المقدمتان والنتيجة معاً ، وفي ذلك قول ارسطو بعدم اجتماع الكذب من مقدمات صادقة كدليل منطقى .

اذا [(كل انسان فان) و (كل عراقي انسان)] فان (كل عراقي فان)

(ص و ص) تع ص

٢١٨- الاحتمال الثاني : عندما تصدق المقدمة الكبرى وتکذب المقدمة الصغرى وتصدق النتيجة . وهذا يعني انه يكون قياس اذا كانت مقدمة أ ب كلها صدق ومقدمة ح ب كلها كذب ^(١) .

اذا [(كل انسان حي) و (كل حصان انسان)] فان (كل حصان حي)

(ص و ك) تع ص

٢١٩- الاحتمال الثالث : أما في حالة كذب المقدمة الكبرى وصدق المقدمة الصغرى ، فان النتيجة لا تكون صادقة . وتنطبق هذه الحالة تماما على قياس Barbara . وهذا يعني ان النتيجة تكون في هذه الحالة كاذبة ، وسوف ندرس هذه الحالة فيما بعد .

٢٢٠- الاحتمال الرابع : عندما تكون المقدمات كلها كذبا والنتيجة صادقة ، فنحصل على قياس ^(٢) .

اذا [(كل حجر حي) و (كل انسان حجر)] فان (كل انسان حي)

1) Ibid., B2, 54a.

(١) المصدر السابق ص ٢٣٤

2) Ibid., B2, 53b.

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٣

(ك و ك) تع ص

٢٢١- الاحتمال الخامس : أما في حالة صدق المقدمات وكذب النتيجة، فلن يكون هناك قياس البنة ، اذ لا يمكن أن نستقر قضية كاذبة من مقدمات صادقة في قياس صحيح .

٢٢٢- الاحتمال السادس : يكون قياس في حالة صدق المقدمة الاولى وكذب المقدمة الثانية وكذب النتيجة .

اذا [(كل عراقي اسيوي) و (كل مصرى عراقي)] فان (كل مصرى اسيوى)
(ص و ك) تع ك

٢٢٣- الاحتمال السابع : ويكون قياس في حالة كذب المقدمة الكبرى وصدق الصغرى وكذب النتيجة ، خاصة وانه لاتكون النتيجة صادقة اذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة والصغرى صادقة^(١) .

اذا [(كل اسيوى افريقي) و (كل عراقي اسيوى)] فان (كل عراقي افريقي)
(ك و ص) تع ك

٢٢٤- الاحتمال الثامن : عندما تكون المقدمات والنتيجة كلها في حالة الكذب

اذا [(كل انسان حجر) و (كل حيوان انسان)] فان (كل حيوان حجر)
(ك و ك) تع ك

٢) قياس من الاقيسة الكلية Celarent

٢٢٥- واذا فحصنا الآن ضرب Celarent ، فاننا سنجده خصائصه الدلالية كذلك التي في الضرب الاول من الاقيسة الكلية ، حيث لا يمكن أن نستقر قضية كاذبة من مقدمات صادقة ، كما لا يمكن أن نستقر قضية صادقة اذا كذبت المقدمة الكبرى^(١) . وعلى هذا الاساس بقى علينا أن نبحث

1) Ibid., B2, 54a.

(١) المصدر السابق ص ٢٣٤

2) Ibid.

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٤

الاحتمالات المتبقية . كما تجدر الاشارة هنا الى أن جميع الضرب القياسي
الصحيحة تخضع لمعيار التابع لعدم اجتماع الكذب من مقدمات صادقة في
جميع الاقسسة الصحيحة .

وفي هذا الضرب القياسي الـ^{الكلي} السالب من الشكل الاول ستبغ
المخطوات التي في جدول القيم والتي اتبعناها في القياس الـ^{الكلي} الموجب .

٢٢٦- الاحتمال الاول : المقدمة الاولى صادقة والثانية صادقة والتبيحة
صادقة .

اذا [(لا واحد من العراقيين افريقي) و (كل بغدادي عراقي)] فان
(لا واحد من البغداديين افريقي) .

(ص و ص) تع ص

٢٢٧- الاحتمال الثاني : المقدمة الكبـرى صادقة والصغرـى كاذبة
والتبيحة صادقة .

اذا [(لا واحد من الاوربيين اسيوي) و (كل مصرى اوروبي)] فان
(لا واحد من المصريين اسيوي) .

(ص و ك) تع ص

٢٢٨- الاحتمال الثالث : المقدمة الكبـرى كاذبة والصغرـى كاذبة
والتبيحة صادقة .

اذا [(لا واحد من العراقيين اسيوي) و (كل مصرى عراقي)] فان
(لا واحد من المصريين اسيوي) .

(ك و ك) تع ص

٢٢٩- الاحتمال الرابع : المقدمة الكبـرى صادقة والصغرـى كاذبة
والتبيحة كاذبة .

اذا [(لا واحد من المصريين اسيوي) و (كل العرب مصرـيون)] فان
(لا واحد من العرب اسيوي) .

(ص و ك) تع ك

٢٣٠ - الاحتمال الخامس : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية صادقة
والنتيجة كاذبة^(١) .

اذا [(لا واحد من العراقيين اسيوي) و (كل بصري عراقي)] فان
(لا واحد من البصريين اسيوي)

(ك و ص) تتع ك

٢٣١ - الاحتمال السادس : المقدمة الاولى كاذبة والثانية كاذبة وما
يلزم عندهما في حالة الكذب أيضاً

اذا [(لا واحد من المصريين افريقي) و (كل جبشي مصري)] فان
(لا واحد من الجبشيين افريقي) .

(ك و ك) تتع ك

٣) قياس Darii من الاقيسة الجزئية

٢٣٢ - ولكن الامر يختلف مقطعاً بعض الشيء في الطائفة الثانية التي
تشمل الاقيسة الجزئية ، ويظهر الاختلاف بوضوح من الاقيسة الكلية انه
من الممكن أن نستقرق قضية صادقة في حالة كذب المقدمة الكبرى ، بينما ذلك
لا يكون في الاقيسة الكلية . وبعبارة اخرى : انه من الممكن في الاقيسة
الجزئية أن نحصل على نتيجة صادقة اذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذباً
والاخرى كلها صدقاً^(٢) . وعلى هذا الاساس تكون عندنا سبعة احتمالات
صدق وكذب بالنسبة للمقدمات والنتيجة .

٢٣٣ - الاحتمال الاول : عندما تكون المقدمة الكبرى صادقة والصغرى
صادقة والنتيجة صادقة .

اذا [(كل العلماء عباقرة) و (بعض العرب علماء)] فان (بعض العرب
 Ubacra) .

(ص و ص) تتع ص

1) Ibid., B2, 54a

٢٢٤) المصدر السابق ص

2) Ibid., B2, 54b

٢٢٥) المصدر السابق ص

٢٣٤- الاحتمال الثاني : عندما تكون المقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة والتبيحة صادقة^(١)

اذا [(كل عراقي اسيوي) و (بعض الروس عراقيون)] فان (بعض الروس اسيويون)

(ص و ك) تتعصب

٢٣٥- الاحتمال الثالث : عندما تكون المقدمة الكبرى كاذبة والثانية صادقة والتبيحة صادقة^(٢)

اذا [(كل انسان متواحش) و (بعض الحيوان انسان)] فان (بعض الحيوان متواحش)

(ك و ص) تتعصب

٢٣٦- الاحتمال الرابع : عندما تكون المقدمة الاولى كاذبة والثانية كاذبة والتبيحة صادقة^(٣)

اذا [(كل افريقي اسيوي) و (بعض الروس افريقيون)] فان (بعض الروس اسيويون)

(ك و ك) تتعصب

٢٣٧- الاحتمال الخامس : عندما تكون المقدمة الكبرى صادقة والثانية كاذبة والتبيحة كاذبة

اذا [(كل مصرى افريقي) و (بعض الروس مصرىون)] فان (بعض الروس افريقيون)

(ص و ك) تتعصب

٢٣٨- الاحتمال السادس : عندما تكون المقدمة الاولى كاذبة والثانية صادقة والتبيحة كاذبة

1) Ibid., B2, 55a

١) المصدر السابق ص ٢٣٧

2) Ibid., B2, 54b

٢) المصدر السابق ص ٢٣٦

3) Ibid., B2, 55a

٣) المصدر السابق ص ٢٣٧

اذا [(كل اوروبي اسيوي) و (بعض الاسبان او روبيون)] فان (بعض
الاسبان اسيويون)

(ك و ص) تع ك

٢٣٩- الاحتمال السابع : عندما تكون المقدمة الكبرى كاذبة والصغرى
كاذبة والنتيجة كاذبة .

اذا [(كل حي انسان) و (بعض الحجر حي)] فان (بعض الحجر انسان)
(ك و ك) تع ك

(٤) قياس Ferio من الاقيسة الجزئية

٢٤٠- وبصدق الجدول نفسه على ضرب Ferio ، بحيث نستطيع
أن نستقر قضية صادقة من مقدمتين فيما المقدمة الكبرى كاذبة . وهذه هي
النماذج اللغوية تبعاً لجدول الصدق والكذب .

الاحتمال الأول : عندما تكون المقدمة الاولى والثانية والنتيجة في حالة
الصدق

اذا [(لا واحد من المتعلمين جاهل) و (بعض الناس متعلمون)] فان
(بعض الناس ليس بجاهل)

(ص و ص) تع ص

٢٤١- الاحتمال الثاني : المقدمة الكبرى صادقة والثانية كاذبة
والنتيجة صادقة

اذا [(لا واحد من الافريقيين اسيوي) و (بعض الروس افريقيون)] فان
(بعض الروس ليسوا اسيوين)

(ص و ك) تع ص

٢٤٢- الاحتمال الثالث : المقدمة الاولى كاذبة والثانية صادقة والنتيجة
صادقة .

اذا [(لا واحد من الخيول يسهل) و (بعض الحيوانات خيول)] فان

(بعض الحيوانات لا يصهل)

(ك و ص) تع ص

٢٤٣ - الاحتمال الرابع : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية كاذبة
والنتيجة صادقة

اذا [(لا واحد من الحيوانات يمشي) و (بعض الاشجار حيوانات)] فان
(بعض الاشجار لا تمشي) .

(ك و ك) تع ص

٢٤٤ - الاحتمال الخامس : المقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة
والنتيجة كاذبة

اذا [(لا واحد من الحجر انسان) و (بعض العقلاء حجر)] فان (بعض
العقلاء ليسوا انساناً) .

(ص و ك) تع ك

٢٤٥ - الاحتمال السادس : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية صادقة
والنتيجة كاذبة .

اذا [(لا واحد من العراقيين اسيوي) و (بعض البغداديين عراقيون)]
فان (بعض البغداديين ليسوا اسيوبيين)

(ك و ص) تع ك

٢٤٦ - الاحتمال السابع : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية كاذبة
والنتيجة كاذبة

اذا [(لا واحد من المصريين افريقي) و (بعض الكونغوليين مصريون)]
فان (بعض الكونغوليين ليسوا افريقيين)

(ك و ك) تع ك

٢٤٧ - نستنتج من كل ما تقدم المبادئ الاساسية الآتية :-
١) لا يمكن اشتقاق قضية كاذبة من مقدمات صادقة في قياس صحيح : أي
اذا صدقت المقدمات فلا بد أن تصدق النتائج .

(٢) ان أي تفسير للقياس تعين أية قيمة كانت لحدوده يؤدي الى صدقه ، وبمعنى آخر ان القياس الصحيح صادق في جميع الحالات ولكل القيم التي تعينها لحدوده .

(٣) لا يمكن أن نشتق قضية صادقة في الاقيسة الكلية الموجبة والسلبية من الشكل الاول اذا كذبت المقدمة الكبرى كلّاً ، بينما يمكننا ذلك في الاقيسة الجزئية من الشكل نفسه .

ب) ضروب الشكل الثاني

٤٤٨ - وبعد أن درسنا الآن ضروب الشكل الاول من الناحية الدلالية بالتفصيل ، وأصبح التفسير من الواضح بمكان بحيث انتا تستطيع أن تستغني عن تفسير الضروب القياسية الاخرى من الشكل الثاني مع مراعاة الحد الاوسط . ونكتفي بتثبيت الدعائم او الاسس المنطقية لهذه الضروب فقط ، وذلك بالرجوع الى ما قاله المعلم الاول في هذا الصدد . يقول ارسطو في بداية بحثه عن الشكل الثاني ما يدل على تحديده من ناحية الصدق والكذب ، وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع الصدق من مقدمات كاذبة : (سواء) كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والآخرى كلها كذباً : أيما منها اتفق ، أو كانت الواحدة كلها كذباً : وبعض الآخرى كذباً . وذلك يكون اما في القياسات الكلية واما في الجزئية^(١) .

وبهذا القول يحدد ارسطو الاحتمالات الممكنة في الصدق والكذب لمقدمات عندما تكون النتيجة صادقة . وهذا يعني انتا تحلل هذا القول بالنسبة لجدول الصدق والكذب على الوجه الآتى :-

م ← ل ٨ ص

(١) ص ٨ ص ← ص المقدمة الكبرى والصغرى صادقتان
والنتيجة صادقة

(٢) ص ٨ ك ← ص المقدمة الكبرى صادقة والصغرى كاذبة

1) An. Pr., B3, 55b

(١) المصدر السابق ص ٢٣٩

والنتيجة صادقة

٣) كـ ٨ ص ← ص المقدمة الكبرى كاذبة والصغرى صادقة
والنتيجة صادقة

٤) كـ ٨ ك ← ص المقدمة الكبرى كاذبة والصغرى كاذبة
والنتيجة صادقة

٢٤٩ - ولكي يكون تفسير الشكل الثاني واضحًا ، نأخذ الضرب
الاول وهو (Cesare) لدرس خصائص الدلالة كما هو الحال في
ضروب القياس من الشكل الاول :

الاحتمال الاول : المقدمة الكبرى والثانية صادقان والنتيجة صادقة
اذا [(لا واحد من الافريقيين اسيوي) و (كل العراقيين اسيويون)] فان
(لا واحد من العراقيين افريقي)

(ص و ص) تع ص

٢٥٠ - الاحتمال الثاني : المقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة والنتيجة
صادقة .

اذا [(لا واحد من الاوروبيين اسيوي) و (كل مصري اسيوي)] فان
(لا واحد من المصريين اوروبي)

(ص و ك) تع ص

٢٥١ - الاحتمال الثالث : المقدمة الاولى كاذبة والثانية صادقة والنتيجة
صادقة .

اذا [(لا واحد من الناس حي) و (كل الطيور أحياه)] فان (لا واحد
من الطيور انسان)

(ك و ص) تع ص

٢٥٢ - الاحتمال الرابع : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية كاذبة
والنتيجة صادقة

اذا [(لا واحد من الناس عاقل) و (كل الطيور عاقلة)] فان (لا واحد

من الطيور انسان)

(ك و ك) تع ص

٢٥٣ - الاحتمال الخامس : المقدمة الاولى صادقة والصغرى كاذبة

والنتيجة كاذبة .

اذا [(لا واحد من العراقيين اوروبي) و (كل بغدادي اوروبي)] فان
(لا واحد من البغداديين عراقي)

(ص و ك) تع ك

٢٥٤ - الاحتمال السادس : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية صادقة

والنتيجة كاذبة

اذا [(لا واحد من العراقيين اسيوي) و (كل بغدادي اسيوي)] فان
(لا واحد من البغداديين عراقي)

(ك و ص) تع ك

٢٥٥ - الاحتمال السابع : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية كاذبة

والنتيجة كاذبة

اذا [(لا واحد من المصريين افريقي) و (كل العرب افريقيون)] فان
(لا واحد من المصريين عربي)

(ك و ك) تع ك

ج) ضروب الشكل الثالث

٢٥٦ - يحدد اسطو الصدق والكذب لضروب الشكل الثالث بالطريقة
التي اتبعها في ضروب الاشكال المتقدمة نفسها ، فنجده يحدد ذلك بقوله
« وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً اذا كانت المقدمةان كلتا هما
أو بعضهما ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والاخرى كذباً ، أو كان بعض
الواحدة كلها كذباً ، والاخرى كلها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما امكن أن
نغير المقدمات ^(١) ٠٠٠٠٠

1) Ibid., B4, 56b

(١) المصدر السابق من ٢٤٣

فإذا أردنا أن نحلل هذا القول بالنسبة لضرب Darapti ، فإن هذا التحليل سيكون كما يأتي :-

ب A A ب A ح ← ح I
ص A ص ← ص
ص A ك ← ص
ك A ص ← ص
ك A ك ← ص

وإذا أضفنا إلى هذه الاحتمالات احتمالات أخرى تكون فيها النتيجة كاذبة فأننا سنحصل على ثمانية احتمالات كما هو الحال في الأشكال القياسية المقدمة .

-257- الاحتمال الأول : المقدمة الكبرى صادقة والصغرى صادقة

والنتيجة صادقة

إذا [(كل مصرى أفريقي) و (كل مصرى عربى)] فإن (بعض العرب أفريقيون)

(ص و ص) تتعصب

-258- الاحتمال الثاني : المقدمة الأولى صادقة والثانية كاذبة والنتيجة

صادقة .

إذا [(كل عالم عبقرى) و (كل عالم عربى)] فإن (بعض العرب عباقرة)

(ص و ك) تتعصب

-259- الاحتمال الثالث : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية صادقة

والنتيجة صادقة

إذا [(كل عامل عاطل) و (كل عامل إنسان)] فإن (بعض الناس عاطلون)

(ك و ص) تتعصب

-260- الاحتمال الرابع : المقدمة الأولى كاذبة والثانية كاذبة والنتيجة

صادقة .

اذا [(كل اوروبي اسيوي) و (كل اوروبي روسي)] فان (بعض الروس
اوروبيون)

(ك و ك) تع ص

٢٦١ - الاحتمال الخامس : المقدمة الكبرى صادقة والثانية كاذبة
والنتيجة كاذبة

اذا [(كل عراقي اسيوي) و (كل عراقي افريقي)] فان (بعض الافريقيين
اسيوبيون)

(ص و ك) تع ك

٢٦٢ - الاحتمال السادس : المقدمة كاذبة والثانية صادقة والنتيجة
كاذبة .

اذا [(كل عراقي افريقي) و (كل عراقي اسيوي)] فان (بعض الاسيوبيين
افريقيون)

(ك و ص) تع ك

٢٦٣ - الاحتمال السابع : المقدمة الكبرى كاذبة والثانية كاذبة
والنتيجة كاذبة

اذا [(كل عراقي افريقي) و (كل عراقي اوروبي)] فان (بعض
الاوروبيون افريقيون)

(ك و ك) تع ك

٢٦٤ - أما الآن وبعد هذا التحليل نتوصل الى حقيقة هامة هي ان
ارسلوا أدرك قيمة التابع المنطقي بين المقدمات والنتائج وماله من أهمية بالنسبة
لتفسير الاقيسة المختلفة كما انه ، وان لم يذكر ذلك بوضوح ، أراد أن
يعمل على برهنة صدق الاقيسة بطريقة دلالية ، بالإضافة الى طريقة في رد
الاقيسة المعتمدة على الاشكال وترتيب الرموز فقط . ومن أهم ما توصل
إليه من عناصر منطقية بعد هذا التحليل ما يأتي :-

(١) لا يمكن ، بل من المستحيل أن تستنق قصية كاذبة من مقدمات صادقة ، وهذا هو جوهر الاستدلال^(١) .

(٢) ان الاقيضة الصحيحة صادقة دائمًا وفي جميع الحالات التي نعطي فيها قيم دلالية مختلفة للمحدود .

1) Reichenbach, H., Elements of Symbolic Logic P. 16

القسم الثالث

منطق الجهات

مقدمة

٢٦٥ - لم تقتصر جهود المعلم الأول على بحث نوع واحد من القياس هو القياس الحتمي ، بل نجده يقدم ضرباً منطقياً آخر يكون فيه الرائد الأول تماماً كما كان رائداً في القياس الحتمي ، ويدخل هذا البحث الجديد ضمن إطار منطق الجهات (Modallogic) . ولكن قياس الجهات أهمل ولم يلق رواجاً وشهرة بين المناطقة اللهم الا في العصر الحديث حيث تناولته بد البحث^(١) . وغايتها في هذا القسم أن تدرس هذا المنطق كما وضعه المعلم الأول مع الأخذ بنظر الاعتبار الدراسات المنطقية المعاصرة .

والى جانب منطق الجهات في القياس يستعمل ارسسطو لوناً آخر من القوانين المنطقية هي ليست من صلب نظرية القياس ، بل انها تنتمي الى منطق القضايا ، ولا يخفى علينا ان ارسسطو استعمل هذه القوانين في البرهان . ولكننا سنجد كذلك ان هذه القوانين تختلف عن تلك القوانين التي استخدمت في منطق القياس الحتمي من حيث انها ترتبط بمقولات الجهة بحيث تعتبرها قوانين منطقية لقضايا منطق الجهات . وعلى هذا الاساس ستكون معالجتنا للموضوع كما يأتي :-

(١) قضايا منطق الجهات

(٢) قضايا قياس الجهات

وسندرس في الشعبة الأولى خصائص وعلاقات القضايا باعتبارها تمثل

القاعدة المنطقية في دراسة العلاقات المنطقية بين مقولات الجهة .

من أهم البحوث التي تناولت منطق ارسسطو في الجهات بالبحث والتحليل

والشرح هي :-

- 1) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic
- 2) Bochenski, I.M., Ancient formal logic
- 3) Prior, A. N., Formal logic

أما في الشعبة الثانية فسوف ندرس قوائين قياس الجهات وخصائص الأقيمة بارتباطها بالمقولات . وبهذه الطريقة تكون قد أمننا تماماً كافياً يكاد يكون تماماً بنظرية ارسطو المنطقية في الجهات .

وفي بحثنا هذا سوف تتبع الخطة نفسها التي عملنا على تحقيقها في القياس الحتمي ، حيث نبدأ بتعريف الأفكار ، ثم نعين القضايا والقوائين الاستنتاجية ، وننتقل بعدئذ إلى الأقيمة وخصائصها . وإذا اتبعنا هذه الخطة فمن الضروري أن نأخذ بنظر الاعتبار المواضيع المهمة التي يركز عليها ارسطو في بحثه المنطقي والتي تمثل في الحقيقة نظرية عامة في منطق الجهات . وهذه المواضيع هي :-

(١) الأفكار الأساسية في قياس الجهات

(٢) التقابل والمربع المنطقي للقضايا ذات ذات الجهة

(٣) نظرية قياس الجهات

ويظهر من هذا المخطط أن مهمتنا صعبـة ، خاصة وأن أفكار ارسطو في هذا البحث المنطقي ليست واضحة ، وكثيراً ما نجد تضارباً في أفكاره . وتحقيقاً لأصلـة البحث العلمي ، يجدر بـنا أن نأخذ بأطراف الموضوع من أفكار ارسطو وما يلزم عنها مع الاستعـانة بعض الشرائح الذين اهتموا بدراسة منطق ارسطو .

السؤال رقم (١)

السؤال رقم (٢)

السؤال رقم (٣)

الفصل التاسع

الأفكار الأساسية في قياس الجهات

تمهيد

٢٦٦ - تُعتبر الجهات صفات تحمل على القضية الحتمية ، فهي بذلك تقرن بالقضايا الحتمية الأربع (A, E, I, O) وتعطى صبغة منطقية جديدة . ولقد ذكر ارسطو هذه الصفات في معرض بحثه في كتاب العبارات ، وهي أربعة استعملها ارسطو في منطقه : الضرورية (necessity) ، الاستحالة (Contingency) ، الامكانيه (Possibility) والمصادفة (impossibility) ومنطق ارسطو في قياس الجهات هو القياس الحتمي مضافاً إلى مقدماته ونتائجها صفة واحدة أو صفات من التي ذكرنا . وبعبارة أخرى : أن المكونات الأساسية لقياس الجهات هي القضايا الحتمية الأربع مضافاً إليها الجهات الأربع المذكورة .

ومن الجدير بالذكر هنا ان للfilisوف عمانوئيل كانت مقولات جهة هي في الحقيقة امتداد مباشر لمقولات الجهة التي ذكرها ارسطو . ومقولات الجهات كما صنفها كانت هي :-

الامكانيه (Unmöglichkeit)	-	الاستحالة (Möglichkeit)
(Nichtsein)	-	اللا وجودية Dasein
(Zufälligkeit)	-	الضروريه (Notwendigkeit) - المصادفة

١ - تعريف الجهات

٢٦٧ - ولكي تكون على بيته من طبيعة قياس الجهات ، يجب أن نوضح مفهوم أفكار هذا المنطق الرئيسية ، مبينين كذلك بعض العوامض التي وقع فيها ارسطو ، لأن ارسطو في قياس الجهات لم يوفق في بناء هذا المنطق خالياً من الأخطاء كما هو الحال في القياس الحتمي الذي يكاد يكون حالياً منها^(٣) .

1) منطق ارسطو (العبارة) ص ٨٦

2) Kant, I., Kritik der reinen Vernunft P:118

3) Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic: P: 133

وهذا هو أحد الاسباب التي جعل معظم المناطقة القدماء يتركون هذا الجانب المنطقي لغرض افكاره وتضاربها في بعض الاحيان .

أ) الفرورية او من الضروري

٢٦٨ - وجدنا في الدراسات المنطقية السابقة ان ارسسطو يستعمل في بعض الاحيان عبارة «من الضروري» عندما يتصل من المقدمات الى التبيجة . وبعبارة اخرى : انه يستعمل هذه العبارة في التابع مقتنة بالالزام . ولكننا نجد العبارة نفسها في منطق الجهات ولكن بطبيعة الحال لها وظيفة منطقية مختلفة ، فهي من مكونات أو ثوابت منطق الجهات التي لا يمكن الاستغناء عنها . وهذا معناه ان ارسسطو يستعمل عبارة «من الضروري» بمعنىين مختلفين :-

١) عندما يذكرها في الالزام فيقول مثلاً «ومثال ذلك ان أ ان كانت مقوله على كل ب وكانت ب تقل على كل ح ، فمن الاضطرار أن تقال أ على كل ح»^(١) .

٢) عندما يذكرها في قياس الجهات حيث يربطها بالقضايا مثال ذلك قوله : «ان أ باضطرار في كل ب»^(٢) .

والى جانب ذلك نجد ارسسطو يستعمل عبارة «من الضروري» بمعناها الاول عند بحثه في منطق الجهات فيقول مثلاً «وأيضاً ان أمكن ألا تكون أ في شيء من ب ، وأمكن أن تكون في بعض ح ، فإنه ضرورة يمكن ألا تكون أ في بعض ح»^(٣) .

ويجب علينا اذن أن نميز بين هاتين العبارتين ، لأن الاول ضرورة الزام منطقية ، بينما الثانية مقوله جهة .

ب) المصادقة والامكانية

٢٦٩ - يستخدم ارسسطو مقوله المصادقة Contingent بمعنىين مختلفين ، فهي تكون بذلك احدى المشكلات التي تواجهها في دراسة منطق

١) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١١٣ (1) An. Pr., A4, 26a

٢) المصدر السابق ص ١٤٧ (2) Ibid., A9, 30a

٣) Ibid., A14, 33a (2) المصدر السابق ص ١٣٤

الجهات . ومن الجدير بالذكر ان المحدثين من المناطقة يميزون بين المصادفة والامكانية ، وذلك بتعريف كل مقوله منها على حده . والمصادفة كمقوله جهة تستعمل كذلك بمعنيين مختلفين :

- ١) المصادفة أو من الصدفة على أساس أنها تعني ليس من الضروري
- ٢) المصادفة أو من الصدفة على أساس أنها تعني أنها ليست ضرورية وليس مستحيلة . أو بعبارة ثانية : أنها ليس من الضروري وليس من المستحيل .

وهذا معناه ان هذا التعريف يحتوي على العناصر المنطقية الآتية :-

- أ) النفي الظاهر في عبارتي «ليس» أو «غير»
- ب) مقوله من الضروري
- ج) مقوله من المستحيل
- د) علاقة أو رابطة المطف المتمثلة في «و»

وعلى هذا الأساس يمكننا الآن تحويل هذه العبارات الى صيغ منطقية على هيئة رمزية . فنرمز الى مقوله «من الضروري» بالقطع (ضر) و «الاستحالة أو من المستحيل» بالقطع (مس) و «المصادفة» بالقطع (مص) . أما النفي فنرمز له عادة (-)

تعريف (٢)

$$\text{مص } (\text{ق}) = - \text{ ضر } (\text{ق})$$

وبعبارة اخرى : انه من الصدفة أن تكون ق ، تعني « انه ليس من الضروري أن تكون ق »

تعريف (٣)

$$\text{مص } (\text{ق}) = - \text{ ضر } (\text{ق}) \wedge - \text{ ضر } (-\text{ق})$$

وبعبارة ثانية : « انه من الصدفة أن تكون » معنى ذلك « انه ليس من الضروري أن تكون ق وليس من الضروري أن تكون ليست ق »

وهذا التعريف مرادف للمصادفة عند ليستر^(١)

وإذا عرفا ان العبارة « ليس من الضروري أن تكون ليست ق » هي نفس العبارة « انه ليس من المستحيل أن تكون ق » أدركنا التعريف الذي نحن الآن بصدده .

تعريف (٤)

ضر (— ق) = — مس (ق) باعتبار (مس) مقطع للاستحالة .

وهذا يعني ان تعريف (٣) يستحيل الى الصيغة الآتية :-

تعريف (٥)

مس (ق) = — ضر (ق) ٨ — مس (ق)

وبعبارة اخرى ان العبارة « انه من الصدقة أن تكون ق » تعني كذلك ان ق ليست ضرورية وليس مستحيلة .

— ٢٧٠ — وتعريف ارسسطو لقوله المصادفة في رأي بوخنسكي هو عين تعريف (٣) . أما نص تعريف ارسسطو فهو « أنا أستعمل اللفظ « من المكن » و « المكن » بأنه ليس ضروري ، ولكنه اذا ما افترض يتبع ان لا شيء مستحيل^(٢) . يشرح بوخنسكي هذه العبارة باعتبارها تعريفاً للمصادفة بأنها ليس من الضروري وليس من المستحيل^(٣) .

ولكتني أرى وأيا آخر اذ لم يوضح ارسسطو تعريفه بهذه الصورة التي وضعها بوخنسكي ، وحتى اذا أخذنا بشرح بوخنسكي ، فإن المشكلة سرعان ما تعرضا في كتاب التحليلات الاولى وبعد التعريف المتقدم بقليل ، حيث يذكر ارسسطو ان العبارات « من المكن أن تسمى » و « غير مستحيل أن تسمى » و « غير ضروري أن لا تسمى » هي اما متعادلة او أن يتبع بعضها البعض الآخر^(٤) ، وهذا يعني بدون شك ان العبارة « من المكن أن تسمى » هي نفس العبارة « غير ضروري أن لا تسمى » . وبلغة المنطق الرمزي يكون لدينا الآن المعادلة الآتية :

1) Becker, O., Einführung in die Logistik P: 65

2) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١٤٢

3) Bochenski, I.M., Ancient formal Logic P: 56

4) منطق ارسسطو (التحليلات الاولى) ص ١٤٣

مم (ق) = - ضر (- ق)

مم (ق) = - مس (ق)

والصيغة الاولى في الحقيقة ما هي الا تعبير منطقي عن تعريف مقوله
الامكانية في عرف المتعلق الحديث .

تعريف (٦)

مم (ق) = - ضر (- ق)

وكذلك بالنسبة للصيغة الثانية

تعريف (٧)

مم (ق) = - مس (ق)

وعلى ضوء هذه التعاريف نحاول الان أن نحدد تعريف ارسسطو المتقدم
والذى شرحه بوختسكي . يحتوى تعريف ارسسطو على شطرين هما :-

(١) انه ليس ضروري

(٢) ولكنه اذا ما افترض يتوج ان لا شيء مستحيل .

في اعتقادى ان ارسسطو هنا يستعمل تعريفين مختلفين : في الاولى يعتبر
المقوله «من الممكن» بأنها «ليس من الضروري» ، ويعتبر المقوله «من الممكن»
في الثانية بأنها ليس من المستحيل . ولا بد هنا أن نميز بين هاتين المقولتين .

تبعاً لتعريف (٢) تصبح العبارة «ليس ضروري» تعريفاً لمقوله
«من الصدقة » .

وبناءً لتعريف (٧) تصبح العبارة «ان لا شيء مستحيل» تعريفاً لمقوله
«من الممكن » .

وهذا يعني الان ان تعريف «من الممكن» هو الذى حددهما في التعريف (٦)

ج) علاقة الجهات فيما بينها

٢٧١ - نميز في منطق الجهات كما في أنواع المنطق المختلفة الأخرى
بين الأفكار الأولية غير المعرفة والتي لا يمكن تعريفها ضمن النظام المنطقي
 وبين الأفكار المعرفة أو التي يمكن تعريفها بواسطة أفكار مفروضة أخرى .
وفي منطق الجهات بالذات مقولات يمكن أن تعرف بعضها البعض الآخر .

فبالممكان مثلاً أن نختار مقوله « من الممكن » أو « من الضروري » لتكون فكرة غير معرفة ، بواسطتها نعرف الأفكار الأخرى . فإذا أردنا أن نثبت مقوله الضروريه ونعرف مقوله الامكانيه بواسطتها فاننا سنقف عند التعريف (٦) المتقدم . أما اذا ثبتنا مقوله الامكانيه وعرفنا بواسطتها مقوله الضروريه ، فاننا نحصل على التعريف الآتي :-

تعريف (٨)

$$\text{ضر } (ق) = - \text{ م } (- \text{ ق})$$

معناه : انه « من الضروري أن تكون ق » تعني « انه ليس من الممكن أن تكون ليست ق »

كما يمكننا تعريف مقوله من المستحيل بالاستعانه بمقوله الامكانيه والنفي .

تعريف (٩)

$$\text{مس } (ق) = - \text{ م } (ق)$$

معناه : « من المستحيل أن تكون ق » تعني « انه ليس من الممكن أن تكون ق » كما يمكننا أن نعرف المقوله نفسها بالاستعانه بمقوله الضروريه والنفي

تعريف (١٠)

$$\text{مس } (ق) = \text{ ضر } - \text{ ق}$$

معناه : « من المستحيل أن تكون ق » تعني « انه من الضروري أن تكون ليست ق »

وإذا دققنا النظر في تعريف (٩) و (١٠) ، وجدنا حقيقة منطقية هامة

يمكن التعبير عنها متعلقاً كما يأتي :

$$- \text{ م } (ق) = \text{ ضر } - \text{ ق}$$

« ليس من الممكن أن تكون (ق) » تساوي قولنا « من الضروري أن تكون ليست ق » أو بتعبير آخر : من المستحيل أن تكون ق تساوي قولنا « من الضروري أن تكون - ق »

٣ - الالتزام بين قضايا الجهة

٢٧٢ - يبحث ارسسطو الالتزام بين القضايا ذات الجهة في كتاب العبرة ، ويقدم بذلك جدولًا ، الا أن في هذا الجدول خطأ منطقية من ابساطة اكتشافها ، ولكن ارسسطو لم يتم بتصحيحها رغم انه أعطى صيغتها الصحيحة في كتاب التحليلات الاولى . والجدول الذي يضعه ارسسطو كما يأتي :^(١)

- | | |
|----------------------------|----------------------------|
| أ) من الممكن أن يكون | ب) لا يمكن أن يكون |
| ليس من الصدفة أن يكون | من الصدفة أن يكون |
| ليس من المستحيل أن يكون | ليس من المستحيل أن يكون |
| ليس من الضروري أن يكون | ليس من الضروري أن لا يكون |
| ليس من الممكن أن لا تكون | د) لا يمكن أن لا يكون |
| ليس من الصدفة أن لا يكون | من الصدفة أن لا يكون |
| ليس من المستحيل أن لا يكون | ليس من المستحيل أن لا يكون |
| ليس من الضروري أن لا يكون | ليس من الضروري أن يكون |
- وتتجدر الاشارة هنا ان محاولة ارسسطو في تعريف مقوله «من الممكن» او تكن موقعة ، لانه لم يتوصل الى تعريف منطقى واضح لهذه المقوله ، فهو يستعملها مثلاً في هذا الجدول كمقوله مرادفة لمقوله «من الصدفة» . واذا تعقبنا هذه المقوله في كتاب العبرة فاننا سنجد العبرة الآتية : اذا كان الشيء من الممكن أن يكون ، فإنه من الممكن أن لا يكون^(٢) . ان الشق الاول يدل على الامكانيه ، أما الشق الثاني فإنه تعبير عن مقوله «المصادفة» .

٢٧٣ - واذا حللت بعض أفكار الجدول السابق لنقف على الالتزامات الموجودة فيه ، فان المشكلة سرعان ما تظهر في المجموعة (أ) لانها تحتوي على خطأ منطقى لم يتم ارسسطو بتصحيحه بالرغم من انه أعطى بعدمه النص

(١) منطق ارسسطو (كتاب العبرة) ص ٩٠

1) De. Int. Chapter 13, 22a

يظهر ان ثمة اختلاف لفظي بين هذا الجدول والذى في الترجمة العربية ، ولكن المعنى واحد .

(٢) منطق ارسسطو (كتاب العبرة) ص ٩٢

2) Ibid., Chapter 13, 22b

الصحيح له . وواجبنا الآن أن نبين هذا الخطأ بخطوات منطقية متابعة :-

١ - يلزم عن العبارة : «من الممكن أن يكون» : عبارة «ليس من الضروري أن يكون» وبعبارة أخرى اذا كان من الممكن أن تكون ق ، فاته ليس من الضروري أن تكون ق . وبتعبير رمزي :

مم (ق) ← ضر (ق)

٢ - يلزم عن عبارة «من الضروري أن يكون» عبارة «من الممكن أن يكون» ولقد توصلنا الى هذا الازام من قول ارسسطو يوضح فيه هذه الحقيقة اذ يقول «من العبارة ان ما هو ضروري هو ممكن أيضاً»^(١) . وبعبارة منطقية أخرى : اذا من الضروري أن تكون ق فمن الممكن أن تكون ق . وبتعبير رمزي :-

ضر (ق) ← مم (ق)

٣ - ومن الازام الاول والثاني توصل الى التسليمة الآتية :-

ضر (ق) ← ضر (ق)

أي من الضروري أن تكون (ق) يلزم عنها ليس من الضروري أن تكون ق وهذا تناقض بالطبع .

ولكن ارسسطو أدرك هذا الخطأ في كتاب العبارة والتحليلات الاولى وأعطى الازام الصحيح . وبنفس الوقت أدرك ارسسطو كذلك ان الازام بالصورة المقدمة : انه يلزم عن «من الممكن أن يكون» عبارة «ليس من الضروري أن يكون» فيه غموض فأسرع باعطاء الازام الصحيح . والقول الآتي لارسطو يوضح هذه الحقيقة المهمة . «من العبارة من الممكن أن يكون يلزم انه ليس من المستحيل أن يكون» ، ويلزم عن ذلكم انه ليس من الضروري أن يكون . وبذلك يتبع ان الشيء الذي يجب أن يكون ضرورة لا يحتاج أن يكون ، وهذا محال «^(٢)

يتضح الآن جلياً ادراك ارسسطو للخطأ الذي يتبع من الازام بين الامكانية أو «من الممكن» و «ليس من الضروري» . وكان ادراك ارسسطو

1) Ibid., Chapter 13, 23a

٩٤ المصدر السابق ص

2) Ibid., Chapter 13, 22b

٩٢ المصدر السابق ص

للمخطأ مبنيا على نفس الخطوات الثلاث التي وضعناها سابقا ثم وصلنا بها الى
النتيجة انه لا يمكن أن يكون هناك الزام بين ما هو ضروري وما هو ليس
من الضروري ، وهنا يمكن المخطأ ، لأن مثل هذا الازام تناقض ، بل ومحال
أن يكون . وعلى هذا الاساس يجب أن يكون الازام كما يأتي :-

م (ق) ← - ضر - ق^(١)

وهناك زام أيضا بين الضروري والممكن يوضحه ارسسطو بقوله « ان
ما هو ضروري يكون ممكنا أيضا »^(٢) : وهذا يعني انه اذا كان من الضروري
أن يكون فإنه من الممكن أن يكون

ضر (ق) ← م (ق)

٢٧٤- ويظهر في جدول الازمات الذي وضعه ارسسطو ان هناك خطأ
آخر في المجموعة الثالثة : حيث يوجد زام بين العبارة « من الممكن أن
لا يكون » وبين « ليس من الضروري أن لا يكون » . لأن مثل هذا الازام
لا يكون الا بين العبارة « من الممكن أن لا يكون » وبين « ليس من الضروري
أن يكون » وعلى هذا الاساس يجب تصحيح المخطأ كذلك .

٢٧٥- وهكذا يمكننا الآن أن نحصل على الازمات بين قضايا الجهة
بالترتيب بعد أن أزلانا الأخطاء التي وقع فيها ارسسطو .

المجموعة الاولى (أ)

١) م (ق) ← - مس (ق)

٢) م (ق) ← - ضر - ق

٣) - مس (ق) ← - ضر - ق

المجموعة الثانية (ب)

٤) - م (ق) ← - مس (ق)

٥) - م (ق) ← ضر - ق

٦) مس (ق) ← ضر - ق

1) Ibid, An. Pr. 32a, 25

٩٢ المصدر السابق ص

2) Ibid.

٩٢ المصدر السابق ص

المجموعة الثالثة (ح)

(٧) م - ق ← - مس - ق

(٨) م - ق ← - ضرق

(٩) - مس - ق ← - ضرق

المجموعة الرابعة (د)

(١٠) - م - ق ← مس - ق

(١١) - م - ق ← ضرق

(١٢) مس - ق ← ضرق

٣ - تحديد القضايا الحتمية ذات الجهة

٢٧٦ - ونسوق الآن بعض التعريفات التوضيحية للصيغ التي تؤلف نظرية قياس الجهات . وهذه التعريفات بحد ذاتها خارجة عن نطاق هذا المنطق ، لأنها تخص " Meta theory " ، تماما كما هو الحال في التعريف التي قدمتها لقياس الحتمي :

تعريف (١١)

٢٧٧ - ضر (A ب) = من الضروري أن تكون ب مقوله على كل أ

وبعبارة منطقية أدق : ان كل فرد من أ من الضروري أن تحمل عليه ب

تعريف (١٢)

٢٧٨ - ضر (A E ب) = من الضروري أن تكون ب غير مقوله على

شيء من أ . وبعبارة ثانية : ان كل فرد من أفراد أ من الضروري أن لا تحمل عليه ب

تعريف (١٣)

٢٧٩ - ضر (A I ب) = من الضروري أن تكون ب مقوله على

بعض أ . وبعبارة أدق : ان بعض أفراد أ من الضروري أن تحمل عليهم ب

تعريف (١٤)

٢٨٠ - ضر (A O ب) = من الضروري أن تكون ب غير مقوله على

بعض ب ٠ وعبارة اخرى : ان بعض أفراد أ من الضروري أن لا تحمل
عليهم ب

تعريف (١٥)

٢٨١ - مم (أ ب) = من الممكن أن تكون ب مقوله على كل أ ،
أي ان كل فرد من أ ممكن أن تحمل عليه ب

تعريف (١٦)

٢٨٢ - مم (أ E ب) = من الممكن أن تكون ب غير مقوله على شيء ،
من أ ، أي ان كل فرد من أ ممكن أن لا تحمل عليه ب

تعريف (١٧)

٢٨٣ - مم (أ I ب) = من الممكن أن تكون ب مقوله على بعض أ ،
أي ان بعض أفراد أ ممكن أن تحمل عليهم ب

تعريف (١٨)

٢٨٤ - مم (أ O ب) = من الممكن أن تكون ب غير مقوله على
بعض أ ، أي ان بعض أفراد أ يمكن أن لا تحمل عليهم ب ٠

الفصل العاشر

ال مقابل والمربع المنطقى للقضايا ذات الجهة

تمهيد

٢٨٥ - لم يكتفى ارسطو في كتاب العبارة بدراسة مقابل القضايا الح محلية من حيث التضاد والتناقض ، بل تدعى بحثه الى دراسة وتحليل خصائص مقابل والازام للقضايا ذات الجهة . ولقد أدرك ارسطو ان مقابل عن طريق التناقض في قضايا الجهة ليس بمثل البساطة التي تكون بالنسبة لمقابل القضايا الح محلية . وفي الحقيقة ان ارسطو يميز بوضوح بين الاقوال الح محلية وأقوال الجهات في حالة نفي القول . فإذا قلنا مثلاً «البحر أزرق» وأردنا أن ننفي هذا القول ، فما علينا إلا أن نضيف النفي كقولنا «البحر ليس أزرق» . ولكن الامر يختلف بالنسبة للأقوال ذات الجهة . فالعبارة «من الممكن أن يكون» لا يمكن أن يضاف إليها النفي بالبساطة التي فعلناها مع الاقوال الح محلية لـ^كي تحصل على النقيض ، فالقول «من الممكن أن لا يكون» ليس نقيض القول «من الممكن أن يكون» ، لأن الشرط الذي يجب أن يتوفّر في التناقض هو اذا صدق أحد الأقوال المتنافضة ، فيجب أن يكذب الثاني . ولكن هذه العبارات يمكن أن تصدق معاً^(١) .

خصص ارسطو الجزء الاخير من كتاب العبارة لدراسة التناقض بين القضايا ذات الجهة . أما غايتها في هذا الفصل فانها تتجلّى في دراسة الازام بمعنى الاشتراك والتناقض لـ^تستطيع بعدها من صياغة المربع المنطقى بعد ترتيب معين لقضايا الجهة .

١ - الذاتية والتناقض

٢٨٦ - يقدم لنا ارسطو في كتاب التحليلات الاولى نموذجاً منطقياً مهمّاً مبيناً فيه علاقتي الذاتية والتناقض لقضايا الجهة . أما نص هذا القول فهو لأن الأقوال «ليس من الممكن أن يتسمى» ، «من المستحيل أن يتسمى» ، و «من الضروري أن لا يتسمى» هي اما تدل على معنى واحد (identical)

(1) منطق ارسطو (التحليلات الاولى) ص ١٤٣ A 13,32a

أو يلزم الواحد عن الآخر . وكذلك الحال بالنسبة لمقابلات هذه الأقوال «من الممكن أن يتسمى» ، «ليس من المستحبيل أن يتسمى» و «ليس من الضروري أن لا يتسمى» هي أما تدل على معنى واحد أو يلزم الواحد عن الآخر ^(١) .

وبتحليل هذا القول نتوصل إلى العناصر المنطقية الآتية :

أ) ان الأقوال الثلاثة : «ليس من الممكن أن يتسمى» ، «من المستحبيل أن يتسمى» ، و «من الضروري أن لا يتسمى» تدل على معنى واحد . كذلك الأقوال الثلاثة الأخرى «من الممكن أن يتسمى» ، ليس من المستحبيل أن يتسمى و «ليس من الضروري أن لا يتسمى» ، تدل على معنى واحد .

ب) ان الأقوال الثلاثة الأولى يلزم الواحد منها الآخر ، وهذا يعني :

١ - ان القول «ليس من الممكن أن يتسمى» يلزم القول «من المستحبيل أن يتسمى» وبالعكس .

٢ - ان القول «ليس من الممكن أن يتسمى» يلزم القول «من الضروري أن لا يتسمى» وبالعكس .

٣ - ان القول «من المستحبيل أن يتسمى» يلزم القول «من الضروري أن لا يتسمى» وبالعكس .

كما ان الأقوال الثلاثة الأخرى يلزم الواحد منها الآخر ، وهذا يعني :

٤ - ان القول «من الممكن أن يتسمى» يلزم القول «ليس من المستحبيل أن يتسمى» وبالعكس .

٥ - ان القول «من الممكن أن يتسمى» يلزم القول «ليس من الضروري أن لا يتسمى» وبالعكس .

٦ - ان القول «ليس من المستحبيل أن يتسمى» يلزم القول «ليس من الضروري أن لا يتسمى» وبالعكس .

ح) تتميز الأقوال الثلاثة الأولى بأن لها الأقوال الثلاثة الأخرى كمقابلات بالتناقض : وبعبارة أدق :-

1) Ibid., A13, 32a

(١) المصدر السابق ص ١٤٢ - ١٤٣

- ١- «ليس من الممكن أن يتسمى» ينافق «من الممكن أن يتسمى»
 ٢- «من المستحيل أن يتسمى» ينافق «ليس من المستحيل أن يتسمى»
 ٣- «من الضروري أن لا يتسمى» ينافق «ليس من الضروري أن لا يتسمى»

٢٨٧- وبعد هذا التحليل المفصل نحاول الآن صياغة القوانيين

المتعلقة الآتية :-

أ) في الذاتية :

$$(1) - م (أ ب) = مس (أ ب) = ضر - (أ ب)$$

$$(2) م (أ ب) = - مس (أ ب) = - ضر - (أ ب)$$

ب) في الالتزام :

$$(3) - م (أ ب) \rightarrow مس (أ ب) ،$$

$$مس (أ ب) \leftarrow - م (أ ب)$$

$$(4) - م (أ ب) \leftarrow ضر - (أ ب) ،$$

$$ضر - (أ ب) \leftarrow - م (أ ب)$$

$$(5) مس (أ ب) \leftarrow ضر - (أ ب)$$

$$ضر - (أ ب) \leftarrow مس (أ ب)$$

$$(6) م (أ ب) \leftarrow - مس (أ ب) ،$$

$$- مس (أ ب) \leftarrow م (أ ب)$$

$$(7) م (أ ب) \leftarrow - ضر - (أ ب) ،$$

$$- ضر - (أ ب) \leftarrow م (أ ب)$$

$$(8) - مس (أ ب) \leftarrow - ضر - (أ ب) ،$$

$$- ضر - (أ ب) \leftarrow - مس (أ ب)$$

ح) في التناقض :

٩) - مم (أب) تناقض مم (أب)^(١)

١٠) مس (أب) تناقض - مس (أب)^(٢)

١١) ضر - (أب) تناقض - ضر - (أب)^(٣)

٢٨٨ - وإذا أعدنا النظر الآن في جدول الالزامات على ضوء التحليلات المقدمة في الذاتة والالزام ، لأدركنا أن كل مجموعة من المجاميع الاربعة في الجدول لها نفس المعنى ، وبعبارة أدق : أن قضايا كل مجموعة تدل على معنى واحد . وهذا يعني بطبيعة الحال حصوله على معادلات منطقية جديدة .

١٢) مم - (أب) = - مس - (أب) = - ضر (أب)

١٣) - مم - (أب) = مس - (أب) = ضر (أب)

٢٨٩ - وينفس الوقت تجد ان هناك تناقض (أعني علاقة التناقض) بين قضايا مجموعات اخرى ، ونحن لم نبين هذه العلاقة لحد الآن الا بين مجموعتين ، أما الآن فواجهنا دراسة التناقض على الوجه الاكمل ليتنى لنا وضع المربع المنطقى للقضايا ذات ذات العجية .

١٤) - مم - (أب) تناقض مم - (أب)^(٤)

وبعبارة اخرى ان العبارة « ليس من الممكن أن تنتهي » تناقض العبارة « من الممكن أن لا تنتهي » .

١٥) مس - (أب) تناقض - مس - (أب)^(٥)

وبعبارة ثانية ان القول « من المستحيل أن لا تنتهي » ينافق القول « ليس من المستحيل أن لا تنتهي » .

١٦) ضر (أب) تناقض - ضر (أب)^(٦)

1) De Int. Chapter 12, 21b.

2) Ibid., Chapter 12, 22a.

3) Ibid.

4) Ibid., Chapter 12, 21b.

5) Ibid., Chapter 12, 22a.

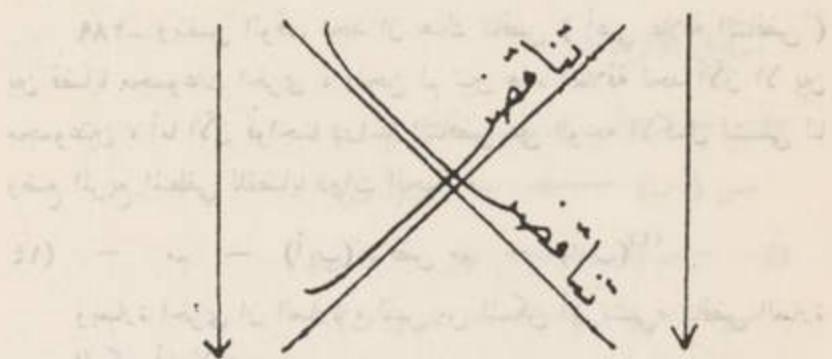
6) Ibid.

وهذا يعني ان القول «من الضروري أن يتمي» ينافض القول «ليس من الضروري أن يتمي» .

٢ - المربع المنطقي

٢٩٠ - بعد أن عملنا على تصحیح الاخطاء ودراسة القضايا التي تدل على معنی واحد والقضايا المتناقضة ، نستطيع أن نضع الشكل النهائي للمربع المنطقي للقضايا ذات الجهة ، كما يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار الاشتلاف الذي يكون بين القضايا .

ليس من الممكن أن لا يكون	من المستحيل أن لا يكون
من المستحيل أن يكون	من الضروري أن لا يكون
من الضروري أن لا يكون	



من الممكن أن لا يكون	من الممكن أن لا يكون
ليس من المستحيل أن يكون	ليس من المستحيل أن لا يكون
ليس من الضروري أن لا يكون	ليس من الضروري أن لا يكون

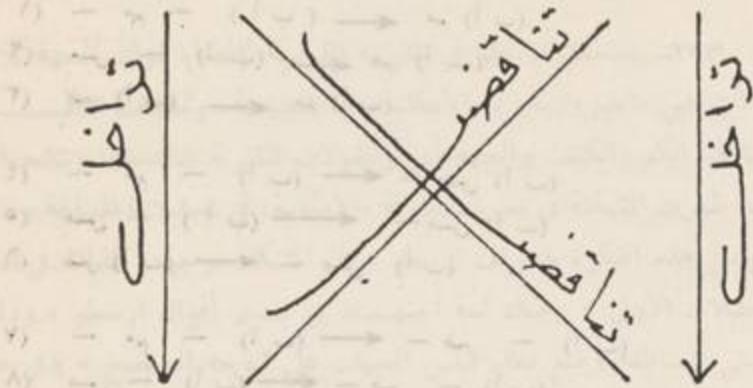
٢٩١ - وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا المربع المنطقي يحتوي على

العلاقات المنطقية الآتية :

- (١) التاقض
- (٢) التداخل
- (٣) التضاد

ولما أشرنا سابقاً أن كل مجموعة من هذه المجموعات الاربع تدل على معنى واحد ، فإن بمقدورنا إذن أن نختار قضية واحدة لـ كل مجموعة ، فتحصل على المربع المنطقى الآتى :-

من الضروري أن يكون تضاد من الممكن أن لا يكون



وبهذه الطريقة تكون قد بسطنا المربع المنطقى ، كما أكتفينا بذلك مقولتين هما « من الضروري » و « من الممكن » .

٢٩٢ - وسنكتفى الآن بدراسة التداخل لما له من أهمية بالغة في البحوث المتعلقة .

١) نشتق من القضية « من الضروري أن يكون » القضية « من الممكن أن يكون »

$\text{ضر (أب)} \leftarrow \text{م (أب)}$

ويكون هذا الاشتلاق صحيحاً في كل حالة نعرض فيها عن القضايا بما يعادلها من قضايا تدل على نفس المعنى

٢) نشتق من القضية « من الضروري أن لا يكون » القضية « من الممكن أن لا يكون » ويكون هذا الاشتلاق صحيحاً أيضاً في حالة تعويض القضايا بما يعادلها .

وهذا يعني بالضبط ان المجموعة التي تضم عبارة «من الضروري أن يكون» يلزم عنها المجموعة التي تضم العبارة «من الممكن أن يكون» . وكذلك الحال في المجموعة الأخرى التي تضم عبارة «من الضروري أن لا يكون» التي يلزم عنها المجموعة التي تضم العبارة «من الممكن أن لا يكون» . أما الآن فستكتفي بالالزامات الآتية :-

$$1) - مم - (أ ب) \leftarrow مم (أ ب)$$

$$2) مس - (أ ب) \leftarrow مم (أ ب)$$

$$3) ضر (أ ب) \leftarrow مم (أ ب)$$

$$4) - مم - (أ ب) \leftarrow - مس (أ ب)$$

$$5) مس - (أ ب) \leftarrow - مس (أ ب)$$

$$6) ضر (أ ب) \leftarrow - مس (أ ب)$$

$$7) - مم - (أ ب) \leftarrow - ضر - (أ ب)$$

$$8) مس - (أ ب) \leftarrow - ضر - (أ ب)$$

$$9) ضر (أ ب) \leftarrow - ضر - (أ ب)$$

$$10) - مم (أ ب) \leftarrow مم - (أ ب)$$

$$11) مس (أ ب) \leftarrow مم - (أ ب)$$

$$12) ضر - (أ ب) \leftarrow مم - (أ ب)$$

$$13) - مم (أ ب) \leftarrow - مس - (أ ب)$$

$$14) مس (أ ب) \leftarrow - مس - (أ ب)$$

$$15) ضر - (أ ب) \leftarrow - مس - (أ ب)$$

$$16) - مم (أ ب) \leftarrow - ضر (أ ب)$$

$$17) مس (أ ب) \leftarrow - ضر (أ ب)$$

$$18) ضر - (أ ب) \leftarrow - ضر (أ ب)$$

الفصل الحادى عشر

نظريه قياس الجهات

تمهيد

٢٩٣ - يستعمل ارسسطو في نظرته القيسية لقضايا ذوات الجهة ثلاث مقولات هي «الضرورية» ، «الامكانية» و «المصادفة» و تختلف الاقيسة باختلاف الكم والكيف والجهة أي المقولات المترنة بمقدامتها ونتائجها . و كما ظهرت المشكلة في تعريف مقوله «الامكانية» في تحليلنا السابقه بذلك لنموضوع هذه الفكرة باعتراف ارسسطو ، فان المشكلة موجودة كذلك في كتاب التحليلات الاولى . و هناك ثمة اجتهد في تفسير آقوال ارسسطو ، وذلك ليتسنى للمنطقة وضع نظام قياس الجهات على الوجه الصحيح . وفي هذا الفصل نحاول أن نعرض لهذه المشكلة من جديد ، وذلك لنتستطيع أن ندرس الانفلمة المختلفة لقضايا الجهات . ومن المعروف في المنطق الرياضي أن التعريف يجب أن يكون واضح الفكرة ومحدد المفهوم ، ولا يمكن أن يعطي أكثر من تعريف إلى فكرة واحد ، لأن ذلك يقودنا إلى الفوضى والتشوش ، فلابد إذن أن نحدد الأفكار أولاً وقبل كل شيء، ليتسنى لنا بمحض ذلك تمييز الاقيسة المختلفة .

١ - قوانين العكس

٢٩٤ - اذا كانت قضايا قياس الجهات تختلف باختلاف الكم والكيف والجهة ، فإن قوانين العكس لهذا القيس يختلف كذلك باختلاف الكم والكيف والجهة . وما كانت مشكلة تعريف وتوضيح الامكانية من المقولات التي يستعملها ارسسطو ، فان هذه المشكلة لابد وأن تظهر كذلك بالنسبة لقوانين العكس . فمن الأفضل إذن أن نبحث هذه المشكلة أولاً لوضع لها الحد المنطقي الفاصل ثم ندرس الخصائص المنطقية الأخرى .
وجدنا من تحليلنا السابق ان ارسسطو يعرف الامكانية بأنها ليست مستحيلة ، وبعبارة أخرى لها نفس المدلول «ليس من الضروري أن لا يكون» (تعريف «ـ») . وهذا هو التعريف الذي نضعه كذلك لهذه المقوله .

أما إذا كنت الامكانية بالمعنى الآخر وهي «من الممكن أن يكون» و «من الممكن أن لا يكون» فاننا نلخص بدلها مقوله المصادفة .
تعريف (١٩) :

مص (ق) = م (ق) ٨ م (- ق)

وبعبارة لغوية : انتا تعرف الجهة « انه من الصدفة أن تكون » بأنها « من الممكن أن تكون » و « من الممكن أن لا تكون » (١) .

أما كيف توصلنا الى هذا التعريف فيمكننا توضيح ذلك بالمثل الآتي
الذى يقدمه أرسسطو نفسه :- يميز ارسطو بين المقولات أو الجهات من حيث
القوة والفعل . والامكانية بمعنى المصادفة هي في الحقيقة «الامكانية بالقوة»
فإن الشيء الذي هو بالقوة يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون . وذلك
لأن كل شيء الذي يمكن أن يقطع أو أن يمشي يمكن أن لا ينقطع أو
يحيط عن المشي . والسبب في ذلك أن تلك الأشياء التي لها القوة
(Potentiality) بهذا المعنى هي ليست دائما بالفعل . وفي هذه
الحالات تكون الأقوال الموجبة والمفيدة صادقة ؟ لأن الشيء الذي له القدرة
على المشي أو على الرؤى له القوة بأن يكون بما يقابلها (٢) .

وإذا أخذنا الآن بالتعريف (١٩) على أساس انه تعريف للصادفة ،
فإننا سلقي بعده بشرح بوخسكي المتقدم والخاص «المصادفة» (تعريف ٣)
ولكي نوضح هذه الحقيقة دعنا نتخد الخطوات المنطقية الآتية :-

(١) م (ق) = - ضر - ق كما جاء في التعريف (٦)

(٢) م - ق = - ضر (ق) كما جاء في الفقرة ٢٨٨

إذا استبعضنا عن الطرف الاول بالطرف الثاني تكون قد حصلنا على
القانون المنطقي الآتي :

مص (ق) = - ضر - ق ٨ - ضر (ق)

وهذا التعريف الذي يعتبره بوخسكي حداً لقوله المصادفة .

(١) يلتفي هذا التحليل ويتشابه بالنتيجة مع ما توصل اليه
جان لو كاسيافكس في كتابه Aristotle's Syllogistic P: 155
2) De. Int. 21b, 11 - 16

وعلى هذا الاساس ستكون دراستنا لقوانين العكس مبنية على التمييز بين الامكانية والمصادفة : الامكانية باعتبارها تعني « ليس من الضروري أن لا تكون » . والمصادفة باعتبارها تعني « ليس من الضروري أن تكون » . و « ليس من الضروري أن لا تكون » . و تبعاً لهذا التمييز المتعلق بوضع الآن فوائين العكس لقضايا الجهة :

أ) قوانين عكس القضايا الضرورية :

٢٩٥ - يتناول ارسطو أولاً القضية الكلية السالبة ذات الجهة الضرورية فيقول « اذا كان من الضروري أن يكون لا شيء من ب هو أ » ، فمن الضروري أيضاً أن يكون لا شيء من أ هو ب ^(١) . وتحليل هذا القول يوصلنا إلى القانون الآتي :-

$$(1) \text{ ضر } (A \rightarrow B) \leftarrow \text{ ضر } (B \rightarrow A)$$

أما القانون الثاني والذي يتناول فيه ارسطو القضية الكلية الموجبة ذات الجهة الضرورية فيقول « اذا كان كل أو بعض ب هو أ بالضرورة ، فمن الضروري كذلك أن يكون بعض أ هو ب » ^(٢) .

نجد في هذا القول القانون الثالث كذلك الذي يخص القضايا الجزئية الموجبة ذات الجهة الضرورية . وهذا يعني اننا حصلنا الآن على قانونين هما :-

$$(2) \text{ ضر } (A \rightarrow B) \leftarrow \text{ ضر } (B \rightarrow A)$$

$$(3) \text{ ضر } (A \rightarrow B) \leftarrow \text{ ضر } (B \rightarrow A)$$

أما فيما يخص القضية الجزئية السالبة فإنها لا تتعكس ^(٣) .

ب) قوانين عكس القضايا الممكنة

٢٩٦ - ولا تختلف هذه القوانين عن قوانين عكس القضايا الضرورية ، من حيث ان الكلية السالبة ذات الجهة الممكنة تعكس الى الكلية السالبة ، وكذلك تعكس الكلية الموجبة ذات الجهة الممكنة الى جزئية موجبة ،

1) An. Pr. A3 . 25a

2) Ibid.

3) Ibid.

والجزئية الموجبة تتعكس الى جزئية موجبة ذات جهة مسكونة :

$$(1) \text{ م } (A \rightarrow B) \leftarrow \text{ م } (B \rightarrow A) \quad ^{(1)}$$

$$(2) \text{ م } (A \wedge B) \leftarrow \text{ م } (B \wedge A) \quad ^{(2)}$$

$$(3) \text{ م } (A \vee B) \leftarrow \text{ م } (B \vee A) \quad ^{(3)}$$

ح) قوانين عكس القسمات ذات جهة المصادفة

٢٩٧- تميز هذه القوانين عن القوانين الأخرى من حيث ان القضية الجزئية السالبة ذات جهة المصادفة تتعكس ، كما ان ارسطو يدعى ولا يبرهن ان الكلية السالبة ذات جهة المصادفة لا تتعكس ^(٤) ، ولقد أثبتت البحوث المنطقية خطأ ارسطو ، لأن الكلية السالبة تتعكس كذلك ^(٥) .

$$(1) \text{ مص } (A \rightarrow B) \leftarrow \text{ مص } (B \rightarrow A) \quad ^{(6)}$$

$$(2) \text{ مص } (A \wedge B) \leftarrow \text{ مص } (B \wedge A) \quad ^{(7)}$$

$$(3) \text{ مص } (A \vee B) \leftarrow \text{ مص } (B \vee A) \quad ^{(8)}$$

$$(4) \text{ مص } (A \circ B) \leftarrow \text{ مص } (B \circ A) \quad ^{(9)}$$

$$(5) \text{ مص } (A \rightarrow \neg B) \rightarrow \text{ مص } (\neg B \rightarrow A)$$

$$(6) \text{ مص } (A \wedge \neg B) \rightarrow \text{ مص } (\neg B \wedge A)$$

1) Ibid., A3, 25b

2) Ibid.

3) Ibid.

4) Ibid.

5) Bochenski, I. M., Ancient Formal Logic P: 61

6) An. Pr. A3, 25b

7) Ibid.

8) Ibid.

9) Ibid.

٢ - الفروض القياسية

٢٩٨ - أما الفروض القياسية في منطق الجهات فتحتفل باختلاف الجهة ، وهذا يعني ان لدينا مجموعات كثيرة من الفروض القياسية . وغايتها الان تتجلى في وضع الصيغ المتعلقة بهذه الفروض دون أن نعمل على رد الاقسة الناقصة . والجدير بالذكر ان في قياس الجهات مشكلات كثيرة تناول أن نبعد عنها جهد الامكان ونكتفي بذكر الاشكال المطلقة للاقسة التي يذكرها ارسلو فقط :

ا) اذا كان القياس يتالف من مقدمتين ضروريتين :

٢٩٩ - لا يوجد اختلاف بين أقىسة القياس الحتمي والاقسسة التي تتألف من مقدمتين ضروريتين^(١) . ومن الجدير أن نذكر هنا ان الاقسسة التامة أو الكاملة أو البديهيات هي الاقسسة الاربعة من الشكل الاول .

أقىسة الشكل الاول :

(١) ضر (ب A أ) ∧ ضر (ح A ب) ← ضر (ح A أ)
Barbara

(٢) ضر (ب E أ) ∧ ضر (ح A ب) ← ضر (ح E أ)
Celarent

(٣) ضر (ب A أ) ∧ ضر (ح I ب) ← ضر (ح I أ)
Darii

(٤) ضر (ب E أ) ∧ ضر (ح I ب) ← ضر (ح O أ)
Ferio

أقىسة الشكل الثاني :

(٥) ضر (أ E ب) ∧ ضر (ح A ب) ← ضر (ح E أ)
Cesare

1) An. Pr. A8, 29b

2) Ibid.

3) Ibid.

4) Ibid.

5) Ibid.

6) Ibid.

(٦) ضر (أ A ب) ∧ ضر (ح E ب) ← ضر (ح A ب)
Camestres

(٧) ضر (أ E ب) ∧ ضر (ح I ب) ← ضر (ح O ب)
Festino

(٨) ضر (أ A ب) ∧ ضر (ح O ب) ← ضر (ح O ب)
Baroco

أقيمة الشكل الثالث :

(٩) ضر (ب A ح) ∧ ضر (ب A ح) ← ضر (ح I ب)
Darapti

(١٠) ضر (ب E أ) ∧ ضر (ب A ح) ← ضر (ح O ب)
Felapton

(١١) ضر (ب I أ) ∧ ضر (ب A ح) ← ضر (ح I ب)
Disamis

(١٢) ضر (ب A أ) ∧ ضر (ب I ح) ← ضر (ح I ب)
Datisi

(١٣) ضر (ب O أ) ∧ ضر (ب A ح) ← ضر (ح O ب)
Bocardo

(١٤) ضر (ب E أ) ∧ ضر (ب I ح) ← ضر (ح O ب)
Ferison

(ب) اذا كان القياس يتالف من مقدمة كبرى ضرورية وآخرى مطلقة
٣٠٠ - وفي هذه الحالة تختلف التبيجة ، فهي أما ان تكون ضرورية
أو أن تكون مطلقة في بعض الضروب القياسية .

ضروب الشكل الاول :

(١) ضر (ب A أ) ∧ مط (ح A ب) ← ضر (ح A ب)
Barbara

(٢) ضر (ب E أ) ∧ مط (ح A ب) ← ضر (ح A ب)
Celarent

1) Ibid.

2) Ibid.

3) Ibid.

4) Ibid., A9, 30a.

5) Ibid.

(٣) ضر (بـ A) & مط (بـ I) ← ضر (بـ I) (٤)

Darii

(٥) ضر (بـ E) & مط (بـ O) ← ضر (بـ I) (٦)

Ferio

أقيمة الشكل الثاني :

(٧) ضر (بـ E) & مط (بـ A) ← ضر (بـ I) (٨)

Cesare

(٩) ضر (بـ A) & مط (بـ E) ← مط (بـ I) (١٠)

Camestres

(١١) ضر (بـ E) & مط (بـ O) ← ضر (بـ I) (١٢)

Festino

(١٣) ضر (بـ A) & مط (بـ O) ← مط (بـ I) (١٤)

Baroco

أقيمة الشكل الثالث :

(١٥) ضر (بـ A) & مط (بـ I) ← ضر (بـ I) (١٦)

Darapti

(١٧) ضر (بـ E) & مط (بـ O) ← ضر (بـ I) (١٨)

Felapton

(١٩) ضر (بـ I) & مط (بـ A) ← مط (بـ I) (٢٠)

Disamis

(٢١) ضر (بـ A) & مط (بـ I) ← ضر (بـ I) (٢٢)

Datisi

1) Ibid.

2) Ibid., A9, 30,

3) Ibid., A10, 30b,

4) Ibid.

5) Ibid., A10, 37a,

6) Ibid., A10, 31a,

7) Ibid., A11, 31a,

8) Ibid., A11, 31a,

9) Ibid., A11, 31b,

10) Ibid., A11, 31b,

(١٣) ضر(ب ٠ ١) ∧ مط (ب A ح) ← مط (ح ٠ ١)
Bocardo

(١٤) ضر(ب E ١) ∧ مط (ب I ح) ← ضر (ح ٠ ١)
Ferison

ج) اذا كان القياس يتالف من مقدمة كبرى مطلقة و أخرى ضرورية .

٣٠١ - هناك اختلاف واضح بين هذه المجموعة من القيسات والمجموعة الثانية ، لأن نتائج هذه المجموعة في القيسات الاولية أو البدائيات ليست ضرورية ولكنها مطلقة .
أقيسة الشكل الاول :

(١) مط (ب A ١) ∧ ضر (ح A ب) ← مط (ح ٠ ١)
Barbara

(٢) مط (ب E ١) ∧ ضر (ح A ب) ← مط (ح E ٠)
Celarent

(٣) مط (ب A ١) ∧ ضر (ح I ب) ← مط (ح I ٠)
Darii

(٤) مط (ب E ١) ∧ ضر (ح I ب) ← مط (ح ٠ ١)
Ferio

أقيسة الشكل الثاني :

(٥) مط (ب E ١) ∧ ضر (ح A ب) ← مط (ح E ٠)
Cesare

(٦) مط (ب A ١) ∧ ضر (ح E ب) ← مط (ح E ٠)
Camestres

-
- 1) Ibid., A11, 31b,
 - 2) Ibid., A11, 31b,
 - 3) Ibid., A9, 30a,
 - 4) Ibid.
 - 5) Ibid., A9, 30b,
 - 6) Ibid.
 - 7) Ibid., A10, 30b,
 - 8) Ibid.

(٧) مط (اـ E بـ) \wedge ضر (حـ I بـ) \leftarrow مط (حـ O اـ)

Festino

(٨) مط (اـ A بـ) \wedge ضر (حـ O بـ) \leftarrow مط (حـ O اـ)

Baroco

أقيسة الشكل الثالث :

(٩) مط (بـ A اـ) \wedge ضر (بـ A حـ) \leftarrow ضر (حـ I اـ)

Darapti

(١٠) مط (بـ E اـ) \wedge ضر (بـ A حـ) \leftarrow مط (حـ O اـ)

Felapton

(١١) مط (بـ I اـ) \wedge ضر (بـ A حـ) \leftarrow ضر (حـ I اـ)

Disamis

(١٢) مط (بـ A اـ) \wedge ضر (بـ I حـ) \leftarrow مط (حـ I اـ)

Datisi

(١٣) مط (بـ O اـ) \wedge ضر (بـ O حـ) \leftarrow مط (حـ A اـ)

Bocardo

(١٤) مط (بـ E اـ) \wedge ضر (بـ I حـ) \leftarrow مط (حـ I اـ)

Ferison

د) اذا كان القياس يختلف من مقدمتين في المصادفة

٣٠٢ - ان أوليات هذا القياس هي أقيسة الشكل الاول كذلك . ولكن

نها اختلاف ظاهر في هذا القياس هو ان أقيسة الشكل الثاني غير متوجه .

وبعبارة اخرى لانحصل على نتيجة من مقدمتين في المصادفة .

أقيسة الشكل الاول :

(١) مص (بـ A اـ) \wedge مص (حـ A بـ) \leftarrow مص (حـ A اـ)

Barbara

1) Ibid., A10 30b, 14

2) Ibid. 10

3) Ibid., A11, 31a, 31

4) Ibid.

5) Ibid., A11, 31b, 12

6) Ibid.

7) Ibid., A11, 37b, 31

8) Ibid., A11, 31b, 37

9) Ibid., A14, 32b,

٢) مص (ب E ا) \wedge مص ($\neg A \rightarrow B$) \leftarrow مص ($\neg A$)
 Celarent

Celarent

(٣) مص (ب A) & مص (ـ I ب) ← مص (ـ I)

Darii

(٤) مص (ب E ا) & مص (ح I ب) ← مص (ح O ب) Ferio

Ferio

أقصى الشكل الثالث :

Darapti

٦) مص (ب E) \wedge مص (ب A) \leftarrow مص (ب E)

Felapton

٧) مص (ب I) \wedge مص (ب A) \leftarrow مص (ب I) \wedge مص (ب A)
 Disamis

Disamis

٨) مص (ب A \wedge مص (ب I \rightarrow) \leftarrow مص (ب I \rightarrow)
 Datisi

Datisi

- 1) An. Pr. A14, 38a, 16.uit.11A.bidi.07
 - 2) Ibid.
 - 3) Ibid.
 - 4) Ibid., A20, 39, 21.uit.11A.bidi.07
 - 5) Ibid.
 - 6) Ibid.
 - 7) Ibid.

المراجع الأجنبية المستعملة في البحث

- Aristotle's Organon (The works of Aristotle; translated into English: W. D. Ross, Oxford 1928).
Cat. Categoriae
De Int. De Interpretatione
An. Pr. Analytica Priora
An. Post. Analytica Posteriora
Top. Topica.
- Black, M., The nature of mathematics (London, 1953).
- Bochenski, J. M., Formale Logik (Freiburg/München, 1956).
Logisch-philosophische Studien (Freiburg/München, 1959).
- Curry, H. B., Ancient formal logic (Amsterdam, 1957).
Outlines of a formalist philosophy of mathematics (Amsterdam, 1958).
- Euclid's Elements, ed. by Isaac Todhunter.
- Hermes, H., Einführung in die mathematische Logik (Münster/Westf. 1957).
- Jörgensen, J., The development of logical Empiricism (International Encyclopedia of the unified Science, Vol. 2, No. 9, Chicago, 1954).
- Kant, I., Kritik der reinen Vernunft (Hamburg, 1956).
- Khalil, Y., Prinzipien zur strukturellen Sprachanalyse (Münster/Westf. 1961).
- Lukasiewicz, J., Aristotle's Syllogistic (Oxford, 1957).
- Mellone, S. H., Elements of modern Logic (London, 1939).
- Reichenbach, H., Elements of symbolic logic (New York, 1947).

Russell, B., The principles of mathematics (London, 1956).

Scholz, H., Abriss der Geschichte der Logik (Freiburg/München, 1959).

المراجع العربية

منطق ارسسطو : وهو ترجمة عربية قدسية لمحفظات ارسسطو المنطقية ، ويقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء . قام بتحقيقه ونشره عبد الرحمن

بدوي . [القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٨]

منطق اللغة : الدكتور ياسين خليل [مطبعة العانى - ١٩٦٢]

المنطق التوجيهي : أبو العلا عفيفي

فهرست الكتاب

الصفحة

القسم الاول : الاسس اللغوية والمنطقية ٦٣ - ٧

الفصل الاول : المنطق ، تعريفه ، موضوعه ومنهجه ٢٩ - ١٢

الفصل الثاني : نظرية ارسسطو في اللغة ٤٥ - ٣٠

الفصل الثالث : مبادئ النظرية المنطقية ٦٣ - ٤٥

القسم الثاني : منطق القضايا الحقيقة ١٦٠ - ٦٤

الفصل الرابع : تعریفات أفكار المنطق الحتمي ٧٥ - ٧

الفصل الخامس : التقابل والربع المنطقي للقضايا الحقيقة ٧٦ - ٧٦

الفصل السادس : نظرية القياس ١١٤ - ٩١

الفصل السابع : نظرية البرهان ١٣٧ - ١٣٥

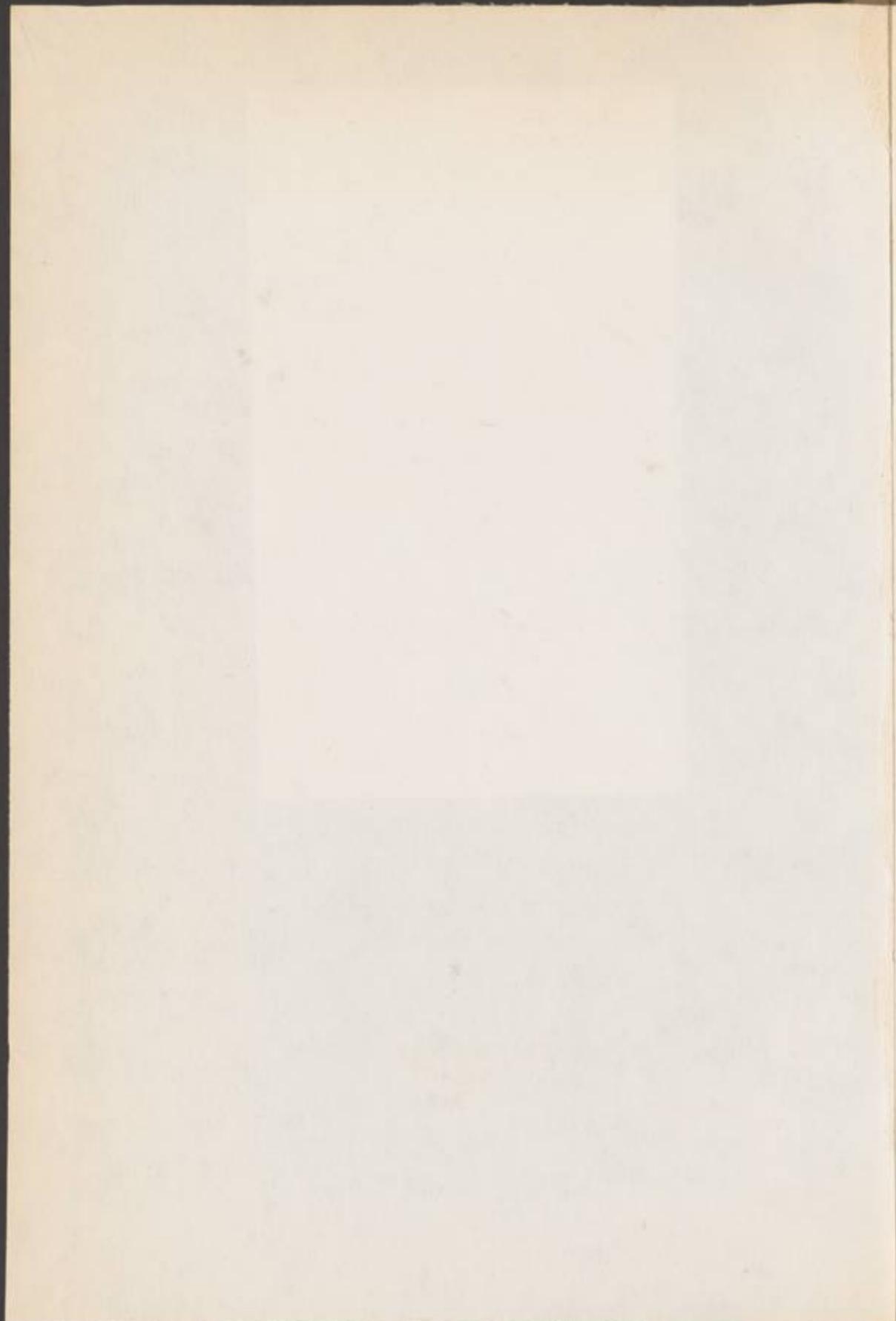
الفصل الثامن : خصائص القياس الدلالية ١٦٠ - ١٣٨

القسم الثالث : منطق الجهات ١٩٠ - ١٦١

الفصل التاسع : الافتراضية والبرهان في قياس الجهات ٢٠٧٣ - ١٦٣

الفصل العاشر : التقابل والربع المنطقي للقضايا ذات الجهات ١٨٠ - ١٧٤

الفصل الحادي عشر : نظرية قياس الجهات ١٩٠ - ١٨١



Date Due

Demco 38-297



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 02769 9704

B491.L8 K45

Nazariyat Arisatu al-mantiqiyah